

سلسلة تحقق إشتراكية الثقافة

32

1980

محمد زيد

التحول الاقتصادي في الجماهيرية

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

حسن يوسف المحوشي

التحول الاقتصادي
في
الجماهيرية

كتاب الشعب

التحول الاقتصادي في الجماهيرية

محمد زيد

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

العدد 32 | اغسطس 1980

الطبعة الثانية

1395 و. ر ـ 1985 م

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

ص.ب 959 مبرق 20235 "نـشـلـيبيـا"

مـــدخـــل

ليبيا شاسعة الأرجاء، قليلة السكان، وتقع في شمالي أفريقيا وتمتد من تونس والجزائر غرباً إلى حدود جمهورية مصر العربية شرقاً، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى النيجر وتشاد جنوباً، كما تشترك في حدودها مع السودان من ناحية الجنوب الشرقي، وتقع بين خطي طول 9 و 25 شـرقـاً.

تبلغ مساحتها 000 , 759 , 1 كيلومتر مربع، وتعتبر من حيث المساحة رابع أكبر دولة في القارة الأفريقية بعد السودان والكونغو والجزائر.

وبالمقارنة فإن مساحتها تعادل مجموع مساحة المانيا وفرنسا

والدول الاسكندنافية وهولندة، أو ما يقارب سبعة أضعاف مساحة انجلتره، ويبلغ طول سواحلها على البحر الأبيض المتوسط حوالي 1900 كيلومتر.

وتنقسم ليبيا من ناحية الطبيعة الجغرافية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

1 ـ السهل الساحلي في الشمال

2 ـ المرتفعات الشمالية بما في ذلك الجبل الغربي والجبل الأخضر وتلال البطنان ودرنة.

3 ـ المناطق الصحراوية بما فيها الواحات، كواحة الجغبوب ومرادة وجالو وغدامس وغيرها.

وبالرغم من اتساع مساحة ليبيا، فإن ما بين 90 إلى 95% من أراضيها صحراء. وبغض النظر عن بعض الواحات فإن الأراضي الصالحة للزراعة تمتد في غالبيتها ضمن الشريط الساحلي، إلا أنه يتخلل هذا الشريط فاصل صحراوي طوله حوالي 650 كيلومتراً يمتد من مصراتة إلى بنغازي، بالاضافة إلى ذلك، فهناك واحات فزان ومنطقة فزان الزراعية وهي تبعد

حوالي 450 كيلومتراً جنوب طرابلس، أما أرخبيل الكفرة فيربطه مع المنطقة الشرقية شريط صحراوي طوله حوالى 700 كيلومتر. كذلك الأمر بالنسبة للمناطق الزراعية للبلدان المجاورة فيفصلها عن المناطق الزراعية الليبية شريط صحراوي طويل. إذ تبعد المناطق الزراعية التونسية عن زوارة التي تبدأ بعدها الصحراء حوالى 400 كيلومتر - من صفاقس - وتبعد دلتا النيل حوالى 700 كيلومتر، كما أن المسافات بين المدن الليبية شاسعة.

فالمسافة بين الساحل الليبي وحدودها مع تشاد تبلغ حوالى 1500 كيلومتر. بينما تعتبر ليبيا دولة ساحلية فإن أقصى جنوبها يعتبر بلا شك مدخلاً لأفريقيا السوداء.

يبلغ طول المنطقة الزراعية في غرب الجماهيرية حوالي 350 كيلومتراً وعرضها في حدود 10 كيلومترات في المتوسط، وهي تقع بين مدينة زوارة غرباً ومدينة مصراتة شرقاً، وتقدر مساحة المنطقة الغربية في مجموعها بحوالي 353000 كيلومتر مربع. تبدأ بعدها شرقاً منطقة صحراوية تصل - وهي رملية في الغالب - حتى شاطىء البحر. أما المنطقة الجبلية فتبدأ من شاطىء البحر غرب مدينة الخمس، وتصل أعلى ارتفاع لها

بالقرب من الحدود التونسية، ويبلغ أقصى ارتفاع لهذه السلسلة الجبلية حوالي 837 متراً في غريان وهي جبال كلسية، تعرف بجبال نفوسة ومصراتة، ويحاذي هذه السلسلة الجبلية سهل الجفارة ومساحته حوالي 18000 كيلومتر مربع، وهو ذات تربة رملية حمراء، وطبقات كلسية.

أما مجموع مساحة مناطق الجماهيرية العربية الليبية الشرقية فتساوي 855000 كيلومتر مربع، وتبلغ مساحة منطقة فزان كلها في حدود 551000 كيلومتر مربع.

يخضع الشريط الساحلي لمناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل بالرغم من تعرض البلاد أحياناً لفترات جفاف وللزوابع الرملية والتحـولات السريعـة للرطوبـة الجويـة في مناطق الدواخل. أما المناطق الصحراوية فتتميز بشدة الحرارة وندرة المياه وارتفاع نسبة الأملاح في التربة الرملية والعواصف الرملية.

أما المحصولات الزراعية التي تنتجها الأرض الليبية فأهمها: التمور والزيتون والحمضيات وغيرها من نباتات المنطقة المعتدلة على البحر الأبيض المتوسط. أما مناطق الدواخل فتكثر فيها زراعة الحبوب كالقمح والشعير وبعض أنواع الفواكه

بالاضافة إلى الكرمة والتين وتربية المواشي.

بلغ عدد سكان ليبيا حسب احصائية عام 1964 م حوالي 1,5644 مليون نسمة، وفي عام 1965 م ارتفع العدد إلى 1,6220 مليون نسمة، أما في عامي 1966 و1967م فكان عدد السكان 1,682 و 1,744 مليون نسمة على التوالي. وارتفع بعدها عام 1968 م فوصل حوالي 1,808 نسمة، وقارب عام 1969 م - عام الثورة - المليوني نسمة، وتجاوز عدد سكان ليبيا عام 1971 م المليونين فكان عام 1971 م 2,01 مليون نسمة وعام 1972 م حوالي 2,203 مليون نسمة وعام 1973 م بلغ عدد سكان الجماهيرية العربية الليبية حوالي 2,349 مليون نسمة، وتجاوز عام 1974 م المليونين ونصف، وبلغ عدد سكان الجماهيرية لعام 1976 م حوالي 2,8396 مليون نسمة، وبذلك فإن المتوسط السنوي المركب لنفس الفترة هو 3,7% وبلغت معدلات النمو لعام 1972 م و1973 م و1974 م حوالي 4,9% و 6,6% و 7,0% على التوالي. وبلغت نسبة الأطفال ما دون الخامسة عشرة في عام 1975 م في الجماهيرية العربية الليبية حوالي 52,6% وهي نسبة عالية جداً. علمًا بأن هذه النسبة في العديد من بلدان العالم الثالث

تتراوح ما بين 42 إلى 45% ولا تتجاوز في البلدان الأوروبية الصناعية 25% وتشير التقديرات الإحصائية للنمو السكاني في الجماهيرية إلى أن هذه النسبة ستنخفض تدريجيا. إذ ستصل عام 1980 م إلى 51,9% ، وتستمر في انخفاضها لتصل في عام 1990 م إلى 49,6% وتستقر عام 2000 على 47,6 وبلغت نسبة البالغين في المجتمع الليبي ـ الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 64 سنة ـ لعام 1975 م حوالي 44% أي أن نسبة غير العاملين في هذا المجتمع تعادل 56%، وهذه تعتبر ظاهرة عامة في البلدان النامية ولها بالطبع آثارها السلبية على الإنتاج.

أما بالنسبة للفئة ما بين 25 إلى 44 سنة وهي الفئة الأغزر إنتاجاً فتقدرها الإحصائية بحوالي 13,5% من مجموع السكان، ولا تزيد عن 40% من مجموع اليد العاملة القادرة على العمل. وهذه النسبة ضئيلة إذا ما قورنت بنظيرتها في البلدان الصناعية.

تعيش غالبية الشعب الليبي بالقرب من الشاطىء المتوسط، وبلغت نسبة التكدس السكاني في المنطقة الساحلية حسب إحصائيات 1967 م حوالي 90% من مجموع الشعب الليبي. إذ تقع في هذا الساحل أكبر ثلاث مدن ليبية: طرابلس التي بلغ عدد سكانها لنفس العام حوالي 430 ألف نسمة،

وبنغازي وعدد سكانها 310 آلاف نسمة ومدينة الزاوية التي بلغ عدد سكانها لنفس الفترة حوالي 210 آلاف نسمة ويعادل عدد سكان هذه المدن الثلاث لنفس الفترة حوالي 54% من مجموع سكان الجماهيرية بينما لم تتجاوز نسبة عدد سكان المدن حتى عام 1954 م حدود 25 إلى 30% من مجموع سكان ليبيا في ذلك الوقت. وتشير الإحصائية السكانية لعام 1964 م أن نسبة سكان المنطقة الغربية إلى مجموع عدد سكان ليبيا بلغ حوالي 66%، بينما بلغ عدد سكان المناطق الشرقية حوالي 29% أما منطقة فزان فلم تزد نسبة السكان فيها عن 5%، وتواصل الإحصائية قولها بأن نسبة الحضر بلغت 80% بينما 20% من مجموع سكان ليبيا بدو، يعيش معظمهم في المناطق الشرقية.

وقد عايشت ليبيا بعد اكتشاف النفط حركة هجرة للدواخل نحو المدن الساحلية، فقد ارتفع عدد سكان طرابلس من 13000 عام 1954 م إلى 69799 نسمة عام 1963 م، ثم ارتفع عام 1967 م فوصل إلى 430 ألف نسمة، وكذلك الأمر بالنسبة للمدن الليبية الرئيسية الأخرى، فقد ارتفع عدد سكانها بسرعة كبيرة جداً، وفي فترة قصيرة نسبياً. وهذا يشكل في حد ذاته مشكلة كبيرة لما رافقه من تضخم وتكديس سكاني داخل المدن يستلزم تحمل أعباء كبيرة وإضافية للتخطيط العمراني المدني،

وكان الحل السليم هو ما قامت به ثورة الفاتح من سبتمبر عندما انطلقت آخذة هذه المشاكل بعين الاعتبار بخطتيها الثلاثية والخمسية (1973 ـ 1975 م) و (1976 ـ 1980 م) للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، واعتمادها سبل التخطيط والتنمية الأفقية والرأسية، وذلك بتنويع الإنتاج وتوزيع المنشآت والمشاريع المختلفة لتشمل الأرض الليبية من أقصاها إلى أدناها.

وكان هذا التخطيط الاقتصادي الإجتماعي ـ الذي سنتعرض له فيما بعد بالتفصيل عاملاً مساعداً لمعالجة العديد من نقاط الاختناق التي خلفتها العهود البائدة.

أما الأقليات الأجنبية فقد بلغ عددها عام 1963 م ما بين 30000 إلى 32000، منهم 26693 إيطالياً وكانوا يعيشون في طرابلس، أما عدد اليهود فقد انخفض من خلال الهجرة إلى فلسطين بعد عام 1948 م من 4500 إلى 200 في المنطقة الشرقية ومن 30000 إلى 6287 في طرابلس. وهناك أقليات أخرى كالمالطيين واليونان وهم يعملون في التجارة وصيد الأسماك، أما عدد الجنود الأمريكيين في قاعدة هويلس (عقبة بن نافع) فقد بلغ حوالي 10000 عسكري.

دخلت ليبيا الحظيرة الإسلامية في القرن السابع بعد فتح

مصر على يد القائد العربي المسلم عمرو بن العاص، وكان ذلك في عهد الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب، وتبع الفتح الإسلامي قوافل الهجرة العربية الأخيرة إلى ليبيا.

ومن أهم القبائل العربية التي اتجهت من الجزيرة العربية إلى ليبيا فيما بعد قبائل بني هلال وبني سليم. إذ استقر بنو هلال في المنطقة الشرقية بوجه عام وانتشروا فيما بعد عبر المنطقة الغربية حتى تونس ومن أهم فروع بني هلال قبائل أولاد علي التي تركزت في المناطق الشرقية من ليبيا حتى وصلت دلتا النيل شرقاً وقد عمت القبائل العربية معظم الشمال الأفريقي.

بقيت طبيعة الشعب الليبي بلا شك بدوية، ولم يسبق أن سيطرت المدن على دواخلها، وقد لعبت العفة البدوية وحياة التقشف دوراً هاما في منع إدارة الأتراك في عهد العثمانيين وإيطاليا الفاشسية من بسط نفوذهما على الدواخل وأرغمت الاستعمار الإيطالي على الاكتفاء والتمركز على السواحل «وبسبب حب الحرية والإستقلال المتأصل لدى البدو صُدت إيطاليا في أعنف مراحل استعمارها الفاشستي من التغلغل في الدواخل، وبقي نفوذها لا يتعدى المدن الساحلية». هذا ما شهد به كذلك غيرنا من الكتاب الغربيين في كتاب صدر عن

معهد التجارة الخارجية في ألمانيا الغربية عام 1967 م بعنوان «البناء الاقتصادي في أفريقيا: ليبيا البلد النامي». إن موقع ليبيا الجغرافي الاستراتيجي جعلها عبر التاريخ القديم والحديث محط أطماع الغزاة والمستعمرين. ومن جهة ثانية فإن التطلع نحو الاستقلال الذاتي والتحرر، كان ردة فعل تظهر واضحة بعنفها العفوي الذي صقلت به طبيعة البدوي والمسلم ذي النزعة التحررية، وصاحب الاستقلال والتقشف والعزة والكرامة التي صقلت بها البداوة العربية، وميزت ذاتية هذا الإنسان عبر التاريخ: فعندما يرجع المؤرخ إلى دراسة التاريخ الليبي يلاحظ أن التجارب الليبية في عصرنا الحاضر صقلت بكفاحها ضد الإمبريالية. فقد تعرضت ليبيا عام 1911 م للغزو الإيطالي، وبدأ هناك كفاح مرير ضد هذا الغزو الإستعماري، واستمر كفاح الشعب الليبي ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي عبر الحرب التي شملت معظم شمال أفريقيا والتي فقدت فيها المنطقة الشرقية من ليبيا وحدها ما يزيد عن 180 ألفاً من مجموع سكانها الذين لم يكونوا يزيدون آنذاك عن 300 ألف مواطن، وقد مكنت ميولات إدريس السنوسي للتبعية البريطانية أن يحتل موقع القمة في جنوب شرقي ليبيا. وفي عام 1917 م وقع إدريس الذي أصبح فيما بعد ملكاً إتفاقية بتسليم طرابلس

للإيطاليين والسيطرة على جزء كبير من الساحل الليبي، وبالأخص المنطقة الغربية منه، كما نصت هذه الإتفاقية على تجريد القبائل العربية الليبية من السلاح مقابل اعترافهم له بلقب الأمير. ولم يكن ذلك إلا استراحة هدنة للمستعمر، فقد عاود الفاشيست عام 1923 م مواصلة الغزو واحتلال المزيد من المناطق الليبية، وقام الجيش الإيطالي الفاشيستي بممارسة حرب إبادة جماعية إستعملت فيها جميع أنواع الأسلحة والغازات السامة ضد الثوار والعُزّل من الشعب الليبي على السواء، وبالرغم من أنه لم يزد تسلح الثوار الليبيين عن السلاح الفردي فقد استمروا في نضالهم ومقارعتهم للإيطاليين حتى عام 1934 م . أما صاحب لقب الأمارة فقد فر منذ عام 1923 م إلى مصر، وإدعى فيما بعد قيادة حرب المقاومة التي قادتها الجماهير الشعبية بإمرة شيخ الشهداء عمر المختار.

كانت نتائج الحرب الإيطالية ضد الشعب العربي الليبي فادحة، إلا أنها كانت أكثر فداحة على ثروة ليبيا الحيوانية، وعلى سبيل المثال كان عدد الأغنام عام 1910 م يقدر بحوالي 713000 انخفض عام 1933 م ليصل 98000 ، وانخفض عدد الماعز من 546300 إلى 25000 وعدد الجمال من

83300 إلى حوالي 2600 ، وعدد الأبقار من 23600 إلى 8700 وعدد الخيل من 27000 إلى 1000 .

لقد قاد المجاهد عمر المختار ثورة القبائل الليبية ضد الغزو الإيطالي لمدة تسع سنوات . وفي 11 سبتمبر 1931 م وقع عمر المختار بعد قتال عنيف في الأسر وبعد خمسة أيام فقط أعدم شنقاً، ولم تخمد الثورة الليبية إلا عام 1934 م إلا أنها ما لبثت أن اشتعلت عام 1938 م مرة أخرى. وعندما تمكنت القوات البريطانية والحلفاء من طرد القوات الايطالية وحليفتها الألمانية أثناء الحرب العالمية عام 1942 م بدأ الكفاح الليبي يأخذ أسساً جديدة، إلا أن بريطانيا سارعت برفع مقام إدريس السنوسي في شرقي ليبيا وحرمت المنطقة الغربية من أي حق وأخذت تهدد بإعادة منطقة طرابلس للإيطاليين ولم يذعن الشعب الليبي لمثل هذه التهديدات بل قاومها وزاد من تمسكه بعروبته عندما ثار في الشوارع وأطاح بكل ما هو أجنبي غريب عن عروبته وعربيته، وكان من نتائج ثورته واحتجاجه إزاحة أسماء الشوارع المكتوبة بالإيطالية لتحل محلها أسماء عربية وكثيراً ما تكررت هذه الظاهرة بعد الحرب.

أما في مشرق ليبيا فقد تعاون إدريس مع الاستعمار

البريطاني على قهر كل محاولة للتحرر، وتشكيل حياة ديمقراطية واستمر إدريس يؤيد تقسيم البلاد بهدف إبقاء المنطقة مستقرة. إلا أنه بالرغم من ذلك لم تخمد جذوة المقاومة الليبية التي استمرت تطالب بسحب جميع القوات الأجنبية من ليبيا، مؤكدة على ضرورة وحدة ليبيا الوطنية. أمام هذا التحدي اتبعت بريطانيا ومعها الولايات المتحدة أساليب المراوغة، وغيرت من تكتيكاتها، إذ ساعدت إدريس للحصول على لقب «ملك» وعمدت السياسة الاستعمارية... البريطانية والأمريكية إلى عقد اتفاقيات تسمح لقواتها العسكرية بإقامة القواعد العسكرية فوق التراب الليبي وتعطيها حق التحرك العسكري فيها وإرهاب سكان المنطقة. وقد أدى هذا الاستخفاف والقهر إلى استمرار النضال والكفاح الليبي ضد الأجنبي الدخيل وبالتالي قاد كل ذلك إلى ثورة أول سبتمبر 1969 م التي فتحت الطريق إلى عصر جديد، عصر الجماهير وسلطة الشعب.

إن تاريخ ليبيا لم يبدأ عام 1911 م، فالتجارب والصراعات ضد الامبريالية والقوى الاستعمارية أقدم بكثير. فليبيا كغيرها من البلدان الدافئة مأهولة بالسكان منذ آلاف السنين فقبل 8000 سنة عاش في الجبال الجنوبية فلاحون ورعاة

وقد خلفوا بعدهم كثيراً من النحوت والصور على الصخور. وقد عاش الليبيون مرحلة من التبادل والمقايضة مع مملكة الفراعنة وأخذوا منهم وأعطوهم حضارياً حتى أجبرهم الزحف الصحراوي والجفاف إلى الرحيل عن بعض مناطقهم ودخلوا الجندية المصرية وسرعان ما تولى الليبيون أمور السلطة على ضفاف النيل. ثم تبع ذلك فيما بعد نزول الفينيقيين منطقة طرابلس حيث شيدوا فيها المدن البحرية. أما في شرق ليبيا فقد أوجد اليونان لهم مراكز تجارية فيها وتبع ذلك الرومان وبعدهم الونداليون. وفي عام 642 م جاءت الدعوة الإسلامية وانتشر الإسلام وعم الشمال الأفريقي كله. وبعد الخلافة الأموية قامت دويلات مختلفة إلا أن ليبيا تعرضت عام 1146 ـ 1158 م لاجتياح النرمنديين. وفي عام 1354 م تعرضت ليبيا لغزو إيطالي لأول مرة إلا أن الغزاة لم يتمكنوا من تثبيت وجودهم ثم جاء الإسبان بعد ذلك بحوالي 160 سنة لكنهم سلموا طرابلس للمالطيين. وبعد إحتلال العثمانيين لمصر توجهوا عام 1517 لمهاجمة فرسان القديس.

وفي ظل الحكم العثماني الذي لم يتجاوز نفوذه الشريط الساحلي ظهرت الأهمية البحرية لطرابلس وبنغازي ودرنة التي

سيطرت على الطريق التجارية الافريقية عبر الصحراء نحو الجنوب. وقد قام شركاء هذه المدن وأعداؤ ها في الوقت ذاته الإنجليز والفرنسيون الذين قاموا عام 1676 م (الإنجليز) وعام 1685 م (الفرنسيون) بتدمير طرابلس ثم عقدوا بعدها مع المدن الليبية اتفاقيات تبادل تجاري.

وفي عام 1711 م انفصلت طرابلس عن العثمانيين وأعلنت استقلالها الذي استمر حتى عام 1835 م وفي تلك الفترة ربطتها مع الفرنسيين علاقات وطيدة. ولهذا السبب دعمت حملة نابليون على مصر. إلا أن ذلك ترك للإنجليز مجال الظهور ودفع الأمريكيين لخوض حربهم الاستعمارية الأولى ضد ليبيا، فقد هاجمت البحرية الأمريكية طرابلس عام 1804 م وقذفتها بنيران مدفعيتها. وبعد سنة واحدة قامت مجموعة إرهابية شكلها القنصل الأمريكي في مصر بمهاجمة درنة ونهب ما فيها.

لقد عايش الشعب الليبي مختلف أنواع الغزو الاستعماري وقاومها وعايش في الوقت ذاته أنواع الأوبئة والجوع والفاقة إلا أنه كان ينهض ويهب بين الفينة والأخرى

للدفاع عن حريته. وقد حاولت فرنسا تثبيت أقدامها لكنها عندما هزمت عام 1871/1870 م أمام الجيش البروسي الألماني تداخلت المصالح وامتدت مصالح الألمان إلى ليبيا. وفي عام 1875 م حاولت البحرية الأمريكية الظهور أمام السواحل الليبية لإيجاد قاعدة لها في طبرق وهددت بتدمير طرابلس إلا أنها أرغمت على التراجع والانسحاب.

وهكذا فإن تجارب الشعب العربي الليبي عريقة عبر الماضي السحيق. إنها تاريخ الكفاح وحب الحرية والآلام المريرة التي جلبتها الحملات الأجنبية وبلا شك فإن معرفة الشعب الليبي لتاريخه ستساعده على تفهم مشاكله في أيامنا هذه والتغلب عليها لبناء مستقبله ورفاهيته.

ظروف وأحوال الاقتصاد العربي الليبي قبل قيام الثورة



حتى عام 1961 م بقيت ليبيا تعتبر اقتصادياً من أفقر بلدان العالم. وقد قدر متوسط دخل الفرد الليبي عند إعلان **الاستقلال** بحوالي 12 د.ل. تضاعف حتى عام 1958 م فوصل حدود 44 د.ل. ومنذ اكتشاف النفط وتصديره بدأ متوسط دخل الفرد الليبي يرتفع بسرعة. أما مرحلة ما قبل اكتشاف النفط فكانت العوامل الإنتاجية مرتبطة بالأرض والزراعة بشكل وثيق. وفي هذا الوقت نشأ خلل وكثير من المفارقات الاجتماعية والاقتصادية منها التوزيع السكاني وخاصة في الشريط الساحلي والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن. وكان من الصعب إحداث أي توازن في ظل ذلك الظرف الاقتصادي. ولما كان الوضع الاقتصادي والإجتماعي الليبي قبل العثور على النفط لا يختلف عن أوضاع البلدان الفقيرة، فقد أحدث النفط فيما بعد تغيرات جذرية لم يتوقعها الخبراء الاقتصاديون من قبل، وظهر ذلك بشكل واضح على جانب الدخول من الميزانيات السنوية لليبيا. فبينما لم يتجاوز دخل

ميزانية عام 1955 م/1956 م 13,331 مليون دينار ارتفع دخل ميزانية عام 66/65 م إلى 133,453 مليون دينار. وبينما لم تتجاوز قيمة الدخل من النفط عام 1956/55 م 51 ألف دينار ليبي وفي حدود 0,38% إرتفعت قيمة عائدات النفط بعد عشر سنوات ـ عام 1966/65 م فوصلت 83,618 مليون د. ل. أو ما يعادل 62,65% من مجموع الميزانية العامة. وهكذا أصبحت عائدات النفط تتعاظم أهميتها بالنسبة للميزانية العامة للدولة، وخاصة إذا ما أخذت الضرائب وأجور العاملين ودخول إنتاج الغاز الطبيعي بعين الإعتبار. وبهذا التطور السريع أصبحت فرصة الاستقلال الاقتصادي في ليبيا قريبة المنال وسهلة التحقيق إذا اتبعت أساليب التصميم الاقتصادي والتنمية السليمة. إلا أنه لم يكن مفاجئاً أن إنتاج النفط جلب معه المال وإنما رافق ذلك الكثير من المشاكل الاقتصادية والإجتماعية التي لم يعمل على معالجتها وتخفيف حدتها بالشكل المطلوب والممكن. فبدل أن ينعكس ارتفاع عائدات النفط على مشاريع التنمية الاقتصادية والإجتماعية لتأهيل الإقتصاد الوطني للسير في طريق الاستقلال وتنويع مصادر الدخل والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ورفع طاقاتها الإنتاجية لتصبح فيما بعد تشكل بديلاً للدخول النفطية المرتفعة بإيجاد القاعدة

الصناعية وتثبيت دعائمها والإهتمام بقطاع الزراعة. بدلاً من ذلك أفسح المجال أمام الشركات الاحتكارية على مصراعيه وانخفض معدل دخول القطاعات الإنتاجية الأخرى. فبينما كان نصيب الزراعة من مجموع الإنتاج الإجمالي العام 26,1% عام 1958 م انخفض عام 1964 م إلى 6,7% ولم يتجاوز عام 1966 م حدود 4,6% . أما الصناعات التحويلية فكانت عام 1958 م تشكل نسبة 11,5% من مجموع الإنتاج الاجمالي العام انخفضت عام 1964 م إلى 3,4% ووصلت عام 1966 م إلى 2,6%.

وبما أن الزراعة كانت قبل اكتشاف النفط القطاع الأهم في اقتصاد ليبيا فلا بد من التعرف على وضع الاقتصاد الزراعي والتحولات الإقتصادية بعد اكتشاف النفط وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص الزراعة منها. ولكي نخرج ببعض النتائج يجدر بنا تقسيم هذا إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الفاتح من سبتمبر 1969 م، ومرحلة عهد الثورة مستأنسين بخطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي نفذت أو هي قيد التنفيذ.



أهمية النفط
وآثاره على الاقتصاد العربي الليبي



إحتل النفط منذ عهد بعيد أهمية كبيرة وأصبحت له الصدارة في مجال الطاقة، فهو وبلا شك من أهم السلع الاستراتيجية في عصرنا هذا لكونه من الخامات التي تعتمد عليها صناعات كثيرة متعددة وخاصة الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. فبينما كان النفط يحتل 20,2% من الطاقة المستخدمة، والغاز الطبيعي 5,8% عام 1937 م ارتفع النفط عام 1960 م إلى 43,1% والغاز الطبيعي إلى 15,1% ، وأخذ نصيب النفط والغاز من مجموع موارد الطاقة المحركة يتزايد أهمية، وقد تضاعفت حاجة الانسان للنفط نتيجة للتقدم المستمر، مما دفع بلدان العالم للتسابق على التنقيب عن النفط والتنافس على امتلاك منابعه حتى أن اكتشافه في الدول النامية لم يقتصر على جلب النعمة والغنى لها بل أحياناً رافق ذلك نقمة عليها. فهو من ناحية عامل مساعد رئيسي لتعويض البلدان النامية عما أصابها من ركود وتخلف، لكنه من جهة ثانية أثار لعاب البلدان الصناعية القوية وخاصة الإستعمارية منها،

لامتلاكه والسيطرة على منابعه.

من هنا نستطيع أن ندرك مدى النعمة والنقمة التي يجلبها النفط باكتشافه وإنتاجه الضخم.

لقد ظهرت الدلائل الأولى على وجود نفط في ليبيا منذ عام 1914م عندما انبعثت غازات نفطية بسيدي المصري - طرابلس - على عمق 160 متراً، وفي زليطن عام 1928 م، وفي تاجوراء عام 1934 م، كما عثر عام 1937 م في الملاحة بطرابلس على آثار النفط في مقر بئر عمقها 259 متراً.

بناء على ذلك قام الإيطاليون بالتنقيب عن النفط عام 1938 م إلا أن الحرب العالمية الثانية حالت دون استمرارهم. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اهتم كثير من الشركات العالمية بالتنقيب عن النفط في الأراضي الليبية.

وعندما اكتشف الفرنسيون عام 1954 م النفط قرب الحدود الشرقية الجزائرية سارعت شركة اسو بضمان حق التنقيب لها في منطقة فزان، إلا أن الاكتشاف لم يكن مشجعاً في بادىء الأمر، وبعد استصدار قانون النفط الوطني عام

1955 م، «رقم 55/25 » حصلت شركتا اسو ونيلسون وينكرهانت في 1955/11/20 م على حق التنقيب. بعدها اشتدت حمى منافسة الشركات الاحتكارية، إذ بلغ عدد الحقوق الممنوحة للتنقيب عن النفط في الأراضي الليبية حوالي 35 حق امتياز لـ35 شركة، وارتفع هذا العدد فبلغ عام 1963 م حوالي 87 حق تنقيب لحوالي 25 شركة احتكارية عالمية معظمها أمريكية، وشملت حوالي 55% من مساحة الأراضي الليبية، وقد بلغت مساحة امتيازات حق التنقيب هذه حوالي 87152 كيلومتراً مربعاً بالإضافة إلى حوالي 28138 كيلومتراً مربعاً من الشواطىء الليبية.

لقد بدأ تاريخ إنتاج النفط الليبي بعد 1959/4/18 م عندما اكتشفت شركة اسو أول بئر نفطي في منطقة سرت، وقد بلغ إنتاج هذه البئر في تاريخ 59/6/10 م حوالي 17500 برميل/اليوم. أما عدد الآبار التي حفرت منذ عام 1955 م إلى نهاية أكتوبر 1963 م فقد بلغ 930 بئراً منها 410 كانت منتجة وحوالي 518 جافة بالإضافة إلى بئرين للغاز الطبيعي، وبنهاية أكتوبر عام 1963 م بلغ مجموع ما كانت تنتجه آبار ليبيا النفطية حوالي 590763 برميلا/اليوم، وكان أعمقها على عمق 5960[1] قدماً.

هذا ويعتبر استخراج النفط الليبي أقل تكلفة إذ يبلغ متوسط عمق الآبار ما بين 2000 إلى 1000 قدم، وقد بلغت صادرات النفط الخام حسب ما أورده مركز المعلومات الاتحادي للعلاقات التجارية في كولونيا - ألمانيا الغربية - في كتابه «البناء الإقتصادي في أفريقيا، ليبيا البلد النامي»[1] صفحة 33، 202 كالتالي:

السنة	برميل	مليون د.ل.	من مجموع الصادرات
1961	5245,4	4,138	63,5
1962	65503,5	46,967	95,8
1963	167787,9	131,823	98,7
1964	314308	248,079	99,2
1965	443129	280,326	99,4

---

1 - البناء الاقتصادي في إفريقيا - ليبيا البلد النامي صفحة 33، 202.
Witschaftlicher Aufbau in Afrika: Das Entwicklungstand
Libyen: Bundesstelle fuer Aussenhandels information
Koln 1967 S.33,902

ولم تنته سنة 1965 م حتى فاق إنتاج النفط الليبي الإنتاج العراقي، وفي الربع الأول لعام 1966 م بلغ إنتاج ليبيا من النفط الخام حوالي 126267520 برميلاً.

وحسب تقارير أمانة التخطيط حول النمو الاقتصادي للفترة من 1964 م حتى عام 1971 م فقد دخل الإقتصاد الليبي مرحلة جديدة بسبب اكتشافات النفط الضخمة، إذ أدى ذلك إلى زيادة النمو الحقيقي مقاساً بالناتج (الدخل) المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة 1964 م من 364,6 مليون د. ل. عام 1964 م إلى 926,5 مليون د. ل. عام 1971 م، وبمعدل نمو مركب قدره 14,2% وزادت عائدات النفط من 195,7 مليون د. ل. عام 1964 إلى 538,6 مليون د. ل. عام 1971 م، وبمعدل 154,3% ومعدل نمو سنوي يعادل 15,6% ، ووفر هذا الدخل الإمكانيات المالية التي كان بالإمكان استثمارها لتنمية الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وقد زاد الدخل الاجمالي الحقيقي المتولد عن ذلك من 168,9 مليون د. ل. إلى 387,9 مليون د. ل. خلال نفس الفترة وكان معدل النمو السنوي المركب 12,6% ، وقد تميز هذا النمو بكونه تولد عن الخدمات ذات الانتاجية المنخفضة.

وإذا ما تتبعنا تطور الدخول النفطية حتى عام 1970 م لاحظنا أن دخل ليبيا من صادرات النفط الخام استمر في الارتفاع فبلغ عام 1966 م حوالي 351,2 مليون د.ل. ووصل عام 1967 م إلى 416,4 مليون د.ل. ثم ارتفع عام 1968 م و 1969م و 970م إلى 667,3 و 771,9 و 841,1 مليون د.ل. على التوالي، وقد بلغ معدل الزيادة بين عام 1964م حتى 1971 م حوالي 286,7% ، وبلغ المتوسط السنوي المركب حوالي 21,3% وبالرغم من هذا النمو المفرط فهناك خطورة التقدير إذا تركت هذه الأرقام المجردة بدون تحليل ومقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى، فبينما كانت حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1958 م لا تتعدى 6,9% وصلت عام 1964 م إلى 53,7% وإتخذت شكلاً تصاعدياً على حساب القطاعات الإقتصادية الأخرى حتى وصلت عام 1970 م إلى حوالي 66,4% من مجموع الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي.

وشكلت بالمقارنة مع مجموع الصادرات نسباً عالية جداً حتى طغت على الصادرات بشكل عام، ففي حين لم تشكل نسبة صادرات النفط الخام لعام 1961 م من المجموع الكلي لصادرات ليبيا، إلا 63,5% ، ارتفعت عام 1962 م إلى

95,8% ، ووصلت عام 1963 م إلى 98,7% ولم تمض عشر سنوات حتى كانت هذه النسبة تعادل 99,7% من مجموع صادرات ليبيا عام 1971 م. وهذا يعني أن تطور إنتاج النفط نما بسرعة كبيرة، بينما بقيت بقية القطاعات الإقتصادية على حالها دون إحراز أي نمو يذكر، وبقي نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى في حدود ضيقة جداً لعدم وجود التخطيط والاهتمام المباشر بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وإهمال التنمية الاقتصادية الاجتماعية في تلك العهود البائدة، وقبل أن نتحول إلى معالجة تلك القطاعات وإلقاء الضوء عليها. لا بد من الاشارة إلى بعض التقصيرات بخصوص تبديد ثورة البلاد، وعدم الحرص عليها أو المطالبة حتى ضمن قوانين النفط، ومنح حق الإمتيازات بحق ليبيا من عائدات النفط.

فعلى سبيل المثال ينص قانون النفط الوطني رقم 25 / 55 الصادر بتاريخ 23 / 12 / 1955 م من الناحية النظرية في جزئه الأول فقرة 15 على حق حصول ليبيا على نسبة ثنائية من سعر البيع في الميناء من شركات النفط، وينص كذلك على وجوب تقديم الشركة المستندات والوثائق لإثبات قيمة هذه النسبة. أما من الناحية العملية فلم تطالب الحكومة الليبية آنذاك بهذا

الحق. وقد استغلت معظم الشركات النفطية العاملة ذلك الإهمال، وكانت الخسارة الليبية منَ جراء ذلك، وحسب تقدير مركز المعلومات التجارية الخارجية الاتحادي في ألمانيا الغربية - كولونيا - صفحة 196 مرتفعة جداً. فمنذ بدء تصدير النفط الخام - سبتمبر 1961م وحتى نهاية عام 1965 م قدر المركز المشار إليه أعلاه خسارة ليبيا بحوالي 337 مليون دولار، أو ما يعادل 34 سنتاً في البرميل فقط لعدم مطالبة الحكومة الليبية بحقها في تلك النسبة الإضافية، وهناك من الإهمال الواضح ما يثير النفس عندما يلاحظ أن وزارة النفط الليبية كانت تعي ذلك وعلى علم أكيد بالمخالفات الصريحة التي تمارسها شركات النفط المختلفة فعلى سبيل المثال سجلت وزارة النفط عام 1964 م متوسط دخل البرميل الواحد لمجموعة الأوسيس بحوالي 55 سنتا، بينما كان متوسط دخل برميل النفط الخام لشركة اسو في حدود 90 سنتا، ويقدر المركز الاتحادي الألماني الآنف الذكر بأن أسعار أوسيس المعلنة للنفط كانت تخفض إلى حدود 70% من حقيقتها.

والمعروف أن مجموعة الأوسيس كانت ثاني أكبر شركة نفطية عاملة في ليبيا بعد اسو أما الخسارة لمتوسط سعر بيع النفط الخام الليبي منذ بدء تصديره فكانت لعام 1961 م حوالي

2,19 دولار للبرميل، وكانت سنة 1962 م حوالي 2,01 دولار للبرميل. أما عام 1963 م فبلغت 1,93 دولار للبرميل، ووصلت ما بين 1,77 إلى 1,80 دولار للبرميل عام 1964.

وقد بلغ متوسط الخسارة للبرميل حتى نهاية 1965 م حوالي 34 سنتاً، وهذا يعني أن الشركات الاحتكارية المنتجة للنفط الليبي، كانت تعبث وتنهب خيرات الشعب الليبي وثروته الطبيعية على مرأى ومسمع الحكومة الليبية دون أن تكلف هذه نفسها أمر المطالبة بما هو متفق عليه قانونياً، بينها وبين شركات النفط الاحتكارية العاملة ضمن الحدود الليبية، وأقل ما يقال هنا أن كون الحكومة الليبية لم تحرك ساكناً منذ بدء تصدير النفط وحتى نهاية عام 1965 م، بالرغم من اطلاعها ومعرفتها الأكيدة بحق شعبها الضائع ليس إلا تفريطاً بحق متفق عليه.

وقد ظهر هذا التفريط بشكل أكثر وضوحاً من خلال تأخير استصدار قانون نفط جديد عام 1964 م يتماشى مع الثروة العامة للأوبيك، كلف الدولة فارق خسارة قدرت بحوالي 27 مليون د.ل. لعام 1964 م وحده.

أما تطور عائدات النفط الخام الليبي وتأثيرها على الميزانية

العامة فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي [1]:

السنة المالية	مجموع الدخل د. ل.	عائدات النفط د. ل.	نسبة عائدات النفط من مجموع
1961/60 م	22,356,000	115,000	% 0,51
1962/61 م	25,703,000	1,992,000	% 7,75
1963/62 م	36,027,000	7,190,000	%19,95
1964/63 م	63,369,000	23,840,000	%37,62
1965/64 م	86,020,000	54,710,000	%63,61
1966/65 م	133,453,000	83,618,000	%62,65
1967/66 م	190,926,000	141,861,000	%74,30
1968/67 م	224,000,000	170,000,000	%75,89
1969/68 م	345,000,000	275,000,000	%79,71
1970/69 م	426,310,200	303,000,000	%71,07

---

1 ـ الجمعيات التعاونية في ليبيا كلاوس بيتر ص 33

1 — Genossenschaften in Libyen
Entwicklung, Stand und Struktur des libyschen Genossenschaftswesens
Klaus — Peter Treydte S.33.

كان لهذا التصاعد المستمر في عائدات النفط أثره الكبير على الميزانية العامة في ليبيا فبينما لم يكن عام 60 / 1961 م إلا في حدود 51 . 0 % من مجموع دخـول الميزانية العامة نراه في تصاعد مستمر إذ وصل عام 68 / 1969 م إلى حوالي 275 مليون د. ل. أو ما يعادل 71 , 79% من مجموع واردات الميزانية العامة.

لم تقتصر عائدات النفط على زيادة الدخل المحلي الإجمالي العام فقط، بل كان لها أثرها على القطاعات الإنتاجية الأخرى فبينما اتجهت أنظار المزيد نحو الكسب والعمل في المجالات التي يؤثر عليها إنتاج النفط بالضرورة ولازدهارها اتصال مباشر وغير مباشر بهم، يلاحظ الإهمال الرسمي بشكل خاص - بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. فبدل أن تستغل الحكومة تطور العائدات النفطية لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى نجد أنها لم تعرها الإهتمام اللازم حتى أن حصة قطاع الزراعة التي كانت عام 1958 م تشكل أكثر من ربع مجموع الدخل المحلي الاجمالي انخفضت إلى حدود 5 % منه.

أما الصناعات التحويلية التي كانت حصتها في نفس الفترة تساوي 500 , 11 % من مجموع الدخل المحلي الإجمالي

فقد انخفضت إلى حدود 2,6% وبينما بقيت حصة القطاعات الاقتصادية من الناحية الرقمية شبه ثابتة ارتفع إنتاج النفط حتى أصبح عام 1968م / 1969م يشكل 79,71% من مجموع دخل ميزانية الدولة.

كذلك كان لا بد لارتفاع إنتاج النفط الخام المتزايد أن يؤثر في العلاقات التجارية وعلى ميزان المدفوعات الليبي، فالحاجة إلى معدات لحقول النفط وما تولّد عن نمو القوة الشرائية الخاصة والعامة بالضرورة، من زيادة في الطلب على الآلات وغيرها من الواردات كالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية جعل حجم التجارة الخارجية الليبية يقفز من 11,198 مليون د. ل. عام 1954 م ليصل بعد عشر سنوات أي عام 1964 م إلى 104,379 ملايين د. ل.، مقابل ذلك فقد قفزت قيمة صادرات ليبيا للفترة نفسها من 3,668 مليون د. ل إلى 250,166 مليون د. ل. وكان لا بد أن يظهر كل هذا من خلال الميزان التجاري، فبينما كان عام 1954 م وحتى عام 1962 م يعاني من عجز بلغ عام 1954 م حوالي 7,360 وصل عام 1962 م وحده إلى 22,980 مليون د. ل. بدأ الميزان التجاري يعطي فائضاً بلغ عام 1963 م حوالي 49,575

مليون د . ل . ، وعام 1964 م حوالي 148,735 مليون د . ل . واستمر إرتفاعه التصاعدي فكان عام 1965 م أكثر من 170 مليون د . ل . ، وإذا ما تعرضنا لتحليل إتجاهات التجارة الخارجية الليبية من عام 1960 م وحتى عام 1970 م لاحظنا أن نصيب النفط الخام أصبح يطغي على حجم وقيمة الصادرات بشكل يكاد يكون كاملاً.

والجدول التالي يوضح ذلك:

السنة	قيمة الواردات	قيمة الصادرات	قيمة صادرات النفط الخام	الميزان التجاري	% للنفط من مجموع الصادرات
1960	60,388	3,111	0,115	36,285	0,51
1961	53,274	6,519	4,138	45 ,310	63,5
1962	73,444	49,016	46,967	22,980	95,8
1963	85,277	133,535	131,823	49,575	98,7
1964	104,379	253,1	248,079	148,735	99,2
1965	114,416	284,50	280,326	170,005	99,4
1966	144,700	355,400	351,0	210,700	98,2
1967	170,100	420,700	416,4	250,600	99,0
1968	230,200	669,900	667,3	439,700	99,6
1969	230,3	774,000	771,9	532,700	99,7
1970	198,0	884,90	841,1	646,900	99,6

1 — Wirtschaftlicher Aufbau in Afrika: Das Entwicklungs Land Libyen S 140

وعن: النمو الاقتصادي للفترة: 1964 - 1971 م ـ الفصل السابع ـ العلاقات الاقتصادية الخارجية ـ جدول تطور الواردات من السلع للفترة 1964 - 1971 بالاسعار الجارية بالمليون دينار وحسب الاحصائيات الجمركية.

وعن: جدول تطور الصادرات من السلع لفترة 64 - 1971 حسب الاحصائيات الجمركية.

يظهر الجدول أعلاه نمواً هائلاً في الصادرات بصفة عامة ناتجاً عن الإرتفاع التصاعدي والسريع في صادرات النفط بعد بدء إنتاج هذه المادة الخام. فبينما كانت قيمة الصادرات النفطية لا تزيد عن بضعة أعشار في المئة ارتفعت خلال سنة واحدة فوصلت عام 1961 م إلى 63,5 من مجموع قيمة الصادرات الليبية واستمر هذا الارتفاع فوصل عام 1969 م إلى 99,7% من مجموع قيمة الصادرات الليبية.

في المقابل يلاحظ أن هناك إنخفاضاً في الصادرات من غير النفط، وهذا يعني أن القطاعات الاقتصادية الأخرى قد أصابها الركود، بينما استمر حجم الاستيراد وقيمته في الإرتفاع.

أما ميزان المدفوعات فبقي سلبيا، ولم يتم التعادل بين الصادرات والواردات إلا في خلال عام 1963 م، إرتفعت بعدها الصادرات ارتفاعاً تصاعدياً حاداً حتى أنها بلغت عام 1965 ضعف قيمة الواردات، وبلغت عام 1969 م ثلاثة أضعاف الواردات تقريباً. إلا أن صادرات النفط الخام كانت بالطبع تشكل 99,7% من مجموع الصادرات الليبية.

وإذا ما تتبعنا الصادرات الليبية غير النفط وجدنا أن معظمها أو كلها كانت حتى عام 1970 م من قطاع الزراعة.

فبينما بلغت قيمة صادرات ليبيا من القطاعات الاقتصادية ـ الزراعة ومشتقاتها ـ لعام 1960 م حوالي 3,111 مليون د.ل. إنخفضت قيمتها عام 1961 م فبلغت 2,383 مليون د.ل. ثم تتابع إنخفاضها فكانت عامي 1962 و1963 م حوالي 2,030 و1,713 مليون د.ل. على التوالي. أما عام 1965 م فلم تزد قيمة مجموع الصادرات الليبية ـ عدا النفط ـ عن 1,681,482 د.ل..

أما تأثير النفط على الميزانية العامة فكان كبيراً. فبينما كان حجم الميزانية العامة للدولة عام 1955 / 1956 م في حدود 13,331 مليون د.ل. ارتفع حجمها حتى عام 1961 / 1962 م إلى حوالي 25,703 د.ل.. نلاحظ تطوراً مفاجئاً وكبيراً في حجم الميزانية العامة للدولة بعد البدء في تصدير النفط. فقد بلغ حجم الميزانية العامة لعام 63 / 1964 م حوالي 65,1 مليون د.ل. ارتفع بعدها عام 1964 / 1965 م فوصل 85,8 مليون د.ل. وكان حجم الميزانية العامة لعامي 65 / 1966 م 1966 / 1967 م حوالي 165,8 و187,8 م مليون د.ل. على التوالي ووصل في أعوام 1967 / 1968 م و1968 / 1969 م و1969 / 1970 م حوالي 224,000

و 345,000 و 426,310 مليون د. ل. على التوالي، وبالرغم من ضخامة هذه الميزانيات فلم يتجاوز ما خصص منها للتنمية والتطور 9 ملايين د. ل. لعام 1962 / 1963 م وحوالي 21,7 للسنة المالية 1963 / 1964 م ثم ارتفع بعدها فوصل للسنة المالية 1964 / 1965 م حوالي 32,55 مليون د. ل.، وفي عام 1966 / 1967 حوالي 90,9 /مليون دينار ليبي.

تطوّر النّاتج (الدّخل) المحلّي
وتأثير العائدات النّفطية حتى عام 1970م



في السنوات الأولى بعد إعلان استقلال ليبيا كانت ميزانيتها السنوية العامة تعتمد على الإعانات الخارجية، وما تحصل عليه من انجلترا والولايات المتحدة مقابل القواعد العسكرية، وباكتشاف النفط بدأت ليبيا تتحرر من هذه الضائقة وبعد استصدار قانون 8 / 12 / 1962 م 27 / 4 / 1963 م اللذين ينصان على مركزية الإدارة، بعد أن كانت إدارة اتحادية، بدأت ليبيا تعمل ضمن ميزانية عامة موحدة، وأصبح الهيكل التركيبي للميزانية العامة يتكون من ثلاثة أجزاء هي:

1 ـ مجموع الدخل

2 ـ الميزانية الإدارية

3 ـ ميزانية التنمية.

وكل ما يعنينا من هذا هو إلقاء بعض الضوء على ميزانية

التنمية والمحاولات المعلنة للعهد البـائد في مجـال التنمية والتخطيط الاقتصادي، كالخطة الخمسية (1963 - 1968 م) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي خصص لها 169,09 مليون د. ل. والتي استصدر لها قانون يقضي بصرف 70% من عائدات النفط على التنمية الاقتصادية والإجتماعية، إلا أن التوسع الزائد عن التوقعات الرسمية والمخطط لها في المصروفات الحكومية منذ بدء السنة المالية 1965 / 1966 م بالإضافة إلى ارتفاع الأجور والمرتبات بنسبة 100 % خلال سنتين أدت بالتالي إلى زيادة كبيرة في القوة الشرائية، وارتفاع مماثل للأسعار أجهضت محاولات زيادة الانتـاج، وبالأخص في القـطاع الزراعي الذي بقي نموه دون الحد الأدنى، لأن الأموال المخصصة للتنمية صرفت إما بطرق عشوائية أو بقيت مكدسة. ففي نهاية السنة المالية 65 / 1966 م التالية لخطة التنمية بقي جزء كبير من مخصصات التنمية للفترة السابقة دون الإنفاق، وبقي الإتجاه العام يسير نحو التوسع في المصروفات الإدارية. فبينما بلغ حجم ميزانية 62 / 1963 م حوالي 43 مليون د. ل. لم يخصص للتنمية منها إلا حوالي 9 ملايين د. ل.، وبلغ حجم ميزانية 63 / 1964 م حوالي 65,1 مليون د. ل. كـانت مخصصات التنمية فيها 21,7 مليون د. ل. . وكان حجم

ميزانية 64 / 1965 م حوالي 85,8 مليون د . ل . خصص منها 32,55 مليوناً للتنمية . أما في عام 65 / 1966 م فبلغ حجم الميزانية العامة للدولة 165,8 كانت حصة ميزانية التنمية منها في حدود 86,8 مليون د . ل . ، ولم تتجاوز ميزانية التنمية لعام 66 / 1976 م 9,09 ملايين د . ل . من مجموع الميزانية العامة التي بلغت في تلك الفترة 187,8 مليون د . ل . وبقي حوالي 10 ملايين د . ل . من الميزانية دون أن تصرف في الأوجه التي حددتها تلك الميزانية . .

كان لعائدات النفط أن تحدث تطورات تنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلا أن المناخ المخطط له الانخراط في عملية التنمية وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية (1963 - 1968 م) بقي محدوداً . ففي السنة المالية 65 / 1966 م لم يخصص للتنمية ـ قطاع الزراعة ـ إلا مليون د . ل . فقط كإعانات حكومية حولت إلى المصرف الزراعي لتوزيعها كقروض متوسطة وطويلة الأجل وبفائدة قدرها 20%، ولم تتجاوز قيمة ما أخذ من هذه القروض حدود 266681 د . ل .

وبوجه عام فبالرغم من ارتفاع عائدات النفط لم تعط

الـزراعة بشكـل خاص والتنميـة الاقتصاديـة للقطاعـات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى الإهتمام الكافي، وبقي النمو الإقتصادي ـ ما عدا استخراج النفط ـ ثابتاً من ناحية الحجم. وانخفضت نسبته المئوية من مجموع الدخل المحلي الإجمالي وبالمقارنة مع عائدات النفط. ومن خلال تطور الناتج (الدخل) المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترة من عام 1964 م إلى 1970 م والتغيير في هيكل الدخل المحلي الاجمالي لثلاثة قطاعات إنتاجية بتكلفة عوامل الانتاج لسنة 1964 م، نلاحظ من الجدول التالي الأرقام التالية[1].

---

1 ـ النمو الاقتصادي في الفترة 1964 - 1971 م. ـ هيكل الاقتصاد الوطني من عام 1964 - 1971 م.

أرقام الجدول أخذت من الجدولين 1 و2 لتقرير المتابعة. اذ أخذت الارقام المطلقة من الجدول الأول: تطور الناتج (الدخل) المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترة 1964-1971 م بتكلفة عوامل الانتاج 1964م) أما النسب المئوية فقد اخذت من جدول 2 التطور في هيكل الناتج (الدخل) المحلي الاجمالي الحقيقي من 64 - 71 نسبة مئوية على أساس تكلفة الانتاج 1964.

السنة	الزراعة والغابات وصيد الأسماك		الصناعات التحويلية		النفط	
	الدخل مليون د. ل.	%	الدخل مليون د. ل.	%	الدخل مليون د. ل.	%
1964	16,7	4,5	11,5	3,2	195,7	53,7
1965	23,0	4,9	12,3	2,6	257,9	55,1
1966	21,9	3,9	13,9	2,5	317,0	56,9
1967	23,1	3,7	15,8	2,6	342,7	55,4
1968	22,0	2,6	18,9	2,3	517,4	61,9
1969	22,5	2,4	19,3	2,0	622,1	65,7
1970	17,2	1,7	20,5	2,1	659,3	66,4

يظهر من خلال الجدول أن المتوسط السنوي المركب لمعدلات النمو في القطاعات الانتاجية الثلاثة بلغت بالنسبة للزراعة 2,9% وللصناعات التحويلية 9,8% بينما كانت بالنسبة للنفط في حدود 15,6% وبينما كانت الزراعة تشكل

26,1% من مجموع الدخل المحلي الإجمالي انخفضت عام 1964 م إلى 4,5% ، ولم تتجاوز عام 1966 م حدود 3,9% واستمرت في الانخفاض حتى وصلت عام 1970 م إلى 1,7% وكذلك الأمر بالنسبة للصناعات التحويلية فبينما كانت تشكل عام 1964 م حوالي 3,2% من الدخل المحلي الاجمالي هبطت بشكل مستمر فوصلت عام 1969 م إلى 2,0% وعام 1970 م إلى 2,1% بينما استمر نصيب قطاع النفط من الدخل المحلي الاجمالي في الإرتفاع فكان عام 1964 م يشكل 53,7% من مجموع الدخل المحلي الإجمالي وما يعادل 195,7١ مليون د . ل . تصاعد ارتفاعه فوصل عام 1970 م إلى حوالي 659,3 مليون د . ل . أو ما يعادل 66,4% من إجمالي الدخل المحلي الحقيقي .

وإذا ما تتبعنا تطور الدخل المحلي الاجمالي النقدي لنفس الفترة لاحظنا نمواً تصاعدياً سريعاً في قطاع استخراج النفط وتململاً بطيئاً في نمو القطاعات الرئيسية الأخرى من الناحية العددية يميل نحو الانخفاض النسبي ضمن التغير في هيكل الدخل المحلي الاجمالي النقدي .

السنة	الزراعة		الصناعات التحويلية		النفط		المجموع الكلي للأنشطة الغير نفطية			
	الدخل النقدي	%	الدخل النقدي	%	الدخل النقدي	%	الدخل النقدي	%	الدخل النقدي	%
1964	11,7	4,5	11,5	3,2	195,7	53,7	364,6	46,3	168,9	46,3
1965	25,2	5,1	12,6	2,6	270,1	54,9	492,1	45,1	222,0	45,1
1966	27,3	4,3	14,4	2,3	265,1	56,1	634,9	43,9	269,8	43,9
1967	30,9	4,1	16,4	2,2	402,5	53,8	747,8	46,2	345,3	46,2
1968	33,4	3,1	20,0	1,9	648,6	60,0	1072,6	39,5	424,0	39,5
1969	37,4	3,1	20,8	1,7	754,7	61,7	1223,0	38,3	468,3	38,3
1970	33,1	2,6	22,5	1,7	818,6	63,5	1288,3	36,5	469,7	36,5
1971	32,9	2,2	25,0	1,7	920,5	62,2	1479,6	37,8	559,1	37,8

1 ـ النمو الاقتصادي في الفترة 1964 - 1971 م.

جدول 3 تطور الناتج (الدخل) المحلي الاجمالي النقدي من 64 - 1971 م.

جدول 4 التغير في هيكل (الدخل) المحلي الاجمالي النقدي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن التغيرات في هيكل الناتج (الدخل) المحلي الاجمالي النقدي أنه يسير لصالح استخراج النفط على حساب القطاعات الأخرى، فبينما نلاحظ نمواً تصاعدياً سريعاً لدخول النفط النقدية، إذ تضاعفت أكثر من أربع مرات خلال سبع سنوات فكانت 195,8 مليون د.ل. عام 1964 م تسلقت بسرعة فوصلت 812,6 عام 1970 م و 920,5 مليون د.ل. عام 1971 م بينما بقي دخل بقية الأنشطة الاقتصادية يترنح في تطوراته، وكان دخل بقية الأنشطة الاقتصادية ـ ما عدا النفط بالنسبة للهيكل العام في هبوط مستمر إذ شكلت عام 1964 م حوالي 46,3% من إجمالي الدخل المحلي النقدي ثم انخفضت تدريجياً حتى وصلت عام 1970 م إلى 36,5% بينما ارتفعت نسبة دخل النفط من إجمالي الدخل المحلي النقدي من 53,7% حتى وصلت عام 1970 م إلى 63,5% وإذا ما أخذنا أهم قطاعين إنتاجيين كقطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية لاحظنا نمواً بطيئاً في أحجام مداخيلها وفي نفس الوقت لاحظنا هبوطاً مستمراً في نسبة دخولها النقدية بالنسبة إلى هيكل الدخل المحلي الإجمالي النقدي، فبينما شكل الدخل المحلي النقدي لقطاع الزراعة عام 1964 م حوالي 4,5% من إجمالي الدخل المحلي النقدي اتخذ

هبوطه وتيرة مستمرة منذ عام 1966 م إلى عام 1970 م فكان 4,3% عام 1966 م، هبط إلى 4,1% عام 1967م ثم إلى 3,1% عام 1969 م ووصل إلى 2,6% عام 1970 م، ولم يختلف حال قطاع الصناعات التحويلية عن سابقه كثيراً إذ شكل عام 1964 م حوالي 3,2% من إجمالي الدخل المحلي النقدي استمرت نسبته في الهبوط حتى استقرت عام 1969 م و 1970 م على 1,7% من إجمالي الدخل المحلي النقدي، ولم يقتصر الهبوط على هذين القطاعين الرئيسيين بل تعداه ليشمل معظم القطاعات الأخرى، إن لم يكن يشملها كلها، وهذا ما يؤكده نصيب الأنشطة الإقتصادية كلها عدا النفط. فقط بلغ مجموع أنشطة التوزيع والخدمات للفترة نفسها كما هو مبين في الجدول التالي، وحسب الشروط المشار إليها في الجدول السابق[1].

1 ـ نفس المصدر الآنف الذكر.

السنة	تطـور الدخل	مجموع أنشطة التوزيع	مجموع أنشطة الخدمات	١+٢
1964	الدخل النقدي من	35,1	81,8	116,9
	%	9,6	22,4	32,0
1965	الدخل النقدي من	43,6	102,7	146,3
	%	8,9	20,8	29,7
1966	الدخل النقدي من	57,8	130,3	188,1
	%	9,1	20,5	29,6
1967	الدخل النقدي من	67,2	160,1	227,3
	%	9,0	21,4	30,4
1968	الدخل النقدي من	84,8	191,2	275,0
	%	7,9	17,8	25,7
1969	الدخل النقدي من	89,3	226,6	315,9
	%	7,3	18,5	25,8
1970	الدخل النقدي من	90,2	234,2	324,4
	%	7,1	18,1	25,2

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع الناتج المحلي الاجمالي النقدي لمجموع أنشطة التوزيع وأنشطة الخدمات لم يتعد عام 1964 م حدود 116,9 مليون د. ل. ارتفع بعده بصورة تدريجية وبطيئة حتى وصل عام 1970 م 324,4 مليون

د.ل. إلا أن نسبة ناتجها المحلي الاجمالي النقدي لم تتعد حدود 32% من إجمالي الدخل المحلي النقدي ـ على أساس تكلفة الإنتاج الجارية ـ لعام 1964 م استمرت بعدها في الهبوط حتى وصلت إلى 52,2% عام 1970 م من إجمالي الدخل المحلي النقدي في ليبيا. وهذه النسبة تعتبر أقل من نصف حصة النفط من الدخل المحلي الاجمالي النقدي بكثير. وكل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على فشل خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي أعلن عنها نظام العهد البائد وعدم جديتها، وإشارة واضحة إلى سوء فهم معنى التنمية ومتطلباتها ـ وعدم الإعتراف أو الدراية الصحيحة بضروريات وواقع ودوافع التنمية، لأن جهل مثل هذه الأمور يمكن أن يجعل من مخططات التنمية وأهدافها أوهاماً.

فقد كانت ليبيا في الماضي تعد بلداً زراعياً لارتفاع نسبة من يعتمد من سكانها على الزراعة إذ بلغت هذه النسبة عام 1960 م 71,2% من جملة السكان كما أن النسبة العظمى من صادرات ليبيا كانت قبل البدء بإنتاج النفط تتألف من محاصيل زراعية، وبالرغم من أن عائدات النفط كان عليها أن تساعد في مجال الزراعة على توفير الأموال التي تنفق على مشروعات التنمية

الزراعية ، وعلى خلق سوق دائمة تستطيع أن تستوعب قدراً متزايداً من الأغذية والخامات الزراعية بأسعار مجزية بقيت الرقعة الزراعية على حالها ونقصت مساحتها وتركت نسبة كبيرة من السكان العمل في الزراعة واتجهوا هاجرين قراهم ومزارعهم إلى المدن . كما أن الإنتاج الزراعي رغم ما سمي بالخطة الخمسية (63 - 1968 م) للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، انخفضت نسبته بالنسبة إلى مجموع الإنتاج الكلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، إما أنها تجاهلت أهمية الزراعة أو أنها فشلت في تحقيق تحسن ملموس ضمن هذا القطاع. وهذا يتضح من خلال الأرقام والجداول الآنفة الذكر، فبينما كان الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي الحقيقي - بتكلفة عوامل الإنتاج لسنة 1964 م - لنشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك عام 1965 م حوالي 13 مليون د.ل. انخفض عام 1966 م إلى 21,9 ، ولم يتعد عام 1970 م حدود 17,2 مليون د.ل. .

هذا من جهة، أما في مجال التنمية واستصلاح الأراضي فلم يكن هناك ضمن رحلةالتنفيذ لخطة التنمية الآنفة الذكر ما يشير إلى زيادة الرقعة الزراعية أو تحسين واستصلاح جديد، بالمقارنة مع ما حققته خطط التنمية الاقتصادية بعد عام 1973 م، على ضوء ما تقدم يصح القول بأن نعمة النفط كانت

نقمة على الزراعة فبدل أن تعطيها الدفع اللازم لتنمية حجم ونسبة عائداتها من مجموع الدخل الإجمالي، قلصت ذلك وسلبت منها ـ لما أحدثه النفط من هجرة إلى المدن ـ كثيراً من إمكانياتها.

فعلى صعيد اليد العاملة انخفض عدد العاملين في الزراعة والغابات وصيد الأسماك من 145,4 ألفاً عام 1964 م إلى 143,3 ألفاً عام 1968 م، وكانت نسبة التغير في هيكل العمالة في هذا القطاع ما بين عامي 1964 م وحتى عام 1970 م في هبوط مستمر.

فكانت عام 1964 م تشكل 39,8 من مجموع العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة تدرجت في هبوطها السنوي المستمر حتى وصلت عام 1971 م إلى 30,1% ، وبجانب قلة الاهتمام بقطاع الزراعة أو المشاركة الحكومية الضعيفة جداً في مجال التسويق، فقد شكلت ضآلة المساعدات والقروض الزراعية عامل إعاقة للتنمية والنمو في مجال الزراعة.

وبالرغم من أن المصرف الزراعي الليبي قد مضى على إنشائه عام 1964 م فترة طويلة إلا أن التعاونيات الزراعية بقيت

حجم الإستثمار الثابت المحلي الاجمالي من 64 - 1969 م.

بسعر السوق الثابت لسنة 1964 م (مليون د. ل.)[1].

الأنشطة الاقتصادية	1964	1965	1966	1967	1968	1969	المجموع
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	2,6	5,1	7,4	6,9	8,1	8,1	38,2
إستخراج النفط والغاز الطبيعي	63,4	75,7	73,0	62,8	99,2	111,9	486,0
التعدين والمحاجر	0,3	0,3	1,8	1,0	0,8	0,6	3,8
الصناعات التحويلية	3,5	4,8	7,4	8,3	7,2	7,2	38,4
الكهرباء والماء والغاز	1,9	3,4	4,8	11,6	11,3	11,9	44,9
التشييد	2,8	2,9	6,8	6,0	5,6	4,8	28,9
مجموع أنشطة السلع	74,5	92,2	100,1	96,6	132,2	144,5	640,2
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	1,1	1,0	1,3	1,2	1,4	1,6	7,6
النقل البحري والمواصلات	13,4	13,6	18,0	21,2	27,6	23,7	117,5
مجموع أنشطة التوزيع	14,5	14,6	19,3	22,4	29,0	25,3	125,1

المصارف والتأمين	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,2	1,3
ملكية المساكن	7,0	8,5	13,9	20,8	18,7	19,1	88,5
الخدمات العامة	9,5	12,9	14,5	21,5	20,6	12,6	91,6
التعليم	0,8	3,9	6,6	7,2	6,9	5,1	30,5
الصحة	0,5	0,8	1,6	3,9	3,5	2,1	12,4
الخدمات الأخرى	2,0	1,4	3,0	1,8	2,4	3,0	13,6
مجموع أنشطة الخدمات	20,0	27,7	39,8	55,4	52,4	42,1	236,4
المجموع الكلي	109,0	134,5	159,4	174,4	213,6	211,9	1002,6
يوزع بين :							
القطاع العام	24,5	40,2	54,5	80,8	77,3	62,0	337,3
النفط	63,4	75,7	73,0	62,8	99,2	111,9	486,0
القطاع الخاص	21,1	18,6	31,7	30,8	37,1	38,0	177,3
الناتج القومي	306,5	413,8	489,9	519,5	653,4	785,6	
معدل الاستثمار	35,6	32,5	32,5	32,6	32,7	27,0	

1 ـ تقرير النمو الاقتصادي ـ الفصل الخامس: الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي حجمه وتوزيعه جدول 12.

على مصادر تمويل أخرى مما أثر بشكل فعال على نمو الإنتاج، وأضاف مصاعب وأعباء كثيرة عليها.

ولم تتجاوز القروض والمساعدات الحكومية للجمعيات التعاونية الزراعية عام 1964 م حتى عام 1968 م حدود 203100 د.ل. وحتى المصارف التجارية التي كانت تمنح قروضاً لم تهتم بتحديث الزراعة، وكان اهتمامها في مجال منح القروض ينصب على تمويل العمليات المربحة للمزارع الكبيرة وتصدير المنتجات الزراعية.

أما الفلاحون الصغار، فغالباً ما كانوا يتركون وشأنهم، أما المساعدات والقروض الحكومية فكانت محدودة وغير كافية، أما قروض المصرف الزراعي الليبي فكانت تعطى بأرباح تصل ما بين 8 - 9% وكانت هذه القروض لا تمنح إلا بضمانات ولا تعطى للأشخاص كأصحاب المزارع الصغيرة.

وإذا ما حاولنا التعرض للإستثمار الثابت المحلي الإجمالي لاحظنا أن حجم الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ - بسعر السوق الثابت لسنة 1964 م وبمليون د.ل. موزعا على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما هو موضح في الجدول التالي:

ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ تدنٍ مفرط في حجم الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ في قطاع الزراعة بشكل خاص.

فقد بلغ مجموع هذا الاستثمار من عام 1964 م وحتى نهاية عام 1969 م أي في بحر ست سنوات ما يعادل 38,2 مليون د.ل.، ولم يتجاوز مجموع هذا الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية لنفس الفترة هذا المبلغ، إلا في حدود 200 ألف د.ل.، إذ لم يزد حجم الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ في مجال أهم نشاطين اقتصاديين هما النشاط الزراعي ونشاط الصناعات التحويلية عن 76,6 مليون د.ل. أما في مجال أنشطة التوزيع كلها فلم يتجاوز في فترة ست سنوات (1964 - 1969 م)حدود 125,1 مليون د.ل.، كانت حصة النقل والتخزين والمواصلات منها حوالي 117,5 مليـون د.ل.، وحصة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق 7,6 مليون د.ل. للفترة كلها.

أما قطاع أنشطة الخدمات فقد بلغ حجم الاستثمار المحلي الإجمالي الحقيقي المنفذ من عام 1964 م وحتى عام

1969 م في مجال الخدمات التعليمية حوالي 30,5 مليون د. ل.، وبلغ حجم هذا الاستثمار في مجال الخدمات الصحية حوالي 12,4 مليون د. ل. وإذا ما نظرنا إلى قطاع التشييد لاحظنا أن الاستثمار الثابت المحلي لم يعط الإهتمام اللائق.

ففي عام 1964 م لم يزد إجمالي الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ عن 2,8 مليون د. ل. ارتفع في العام الذي يليه إلى 2,9 مليون د. ل. وكان مجموعه في عام 1969 م لا يزيد عن 4,8 ملايين د. ل. وبلغ إجمالي الاستثمار هذا من بداية عام 1964 م وحتى نهاية السنة المالية 1969 م حوالي 28,9 مليون د. ل..

وإذا عرضت أرقام الاستثمار الثابت المحلي السنوي المنفذ في مجال نشاط الخدمات أمكن للمتتبع أن يستشف بسهولة متناهية مدى الإهمال الحكومي من جهة وما ترتب عليه من بؤس وجهل ومرض من جهة أخرى، ففي مجال الخدمات الصحية لم يتجاوز الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ عام 1964 م الكسور العشرية، إذ كان في حدود 0,5 مليون د. ل. ارتفع بعدها عام 1965 م ليصل إلى 0,8 مليون د. ل. وبلغ عام 1969 م حوالي 2,1 مليون د. ل.، وكان معدل الاستثمار

الثابت المحلي في هذا القطاع للسنوات الست (64 - 1969 م) حوالي مليوني دينار في السنة.

وهذا المبلغ أقل بكثير من مخصصات مجمع عيادات في إحدى ضواحي مدينة طرابلس في الوقت الحاضر.

ولم تكن حالة قطاع الخدمات التعليمية أفضل من ذلك. ففي حين بلغت فيه مخصصات جامعة الفاتح لسنة واحدة بعد الثورة ما يزيد عن 15 مليون د. ل. فإن الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ لعام 1964 م - أي في العهد البائد - لم يتجاوز حدود 0,8 مليون د. ل. ارتفع في عام 1965 م إلى 3,9 مليون د. ل. ووصل عام 1969 م إلى حدود 5,1 ملايين د. ل. وكان معدل الاستثمار هذا للسنوات الست أقل من 5,1 ملايين د. ل. فقد بلغ مجموع هذا الاستثمار للفترة ذاتها حوالي 30,5 مليون د. ل. فقط.

وإذا أخذ المجموع الكلي للإستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ لكل سنة على حدة لوحظ أن الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي المنفذ عام 1964 قد بلغ 109 ملايين د. ل. موزعة كالتالي: القطاع العام بلغ استثماره حوالي 24,5 مليون دينار وكان حجم استثمار القطاع الخاص يعادل 21,1

مليون د.ل. أما البقية العظمى فقد احتفظ بها قطاع النفط الذي كانت تديره الشركات الاحتكارية الأجنبية.

أما مجموع استثمار القطاع العام الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي المنفذ فلم يزد طيلة السنوات الست عن 491,1 مليون د.ل. بينما كان مجموع هذا الاستثمار من جانب القطاع الخاص، وللفترة نفسها حوالي 230,7 مليون د.ل. أما قطاع النفط فقد بلغت استثماراته الثابتة المحلية الحقيقية المنفذة للفترة ذاتها حوالي 590,1 مليون د.ل.، وهكذا يكون قطاع النفط قد استحوذ في الفترة كلها على حوالي 45% من مجموع الاستثمار الثابت المحلي الحقيقي المنفذ، ولم تتجاوز حصة القطاع العام لمدة الست سنوات نسبة 37,4% وكانت حصة القطاع الخاص تشكل حوالي 17,6% من مجموع الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي المنفذ للفترة ما بين 1964 م وحتى نهاية 1969 م.

وبلغ حجم الاستثمار المحلي الإجمالي خلال الفترة 1964 م إلى 1971 م ما قيمته 1818,6 مليون د.ل. منها 1774,4 مليـون د.ل. تخص الإستثمار الثـابت المحلي الاجمالي، والباقي وحجمه 44,2 مليون د.ل. تمثل الزيادة في

المخزون. أما الادخار الإجمالي فقد زاد عن الاستثمار المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة بنحو 772,9 مليون د.ل. منها نحو 496,7 مليون د.ل. في السنتين 1970 و1971 م، وهذا يمثل فائض الحساب الجاري مع الخارج.

وإذا ما تم التطرق إلى الميزان التجاري الليبي لفترة ما قبل الثورة بالتحليل فأول ما يلاحظه الإنسان، العجز المزمن والدائم لميزان المدفوعات، إذا ما استثنيت من ذلك الصادرات النفطية.

فبينما بلغ مجموع صادرات ليبيا لعام 1960 م حوالي 3,111 ملايين د.ل. كان معظمها منتجات زراعية وحيوانية بلغ حجم الصادرات الليبية لعام 1961 م حوالي 6,521 ملايين د.ل. اقتطعت منها صادرات النفط الخام حصة الأسد فكانت حوالي 4, 138, 224 د.ل. ولم يتجاوز حجم الصادرات باستثناء النفط 2,383 مليون د.ل.، وكلها آت من القطاع الاقتصادي الزراعي بعدها أخذت قيمة الصادرات الليبية باستثناء النفط تنخفض فكانت عام 1962 م في حدود 2, 30, 122 د.ل. ثم انخفضت عام 1963 م إلى 1, 712, 663 د.ل..

والملاحظ أن حجم الصادرات الليبية صار بفعل الزيادة

المطردة في النفط الخام في تصاعد مستمر، بينما يلاحظ هبوط مستمر في الصادرات الغير نفطية، ولم يزد مجموع صادرات ليبيا من منتجات النشاطات الاقتصادية لقطاع الزراعة لعام 1965 م عن 1,682 مليون د.ل..

والجدول التالي يبين ملخص التجارة الخارجية لليبيا من عام 1954 م إلى 1971 م مقدرة بآلاف د.ل.[1].

السنة المالية	قيمة الواردات سنت	قيمة الصادرات مقرب	الصادرات النفطية	الصادرات الأخرى غير النفطية	الميزان التجاري
1954	11,198	3,668		3,668	7,360
1955	14388	4,265		4,265	9,794
1956	16,601	3,805		3,805	12,447
1957	28,076	4,753		4,753	22,660
1958	34,501	4,313		4,313	29,425
1959	40,585	3,659		3,659	36,285
1960	60,388	3,111		3,111	56,357
1961	51,274	6,519	4,138	2,381	45,310
1962	73,444	49,016	46,967	2,049	24,428
1963	85,277	133,535	131,823	1,712	48,258
1964	104,379	253,114	248,079	5,000	148,735
1965	114,4	284,471	280,326	4,2000	170,071
1966	144,700	355,400	351,500	4,400	210,700
1967	170,100	420,700	416,400	4,300	250,600
1968	230,200	669,900	663,700	2,600	439,700
1969	241,300	774,000	771,900	2,100	532,700
1970	198,000	844,900	841,100	3,800	646,900
1971	250,400	962,500	959,400	3,100	712,100+

1 ـ نفس المصادر السابقة الذكر.

من الجدول يلاحظ أن حجم الاستيراد كان في تصاعد مستمر، بينما مالت الصادرات إذا ما استثنينا صادرات النفط الخام - إلى الهبوط، ففي حين بلغ حجم الاستيراد لعام 1954 م حوالي 11, 198 مليون د. ل. ارتفع عام 1955 م إلى حوالي 14,5 مليون د. ل. ، ولم تمض سبع سنوات حتى بلغ حجم الاستيراد الليبي عام 1960 م ما يقارب 60,5 مليون د. ل. واستمر الاستيراد يأخذ شكلاً تصاعدياً حتى وصل عام 1971 م إلى 250,4 مليون د. ل. ، وإذا ما استثنينا صادرات النفط الخام فيما بعد عام 1960 م لاحظنا أن قيمة الصادرات الليبية لعام 1954 م لم تكن تزيد عن 3,668 مليون دينار ليبي منها 170 ألف د. ل.. سلع معاد تصديرها. وبقيت قيمة الصادرات في تلك الحدود تراوح مكانها تقريباً حتى عام 1960 م الذي بلغت قيمة الصادرات فيه 3,111 ملايين د. ل. ،بعدها بدأت قيمة الصادرات ترتفع وتتعاظم بسبب دخول النفط الخام ضمن باب الصادرات إلا أن قيمة صادرات بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى - عدا النفط - انخفضت بشكل ملحوظ فكانت عام 1964 م حوالي 2,1 مليون د. ل. يضاف إليها 2,9 مليون د. ل. قيمة السلع المعاد تصديرها.
أما في عام 1965 م فقد هبط حجم الصادرات من السلع

المعاد تصديرها والسلع الأخرى ـ عدا النفط إلى 1,7 مليون دينار ليبي من السلع الأخرى وحوالي 2,5 مليون د. ل. من السلع المعاد تصديرها واستمر الإنخفاض حتى وصل عام 1971 م إلى حوالي 0,5 مليون د. ل. من السلع الأخرى، وفي حدود 2,6 مليون د. ل. من السلع المعاد تصديرها، وإذا ما استثنيت صادرات النفط لوحظ أن الميزان التجاري بقي سلبياً، وأن سلبيته كانت آخذة في ارتفاع خطر.

ولم يحصل التوازن في ميزان المدفوعات إلا بفضل عائدات النفط الخام حيث تجاوزت قيمة صادرات النفط قيمة مجموع ما استوردته ليبيا لأول مرة عام 1963 م، أي بعد ثلاث سنوات من بدء تصدير النفط الخام، وهكذا بدأ النفط الخام يشكل النسبة العظمى للصادرات الليبية فكانت نسبة صادرات النفط الخام لعام 1964 م حوالي 98% من مجموع صادرات ليبيا ارتفعت هذه النسبة بعد ذلك حتى وصلت عام 1969 م حوالي 99,7% ولم تتجاوز صادرات السلع الأخرى الكسور العشرية فكانت نسبة صادرات السلع الأخرى ـ عدا النفط والسلع المعاد تصديرها ـ لأعوام 1968 و 1969 و 1970 و1971 م لا تزيد عن 1% لكل سنة منها.

مثل هذا الوضع الخطير كان لا بد له من تطوير الاقتصاد الليبي ومراجعته مراجعة جادة والتخطيط لتنمية اقتصادية تدفع القطاعات الاقتصادية المختلفة دفعات كبيرة إلى الأمام، وكان لا بد من التفكير بضرورة تنويع الإنتاج وزيادته لدى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

بعد كل ما تقدم يتضح أن الرغبة في البناء والتنمية الاقتصادية لم تكن خلال العهد البائد جادة، كما أن التطورات الاقتصادية حسب ما سبق ذكره من تفاصيل كانت في مجملها سلبية أدت إلى تدهور الاقتصاد الليبي، وأن الإدعاءات التي كانت تعلن في ذلك الحين لم تعط أي دليل فعلي ملموس على وجود أي تحول اقتصادي.

لقد أخلد العهد البائد إلى نوم عميق وأفرط في اعتماده على ما يأتيه من عائدات النفط، ولم تكن الخطة الخمسية (1963 - 1968 م) للتنمية الإقتصادية إلا فقاقيع لا تسمن ولا تغني من جوع، إذ لم تعط بوجه عام نتائج إيجابية، بل زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية سوءاً وبقيت الدولة تجتر بما تنعمه عليها شركات النفط الاحتكارية.



الاجراءات العاجلة لوقف التدهور الاقتصاد
(القرارات الثورية)



بعد استعراض ما تقدم للوضع الاقتصادي ومشاكله وآثار اكتشاف النفط عليه، أو ما صاحب ذلك من إهمال أو من عدم توجيه سياسة التنمية في إتجاه النمو المتوازن بين الإنتاج السلعي في قطاع الزراعة والصناعات التحويلية، وبين إنتاج أنشطة الخدمات، مما أدى إلى زيادة الميل إلى الإستهلاك، وبالتالي زيادة معدلات الاستيراد والاعتماد على ما وراء الحدود في إشباع رغبات المستهلكين من جهة وما رافق كل هذا من خلل، وتغيرات في البنيان الاجتماعي من جهة أخرى.

وبعد أن تبين من خلال الاستعراض الآنف الذكر عدم مراعاة عدالة التنمية المكانية وإهمال الدواخل من قرى ومناطق ريفية أدت إلى هجرة الريف والزراعة وكان لكل هذا أثره في انخفاض المستوى الاقتصادي والإجتماعي لهذه المناطق بشكل واضح، كان لا بد لثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة من مواجهة هذا الوضع المتفاقم بالعمل الثوري والانتاج المتزايد والمتنوع لبناء مستقبل أفضل لهذا الشعب.

لقد بدأت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة منذ انطلاقتها تعمل بجد لحل مشاكل الماضي وترسباته، وأخذت تتطلع إلى تطوير الحاضر لبناء المستقبل المشرق إذ اتجهت إلى التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتعمدت أن تستهدف في مخططاتها التنموية تغيير السوقية العامة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية بحيث تكفل من خلالها النمو المتوازن المضطرد في الاقتصاد الوطني والعمل على تنويع مجالات الانتاج حتى تخفض من انفراد النفط بالسيطرة الشاملة وتعمدت بالإضافة إلى ذلك انتهاج السبل التي تحقق عدالة في توزيع الدخول والاستثمارات من أجل التنمية المكانية لتأخذ أولويات متقدمة في المشاريع الإنمائية.

من أجل رفع مستوى متوسط الدخل في الدواخل عمدت الثورة إلى اتباع تخطيط الإستثمار المكاني حتى تخفف من الفوارق بين المناطق والسكان، بجانب هذا لم تركز ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة على أهمية العائد المادي فقط وإنما توجهت باهتماماتها لبناء الإنسان - كما سيتضح فيما بعد من خلال مناقشة خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي تم تنفيذها أو التي ما زالت في طور التنفيذ.

وتؤكد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية (1973- 1975 م) والخطة الخمسية (1976 - 1980 م) على أنه بالرغم من أن التخطيط يشمل الاستثمار المادي إلا أنه لا يتناسى بأي حال من الأحوال أهمية العنصر البشري ويوليه أهمية قصوى إذ في معرض خطة التنمية الثلاثية يتضح بأن التنمية الاقتصادية والإجتماعية لم تشرع من أجل تحقيق مستوى أعلى للمعيشة فقط بل تؤكد كذلك على ضرورة تحقيق مستوى أفضل للحياة للمجتمع الليبي من عائد أهداف مخططات إنتاجية وخدمات قادرة ومتطورة تحقق وضعاً اقتصادياً متوازناً تتعدد فيه مصادر الإنتاج ولا يكون فيه النفط هو مصدر الدخل الرئيسي، ولخصت خطط التنمية الآنفة الذكر أهدافها في نقاط أهمها:

1 ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك برفع الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة.

2 ـ عدالة التوزيع ومنع تركيز القوة الاقتصادية والتقليل من تفاوت الدخول والثروات.

3 ـ تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجميع

4 ـ الكفاية الإنتاجية.

5 ـ خلق الشعور بالصالح العام وتقدير المسؤوليات وإرساء دعائم العلاقات الاجتماعية المبنية على حب الوطن والسلام الإجتماعي.

من أجل تحقيق هذه الأهداف وإزاء كل مظاهر الاختلال ونقاط الضعف التي اتسم بها الاقتصاد الليبي قبل الثورة، جاءت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة لتبدي اهتمامها بوضع استراتيجية إنمائية طموحة وجادة تهدف إلى تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المعقول ومنع تبديده والحصول على أكبر عائد منه وتوجيهه إلى الأنشطة الإنتاجية بحيث يتحرر الاقتصاد الليبي من الإعتماد على النفط وحده ويقوم هناك اقتصاد متين تضمنه الزيادة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها الزراعة والصناعة.

وبالطبع كان لابد لتحقيق هذا المخطط الطموح على مراحل وكانت خطة التنمية الثلاثية 73 - 1975 م ثم جاءت بعدها الخطة الخمسية 76 - 1980 م وقد ثبت أن العناية بزيادة التنمية في مجال الأنشطة الزراعية لا تقل أهمية عن العناية بزيادة

التنمية في مجال أنشطة الصناعات التحويلية، وأن التوسع الصناعي في مجال الصناعات الغذائية والنسيجية والكيماوية وغيرها مرتبط بالتوسع بإنتاج المواد من الخامات الزراعية الضرورية للإنتاج الصناعي. إن الدفعة القوية في الإنفاق الانمائي ساعدت مسيرة التنمية الاقتصادية ضمن طريقها المرسوم. إذ بلغ حجم الاستثمارات المقررة في الخطة الثلاثية لتنمية القطاع الزراعي رأسياً وأفقياً حوالي 566,0 مليون د.ل. وبلغ حجم الاستثمار المنفذ 436,2 مليون د.ل. أما حجم الاستثمار المقرر في الخطة الخمسية 76 - 1980 م لتنمية هذا القطاع فكان حسب ـ ما تشير إليه تقارير الخطة الخمسية ـ حوالي 939 مليون د.ل.، وبلغ حجم الاستثمار المقرر ضمن الخطة الخمسية لتنمية قطاع الصناعات التحويلية حوالي 1606,7 ملايين د.ل..

لقد كان إطراء هذين القطاعين من خلال قناعة هي أن تنميتهما تشكل حلاً عملياً لتخفيف حدة الضغط المرتفع على ميزان التجارة والمدفوعات الناشىء من زيادة الواردات بغرض تزايد الطلب الاستهلاكي المحلي، ولتوفير مستلزمات الانتاج للصناعات التحويلية التي أقيمت أو يراد إقامتها والتي يتطلب إنتاجها توفير خامات، أو مواد نصف مصنعة، هذا بالإضافة إلى

الأهمية الاقتصادية لخلق مجال للإقتصاد المتنوع وتعديل هيكله العام وتحريره من سيطرة اقتصاد القطاع الواحد وفي هذه الحالة قطاع استخراج النفط الخام.

وبفضل الانطلاقة القوية نحو التنمية والتي بلغ الإنفاق الفعلي لها خلال الفترة من 1970 م وحتى 1977 م ما يعادل 5417 مليون د.ل. قطعت التنمية الاقتصادية والإجتماعية رغم كل الصعاب والمشاكل ومخلفات العهد البائد شوطاً مرضياً في تصحيح الإختلال الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع معدل النمو في الأنشطة الإنتاجية الرئيسية وبالأخص الزراعية والصناعية منها.

وخير دليل على ذلك هو أن عائدات النفط كانت تشكل حتى عام 1970 م حوالي 63,5% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في نهاية النصف الأول من السبعينات أي عام 1975 م - وبعد ست سنوات من قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة فقد تقدمت الجماهيرية الليبية خطوات مرموقة إلى الأمام وأصبحت عائدات النفط بالرغم من ارتفاعها الكبير لا تشكل إلا حوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي وأصبح حجم الإقتصاد الليبي نحو 13,5 بليون دولار. وكان مرد هذا التقدم السريع إلى السير في طريق تنويع الاقتصاد الوطني

بواسطة دفع التنمية في الأنشطة الإقتصادية المختلفة مع ترجيح كفة القطاعين الرئيسيين الزراعة والصناعات التحويلية بحيث يقدر معدل النمو السنوي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 1970 م) بنحو 15,5% للأنشطة الاقتصادية غير النفطية في مجموعها، وذلك خلال الفترة من 1970 م وحتى 1977 م.

فقد حققت التنمية عملاً بقاعدة تنويع الإنتاج الوطني زيادة ملحوظة في إنتاج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية فكان نمو الإنتاج في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك عام 1971 م حوالي 50,5 مليون د. ل. ارتفع إلى 60,8 مليون د. ل. عام 1972 م، ثم ارتفع عام 1973 م إلى حوالي 86,8 مليون د. ل. ثم استمر ارتفاعه فوصل عام 1974 م إلى 99,2 مليون د. ل..

أما قطاع الصناعات التحويلية فقد قفز الإنتاج الاجمالي للصناعات التحويلية عام 1971 م إلى 60,1 مليون د. ل. واستمر في الارتفاع فكان عام 1972 / 1973 م و1974 م حوالي 87,0 و 127,4 و177,8 مليون د. ل. على التوالي.

لقد حققت التنمية وفي بحر هذه المدة القصيرة نسبياً نموا عالياً في الأنشطة الإقتصادية، وسيؤثر ذلك بالتأكيد على معدل

النمو وتغيير هيكل البنيان الاقتصادي في المستقبل. فعلى مستوى القطاعات الرئيسية بلغ نمو القطاع الزراعي (بالأسعار الدارجة) معدل 20,4% لعام 1972 م و42,8% لعام 1973 م وحوالي 14,3% لعام 1974 م، وبلغت معدلات النمو في الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية حوالي 44,8% لعام 1972 م عن 1971 م ووصل عام 1973 م حوالي 26,4 وكان عام 1974 م حوالي 39,6%.

ومن المنتظر أن يتعاظم دور قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية مستقبلاً وذلك بفضل الثورة الزراعية التي يجري تنفيذها عن طريق المشاريع الزراعية الضخمة كمشروع سهل الجفارة والجبل الأخضر وفزان والكفرة والسرير، وبفضل النهضة الصناعية التي أخذت تشق طريقها وتثبت ركائزها في مختلف مناطق الجماهيرية كصناعة الأغذية والبناء والتشييد والبتروكيماويات. ومن شأن ذلك أن يحقق الترابط والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ويؤكد ذلك ما تم إنجازه في القطاعات الأخرى كالكهرباء التي بلغ نموها بمعدل مستوى متوسط 23,5% والتجارة 26% والنقل والمواصلات 15% والتعليم 25,5% والصحة 19,5% والتشييد 48%.

لقد اهتمت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بالثروة النفطية فحدت من إنتاج النفط عند المستوى المعقول فنياً واقتصادياً فخفضت الإنتاج عام 1973 م إلى 794 مليون برميل مقابل 820 مليون برميل عام 1972 م وصاحب ذلك إعادة النظر في الأسعار المعلنة فوصل سعرالبرميل كثافة 40 درجة نحو 9 دولارات بتاريخ 23 / 12 / 1973 م وبلغ سعر البرميل من النفط الخام كثافة 34 درجة حوالي 11,7 دولاراً، ثم وصل سعر البرميل كثافة 40 درجة إلى حدود 15,8 دولاراً. وحققت الثورة مبدأ المشاركة في الإنتاج، وصدر قانون رقم 42 لسنة 1973 م بتأميم حقوق شركة نكسون بنكر هانت في عقد الامتياز النفطي رقم 65 والقانون رقم 66 و75 لسنة 1973 م اللذين يقضيان بتأميم 51% من حصص شركات النفط العاملة في ليبيا، وأن يتم استثمار مناطق الامتياز المؤمنة عن طريق المؤسسة الوطنية للنفط. وقضى القانون رقم 51 لسنة 1973 بالموافقة على عقد المشاركة بين الحكومة وشركات أميرادا الليبية للنفط وكونتيننتال الليبيـة للنفط، وماراثـون الليبية للنفط المحدودة .

وبينما كان النفط يشكل حوالي 65,7% من هيكل الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 1969 م أصبح إنتاج النفط يشكل ما لا يزيد عن 48,5% من إجمالي الانتاج لجميع الأنشطة الاقتصادية، وبينما كان قبل الثورة يأخذ شكلاً تصاعدياً أصبح دوره بعد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة يأخذ إنخفاضاً تدريجياً بالرغم من زيادة عائداته، وهذا مرده زيادة نمو الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى.

لقد زاد عدد العاملين في الاقتصاد الوطني من 461,4 ألفاً عام 1969 م إلى 677,1 ألف مشتغل عام 1975 م كان عدد الوطنيين منهم 415,8 ألف مشتغل بينما عدد الأجانب في حدود 45,6 ألف مشتغل بينما وزع التوظيف عام 1975 م كالتالي: 454,1 ألفاً من الوطنيين وحوالي 223 ألفاً من الأجانب غير الليبيين، حيث ارتفعت نسبة العمالة من غير الليبيين من 9,9% عام 1969 م إلى حوالي 32,1% عام 1975 م ومن الأمور التي تسترعي الإنتباه، أن قطاع الخدمات العامة حقق زيادة في عدد العاملين عام1975 م بنحو 102,9 ألف، وهذه الزيادة الكبيرة تحتاج إلى بعض المرجعة وإعادة النظر لوجود نوع من البطالة المقنعة فيه.

خطّة التّحوّل الثّلاثيّة
ونتائجها الاقتصاديّة والاجتماعيّة



من أهم سمات الخطة الثلاثية 73 - 1975 م أنها بذلت عناية خاصة لنشر الصناعات على نطاق واسع، كل هذا مصحوباً بالثورة الخضراء التي عمت فيها التنمية الزراعية المناطق المتخلفة في جميع أنحاء الجماهيرية، وبجانب أن هذه الخطة انطلقت من خلال قناعة بضرورة التنمية المكانية إنتاجية كانت أو حرفية بتحقق تنمية الاقتصاد الوطني إجمالاً. فقد اعتبرت ذلك وجهان لعملية اقتصادية متكاملة، بها يتم تحقيق دفع الدخول المنخفضة بأسرع من معدلات التنمية حتى لا تكون التنمية لصالح فئة معينة.

وكان لكل مشروع مستهدف أن يحقق إحداث تغيير واضح الأثر في حياة الشعوب نحو الأفضل ويساهم في نهوض الاقتصاد الوطني في حالة الركود التي أصابته خلال الستينات، ولما صاحب التنمية الاقتصادية خلال الفترة ذاتها من اختناقات ونقاط ضعف. هذه الاختناقات ونقاط الضعف حددتها خطة

التنمية الثلاثية 73 - 1975 م في نقاط أهمها:

1 ـ عدم مراعاة النمو المتوازن، فبينما تولد عن زيادة إنتاج النفط في معدل نمو عال ـ يرافقه زيادة ملحوظة لمعدلات النمو في أنشطة الخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة لم تأخذ تنمية قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية ذات الإنتاجية العالية على سبيل المثال حقها من الاهتمام. ولم تراع ضرورة ايجاد البديل عند نضوب النفط بملاحقة تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة بشكل وأسلوب علمي سليم لتعويض النقص المستمر في الاحتياطات النفطية.

2 ـ عدم الإستفادة مما أحدثه اكتشاف النفط من طلب على السلع والخدمات وتهيئة المناخ المناسب لظهور إنتاج محلي وإيجاد التوازن بين الانتاجية العالية لنشاط واستخراج النفط وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، والأخص منها قطاعا الزراعة والصناعات التحويلية. وقد أدى هذا كله إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي الإعتماد المتزايد على السوق الخارجية.

3 ـ إهمال الريف ولّد موجة غير مألوفة من الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة مما خلق بالتالي مشاكل اقتصادية واجتماعية

صعبة، منها تجريد الريف من سكانه في وقت غير مناسب.

4 ـ سوء التوزيع وحدوث فوارق كبيرة في الدخول بين أفراد المجتمع وبين المناطق المختلفة وتحول جزء كبير من هذه الدخول للإنفاقات الكمالية المستوردة من الخارج عن طريق ذوي الدخول المرتفعة. الأمر الذي أدى بدوره إلى تغيير أنماط الاستهلاك الذي اعتادت عليه الفئات ذات الدخل المنخفض، وخلق نوع من اختلال التوازن النقدي الاقتصادي في البلاد. كما ازدادت نفقات الليبيين في الخارج زيادة كبيرة، إذ زادت من نحو 16 مليون د.ل. في سنة 1964 م إلى نحو 36,1 مليون دينار في سنة 1968 م.

5 ـ حدوث تضخم نقدي شبه حاد.

6 ـ إختلال في المرافق الاجتماعية.

بجانب هذه الاختناقات فقد اعترض التنمية الاقتصادية بعض المشاكل من اهمها على سبيل المثال:

1 ـ نقص مواد البناء والعمالة الفنية.

2 ـ ضعف طاقة جهاز المقاولات وقصور قدراته.

3 ـ صعوبات النقل الداخلي والخارجي واختناق الموانىء.

4 ـ تعذر الحصول على الأراضي اللازمة لموقع المشروع ونقص المرافق.

5 ـ قصور الخبرات التنفيذية والتنظيمية وجهاز الحكومة.

إزاء هذه الإختناقات والمشاكل ونقاط الضعف التي صاحبت الوضع الاقتصادي قبل ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة والتي تولدت وأعطت مضاعفاتها أثناء العهد البائد. وبعد اكتشاف النفط على وجه الخصوص. كان لا بد لثورة الفاتح العظيمة من وضع استراتيجية إنمائية جديدة تهدف إلى تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المعقول فنياً واقتصادياً، وبما يتماشى مع احتياجات البلاد، وأحدثت دفعاً قوياً للتنمية الاقتصادية والإجتماعية بتوجيه أكبر عائد ممكن إلى الأنشطة الانتاجية كالزراعة والصناعات التحويلية بحيث يتحرر الاقتصاد الليبي من التبعية والاعتماد على مصدر الدخل الواحد، وذلك بتنويع الإنتاج والوصول إلى هدف متقدم هو الاكتفاء الذاتي.

ولما كان من الصعب تحقيق مثل هذه الطموحات دفعة واحدة عمدت الثورة إلى رسم خطة إقتصادية وإجتماعية تمثلت في الخطة الثلاثيـة ـ 1973 - 1975 م للتنمية الاقتصـادية والإجتماعية التي تم تنفيذها، ثم اتبعتها بخطة خماسية 76 - 1980 م هي الآن في طور التنفيذ. وقد بلغ الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية في عهد الثورة خلال الفترةـمن 1970 م إلى 1977 م حوالي 5417 مليون دينار ليبي. أمكن بها للإقتصاد الوطني الليبي أن يقطع شوطاً كبيراً في التنمية والتقـدم الاقتصادي والإجتماعي.

والملحوظ أن هذه المرحلة اتسمت بلا شك بتنفيذ برامج استثمارية ذات كثافة عالية جداً، إذ بلغ المتوسط السنوي لمعدل الاستثمار خلال الفترة نفسها نحو 30%.

وإذا نظرنا إلى الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بشكل عام وميزانية التنمية للخطة الثلاثية بشكل خاص من ناحية التوزيع بين القطاعـات المختلفة، لاحظنا أن جميع الأنشطة الاقتصادية حظيت على أحجام إنمائية تتناسب مع أهداف تنويع مصادر الدخل والإنتاج

وتعديل هيكل البنيان الاقتصادي، وتوفير الخدمات العامة اللازمة لهذا التحول الثوري العملاق.

فقد بلغ حجم الإنفاق الانمائي المنفذ لمجموع أنشطة السلع حوالي 3626,2 مليون د.ل. حصل منها قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك على حوالي 1260,0 مليون د.ل. وحصل قطاع الصناعات والثروة المعدنية على 712,7 مليون د.ل. أما قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي فكان نصيبه حوالي 315,1 مليون د.ل. وبلغ الإنفاق الانمائي لقطاعي الزراعة والصناعة مجتمعين حوالي 2287,8 مليون د.ل. وبنسبة 42,3%. أما إذا أضيف إليها قطاع الكهرباء باعتباره قطاعاً صناعياً كان حجم الإنفاق الانمائي يساوي 2842,5 مليون د.ل. ونسبة الإنفاق على هذه القطاعات تعادل 2,5% من مجموع الإنفاق الانمائي.

ويرجع اهتمام خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية الواضح بالزراعة والصناعة لأنهما القطاعان الرئيسيان اللذان بهما يمكن تحقيق التنويع في الانتاج وبالأخص قطاع الزراعة لكونه القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الصناعات الأولية من جهة

والركيزة الثانية والأساسية للبناء الاقتصادي لما توفره من امكانيات واسعة يمكن أن تسد حاجة السكان من المواد الغذائية. وحاجة التصنيع من المواد الأولية من جهة ومن خلالها يمكن تعـويض بعض أوجه الاستيراد. بجانب أن الزراعة مصدر رئيسي لدخل قطاع واسع من الشعب.

في حين أن الصناعة تعتبر المنقذ الأساسي للنمو المتزايد التلقائي. وبها يمكن تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج وتنويع المنتجات وتحسين السلع وهي بجانب ذلك كله ذات المجالات الواسعة للتجديد والإبداع والتقدم والتقنية.

بجانب ما تقدم فإن الزيادة في الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية من عام 70 م وحتى عام 1977 م قد شملت جميع المرافق والقطاعات الاقتصادية بشكل عام وأخذت شكلا تصاعدياً من عام إلى عام، والجدول التالي يقدم الدليل الواضح.

من خلال الجدول يتضح أن مجموع الإنفاق الكلي لعام 1970 م قد بلغ حوالي 0 و146 مليون د. ل. ارتفع بعدها فوصل 247,6 مليون د. ل. عام 1971 م وبزيادة قدرها 101,6 مليون د. ل. عن العام الذي سبقه، ثم ارتفع حجم

الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية

من عام 1970 ـ 1977م (بالمليون دينار)

(خطة التنمية الثلاثية) (1)

القطاعات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977 المتوقع تنفيذه	المجموع	التوزيع النسبي
قطاع الزراعة والاصلاح الزراعي	23,4	47,8	63,7	35,9	91,8	109,6	101,8	103,9	577,9	10,7
قطاع التنمية الزراعية والموارد المائية	00	00	00	35,0	132,1	132,6	170,1	173,0	660,8	12,2
قطاع التغذية والثروة البحرية	0,2	0,2	0,5	1,1	1,0	3,7	3,6	11,0	21,3	0,4
قطاع الصناعات والثروة المعدنية	15,0	29,0	65,1	62,5	107,0	100,0	159,1	175,0	712,7	3,2
قطاع النفط واستغلال النفط	1,5	15,3	27,8	28,5	56,8	52,9	65,3	67,0	315,1	5,8
قطاع الكهرباء	14,9	27,1	28,3	42,3	86,5	83,4	124,2	138,0	554,7	10,3
قطاع النقل والمواصلات	11,3	23,7	37,4	25,8	63,1	49,7	81,1	116,0	408,1	7,5
قطاع النقل البحري	1,0	1,5	2,9	8,0	26,7	52,9	52,4	55,0	200,4	3,7

قطاع الإسكان	37,5	39,4	72,2	60,9	146,9	128,3	128,6	170,0	783,8	14,5
قطاع البلديات	26,5	31,4	34,0	34,3	55,7	87,2	96,3	113,0	478,4	8,8
قطاع التعليم	6,6	16,1	31,6	36,8	56,5	81,5	79,6	97,0	405,7	7,5
قطاع الصحة	4,9	3,7	15,4	9,8	15,9	20,9	30,8	41,0	142,4	2,6
قطاع القوى العاملة	1,0	1,8	3,5	3,4	7,5	4,8	5,3	9,0	36,3	1,7
قطاع الاعلام	1,5	1,0	2,0	4,2	5,4	14,5	10,6	11,0	40,2	0,8
قطاع الشؤون الاجتماعية والشباب	00	00	00	3,7	8,8	3,8	4,2	8,6	29,1	0,5
قطاع التجارة والتسويق	0,4	8,9	2,2	2,3	2,6	2,6	1,7	2,5	23,1	0,4
قطاع التخطيط	0,3	0,7	0,7	1,3	1,7	4,8	2,8	3,0	15,3	0,3
قطاع الأمن	00	00	00	00	00	00	5,6	6,0	11,6	0,2
المجموع	146,0	247,6	937,3	413,8	866,0	923,2	123,0	1300	5417,0	100,0

1 ـ منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح ـ أمانة التخطيط ـ اغسطس 1977 م ص 9.

الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية لعام 1972 م فكان 397,3 ،
وواصل ارتفاعه فبلغ خلال السنة الأولى من خطة التنمية
الثلاثية (1973 - 1975 م) الاقتصادية والإجتماعية 413,8
مليون د. ل. وتضاعف عام 1974 م فكان الإنفاق الفعلي
لميزانية التنمية لعام 1974 م في حدود 866,0 مليون د. ل.
وكان في السنة الثالثة لخطة التنمية الثلاثية حوالي 923,2 مليون
د. ل. واستمر الإرتفاع حتى كان عام 1976 م حوالي 1123
مليون د. ل. وبلـغ مجموع الإنفاق الفعلي في عهد ثورة الفاتح
من سبتمبر العظيمة (1970 - 1977 م) حوالي 5417 مليون
د. ل. بينما لم يتجاوز في مجموعه للفترة من عام 1962 م إلى
1969 م حدود 562 مليون دينار ليبي، وهذا يعني أن مجموع ما
أنفقه العهد البائد خلال ثماني سنوات لا يعادل الإنفاق الفعلي
لميزانية تنمية سنة واحدة في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر، إذ بلغ
الإنفاق الفعلي لميزانية التنمية لعام 1974 م ـ أي خلال السنة
الثانية من خطة التنمية الثلاثية ـ حوالي 866 مليون د. ل. أو ما
يعادل ضعفا ونصف ضعف مجموع إنفاق العهد البائد خلال
ثماني سنوات (62 - 1969 م).

مُنْجزَات خطّة التّحوّل الثّلاثيّة



لكي يتم توضيح ما تم إنجازه خلال خطة التنمية الثلاثية 73 - 1975 م لا بد من الإشارة إلى الفترة التي سبقتها من عهد الثورة لارتباطها الوثيق بخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي نحن بصدد التحدث عنها.

ومما لا شك فيه أن خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية الثلاثية (73 - 1975 م) قد تمكنت من قطع شوط مرموق في مضمار تحقيق أهدافها القائمة على زيادة الإنتاج وتنويعه، وجعل التغيرات في الهيكل الاقتصادي تعتمد على قاعدة اقتصادية صلبة بما فيها الزراعة والصناعة.

إذ تشير الإحصائيات أن الناتج المحلي الاجمالي قد زاد من 1586,5 مليون د. ل. لعام 1971 م إلى نحو 1748 مليون د. ل. لعام 1972 م وبلغ إنتاج الأنشطة الاقتصادية ـ ما عدا النفط لعام 1971 م حوالي 664,4 مليون د. ل. ارتفع عام 1972 م إلى حدود 838 مليون د. ل.، ثم واصل ارتفاعه

فكان عامي 1973 و 1974م حوالي 1000,1 و 1195,1 مليون د.ل. على التوالي، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي لعام 1975 م لمجموع الأنشطة الاقتصادية ـ ما عدا النفط ـ حوالي 1737 مليون د.ل. واصل ارتفاعه بعدها فبلغ عام 1976 م حوالي 1970,8 مليون د.ل.

وهكذا يكون الناتج المحلي الاجمالي قد تضاعف حوالي ثلاث مرات خلال فترة لا تتعدى سبع سنوات (1971 - 1977 م) وقد فاق هذا النمو العالي جميع معدلات النمو المتحققة في الأنشطة الاقتصادية في الماضي.

إذ بلغ المتوسط السنوي المركب لمعدل النمو خلال الفترة من 64 - 1971 م نحو 18,5%، وهذه النسبة تحققت من خلال قيم منخفضة جداً بينما تحققت قرينتها في فترة مدار التحليل من قيم مرتفعة.

فقد بلغ معدل النمو لعام 1972 م في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك حوالي 32,1% ارتفع بعدها عام 1973 م فكان 37,6% وكان معدل النمو لعام 1974 م في حدود 7,8% وكان معدل النمو لعام 1975 م حوالي 28,6%.

من خلال الجدول أعلاه يظهر جلياً مدى اهتمام ثورة الفاتح بالتنمية وتقاعس العهد المباد في هذا الخصوص.

فبينما لم تزد مخصصات التنمية الزراعية لمدة ست سنوات (63 / 1964 - 68 / 1969 م) عن 47,4 مليون د.ل. خصص منها حوالي 12,1 مليون للتدريب والبحوث والإرشاد والإقراض والإحصاء الزراعي والإعانات وغيرها، وبلغ ما خصص لاستصلاح الأراضي والإستقرار الزراعي ما قيمته 15,3 مليون د.ل. فقط، نلاحظ أن مخصصات البرامج الرئيسية في قطاع الزراعة خلال السنوات 70 / 1971 م - 75 / 1976 م كانت حوالي 731,4 مليون د.ل.، وللتدريب والبحوث والإرشاد والإقراض والإعانات ما مقداره 60,7 مليون د.ل.، وبلغ ما خصص لاستصلاح الأراضي ما قيمته 406,4 مليون د.ل.

لقد مكنت هذه الأموال المرصودة من أجل التنمية من السير في طريق تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة في كل القطاعات الإقتصادية، وكان لهذه الدفعة القوية من الانفاق الإنمائي أن ساعدت مسيرة التنمية ضمن طريقها المرسوم نحو التقدم والرخاء على الرغم من بعض المشاكل

وحيث أننا هنا بصدد الكلام عن المنجزات فلا بد قبل كل شيء الإشارة إلى الإنجاز العظيم الذي حققته الثورة في مجال النفط.

فقد بدأت الثورة منذ عام 1970 م باتخاذ خطوات ثورية لتخفيض إنتاج النفط إلى المستوى المناسب، فنياً واقتصادياً، وطالبت الشركات العاملة بالحفاظ على الغاز المصاحب للنفط، وعدم السماح بحرقه ثم عدلت أسعار النفط الخام بأثر رجعي على الكميات المنتجة منذ عام 1965 م. ووصلت قيمة الأموال العائدة للدولة الناتجة عن هذا التعديل حوالي 210 ملايين دينار ليبي.

وفي مارس 1971 م تمكنت ثورة الفاتح من سبتمبر فرض وجهة نظرها بإعادة النظر في أسعار النفط الخام، إذ نجحت في إبرام اتفاقية مع شركات النفط العاملة في أراضيها لتعديل أسعار النفط الخام مرة ثانية.

وبهذا حققت الثورة عائدات أكبر للبلاد بثروتها النفطية مقابل كميات أقل وأخذت تستخدم هذه العائدات لخدمة القطاعات الإنتاجية الأخرى وزيادة حجم مخصصات التنمية زيادات كبيرة متتالية حتى بلغت مخصصات التنمية في القطاعات والأنشطة الانتاجية وفي القطاعات المساعدة والتي تدعم الهيكل

الاقتصادي للبلاد ما يقرب من ثمانية أمثال ما كانت عليه سنوياً في غضون ست سنوات. والجدول التالي يوضح ذلك:

مقارنة لمخططات التنمية في ست سنوات ما قبل الثورة وست سنوات ما بعد قيام الثورة بملايين د. ل. [1]

القطاع	64/63 م 69/68 م	عام قيام الثورة 70/69 م	71/70- 75 م
الزراعة واستصلاح الأراضي	47,4	16,4	764,5
الصناعة والتعدين	24,9	7,9	453,9
النفـــط	—	—	240,6
الكهربـاء	36,0	13	331,7
النقل والمواصلات	94,1	22,7	393,5
الاقتصاد والسياحة	4,7	0,8	20,1
التعليم	45,2	14,8	302,1
الصحة	16,4	7,4	111,8
العمل والشؤون الاجتماعية	18,2	7,0	61,6
الاعلام والثقافة	6,6	3,3	33,4
الاسكان	89,1	34,7	509,5
البلديات	67,4	13,9	291,0
تخطيط وتنمية إدارية	8,1	1,1	18,0
احتياطي	2,2	2,0	13
المجموع	460,3	145,0	3544,7

1 ـ الجدول أخذت أرقامه عن كتاب: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية الليبية. اعداد: عباس بدر الدين ص 45.

والصعوبات، إذ قطعت شوطا مرضيا في تصحيح الإختلال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدل النمو في الأنشطة الانتاجية الرئيسة.

ففي قطاع الزراعة مثلا عملت خطة التنمية على تحديث مهنة الزراعة واعتبار المزارع مشروعات استثمارية إقتصادية من أجل تحضير الريف الليبي، لهذا أقيمت المشاريع الزراعية الضخمة والقرى النموذجية وجعلت هذه المشاريع الزراعية تخضع للإشراف والتوجيه والعون التقني والمادي وتدار بالطرق الحديثة مثلها مثل المشاريع الصناعية وغيرها.

وأدخلت إلى طرق الزراعة الوسائل الزراعية بما فيها المستلزمات الزراعية الممتازة من مخصبات كالأسمدة والبذور والشتلات المحسنة بغية تحسين الانتاج كمًّا وكيفاً بجانب ذلك شجعت الثورة على إشهار الجمعيات التعاونية الزراعية وأعطيت دوراً فعالاً في تحديث الزراعة وتنميتها.

وبلغت قيمة القروض الممنوحة حتى عام 1975 م حوالي 31,7 مليون د. ل. وبلغ عدد المستفيدين من القروض حوالي 56819، أما الإعانات للمزارعين فبلغت قيمتها حوالي 37,7 مليون د. ل. استفاد منها حوالي 191185 مزارعاً.

لقد حققت التنمية خلال هذه المدة نمواًعالياً في الأنشطة الاقتصادية أثّر وسيؤثر بالتأكيد على معدلات النمو، وتغيير هيكل البنيان الاقتصادي في المستقبل، فبينما كان الناتج المحلي الاجمالي عام 1970 م حوالي 1288,3 مليون د. ل. ارتفع إلى حوالي أربعة أضعاف عام 1977 م، حيث وصل إلى حدود 5487 مليون دينار ليبي.

وقد حقق الاقتصاد الوطني في عهد الثورة نمواً كبيراً، فقد بلغ الإنتاج الاجمالي للاقتصاد الوطني عام 1971 م حوالي 2000,3 مليون د. ل. ارتفع بعدها إلى 2234,2 مليون د. ل. عام 1972 م وإلى 2836 مليون د. ل. عام 1973 م ثم وصل إلى 5054,9 مليون د. ل. عام 1974 م، وبذلك حقق معدلا مرتفعاً للنمو بلغ 78,2% عام 1974 م.

وكان الانتاج الاجمالي- باستثناء النفط - يشير إلى تصاعد مستمر، فبينما كان عام 1971 م في حدود 978,7 مليون د. ل. ارتفع عام 1972 م إلى 1234,7 مليون د. ل.، ثم واصل ارتفاعه عام 1973 م و1974 م فكان 1638,3 و 2604 مليون د. ل. على التوالي، وكانت معدلات النمو خلال هذه الفترة حوالي 26,2% لعام 1972 م و32,7% لعام 1973 و58,9% لعام 1974 م.

وبينما كانت الأنشطة غير النفطية تشكل 48,9% من المجموع ارتفعت هذه النسبة فكانت 51,5% لعام 1974 م، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع معدلات نمو الانتاج - كما هو ظاهر - في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وأخص هنا بالذكر قطاعي الزراعة والصناعة.

فقد زاد الإنتاج الزراعي من 50,5 مليون د.ل. عام 1971 م إلى 60,8 مليون د.ل. عام 1972 م وارتفع إلى ٨٦,٨ مليون د.ل. عام 1973 وواصل الارتفاع فكان عام 1974 م حوالي 99,2 مليون د.ل. ووصل إلى 156,5 مليون د.ل. عام 1977 م.

وقد شهدت البلاد منذ عام 1972 م ازدياداً كبيراً في مقادير الإنتاج الزراعي، وبالأخص الحبوب، فبلغ نمو قطاع الزراعة بالأسعار الدارجة معدل 32,1% لعام 1972 و10% لعام 1973 م.

وكانت كمية الانتاج من القمح عام 1972 حوالي 41,6 ألف طن ارتفعت إلى 75 ألف طن عام 1975 م وارتفعت إلى 130,2 ألف طن عام 1976 م ويستهدف أن تصل إلى 336 ألف طن عام 1980 م، فبلغت كمية الانتاج من الشعير عام 1971 م حوالي 32,1 ألف طن ارتفعت عام 1972 م إلى

116,4 ألف طن وإلى 204,5 آلاف طن عام 1973 م وكانت 180 ألف طن عام 1975 م، ارتفعت عام 1976 م فوصلت إلى 196,6 ألف طن، ومن المستهدف أن تبلغ 245 ألف طن عام 1980 م. أما الفواكه والخضروات فكمية الانتاج في ازدياد مستمر، إذ كانت كمية الانتاج 372 ألف طن عام 1972 م وصلت إلى 620 ألف طن عام 1975 م ووصلت كمية إنتاج الخضروات إلى 652,2 ألف طن عام 1976 م، ومن المستهدف أن تصل إلى 825 ألف طن من الخضروات عام 1980 م.

وبالنسبة للإنتاج الحيواني، فقد بلغت كمية الحليب 47 ألف طن عام 1971 م ارتفعت بعدها إلى 56,7 ألف طن عام 1972 م وإلى 65,0 ألف طن عام 1975 ، ومن المستهدف تنميتها حتى تصل الكمية إلى 290 ألف طن عام 1980 م.

وأما اللحوم فقد بلغ حجم الإنتاج 26,3 ألف طن عام 1971 م ارتفع إلى 33,4 ألف طن عام 1972 م وإلى 51,6 ألف طن عام 1974 م، ثم ارتفع فوصل إلى 53,1 ألف طن عام 1976 م، ومن المستهدف أن يصل حجم الإنتاج من اللحوم إلى 98 ألف طن عام 1980 م.

كذلك زاد إنتاج البيض من 53,1 مليون بيضة إلى

82,4 مليون بيضة عام 1976 م وعسل النحل من 30 طناً إلى 240 طناً عام 1976 م.

والجدول التالي يوضح تطور الانتاج الزراعي وما تحقق منه بنهاية عام 1976 م والمستهدف تحقيقه بنهاية 1980 م. (بآلاف الأطنان)[1]

المحاصيل	متوسط إنتاج عامي 70/69	إنتاج عام 1976	الإنتاج المستهدف لعام 1980	1976 متوسط 70/69	1980 متوسط 70/69
القمح	49,8	130,2	336	261	675
الشعير	88,4	196,6	245	222	277
الفواكه	90,3	136,9	255	152	282
الخضروات	201,0	652,2	825	324	410
البقول والبذور	12,8	23,0	42,0	180	328
الزيتون	52,1	155,1	148	298	384
اللحوم	42,3	50,3	98	119	232
الألبان	51,1	85,0	290	166	568
البيض(مليون بيضة)	53,1	82,4	450	155	847
العسل	30,0	240,0	600	800	2000

1 ـ الجدول عن: منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة 1970- 1977 م ـ اغسطس 1977 م ـ أمانة التخطيط ص 22.

اما في مجال التنمية الزراعية فقد بدأت الخضرة في الإنتشار في كل المناطق التي يمكن أن تقوم فيها زراعة للوصول في أقصر فترة ممكنة إلى الاكتفاء الذاتي. وقد بلغت الانجازات في مجال الزراعة حداً أثار إعجاب المراقبين وإلى إطلاق تسمية ذلك «بالثورة الخضراء» إذ تنطوي مخططات التنمية في مجال القطاع الزراعي بلا شك على ثورة زراعية كبرى يجري تطبيقها بخطى حثيثة.

فقد استمر استصلاح الأراضي في مختلف مواقع السهول والوديان بالإضافة الى مساحات مستصلحة إلى الرقعة الزراعية الخضراء، ومن أهم المشاريع الزراعية:

مشروع سهل جفارة، مشروع الجبل الأخضر، ومشروع فزان الزراعي ومشروع الكفرة والسرير، ومشروع الصلول الخضر.

برنامج إستصلاح وتنمية الأراضي بالهكتار
حتى 31/12/1976 لهذه المشاريع الخمسة (1).

المناطق	البرنامج الاجمالي	ما تم انجازه بنهاية عام 1975	متابعة منجزات المساحة المقرر إستصلاحها	1976 ما تم إستصلاحه وتنميته	النسبة المئوية %	جملة ما تم انجازه بنهاية عام 1976		
						المساحة المقرر إستصلاحها	ما تم استصلاحه وتنميته	النسبة المئوية
1 ـ مساحات الخضر والفواكه والمحاصيل								
أ ـ سهل الجفارة	107270	41940	38718	40287	104	80658	82227	102
ب ـ الجبل الأخضر	183214	127046	5025	5025	100	132071	132071	100
جـ ـ فزان	25310	7965	4735	4735	100	12700	12700	100
هـ ـ الكفرة والسرير	12150	2229	3292	600	18	5521	2829	51
و ـ الصلول الخضر	28842	44782	21935	23383	107	66717	68165	102
جملة	356786	223962	73705	74030	100	297667	297992	100

2 ـ مساحة الغابات والمراعي								
أ ـ سهل الجفارة	296940	71240	20092	14584	73	91332	85824	94
ب ـ الجبل الأخضر	356225	35463	2593	2593	100	38056	38056	100
جـ ـ الصلول الخضر	355150	8555	55080	53083	96	63635	61638	97
الجملة	1008315	115258	77765	70260	90	193023	185518	96
3 ـ مشروعات الحبوب								
أ ـ سهل الجفارة	100000	63277	6723	—	—	70000	63277	90
ب ـ فزان	12000	—	—	—	—	—	—	—
جـ ـ الكفرة والسرير	85000	9179	1000	700	70	10179	9879	97
جملة	197000	72456	7723	700	9	80179	73156	91
إجمالي عام التنمية الزراعية	1562101	411676	159193	144990	91	570869	556666	98

1 ـ الجدول: النمو الاقتصادي في الفترة 1975 - 1976 م.

بجانب هذه المشاريع الخمسة فقد قامت أمانة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنمية مساحات أخرى بلغت 22 ألف هكتار، وبذلك تبلغ منجزات ثورة الفاتح في مجال استصلاح وتنمية الأراضي حوالي 578,3 ألف هكتار. ومن المتوقع أن ترتفع المساحات حتى نهاية عام 1980 م إلى حوالي 1638,5 ألف هكتار، منها 1563,9 ألف هكتار، يتم استصلاحها عن طريق مجلس استصلاح الأراضي و 74,6 ألف هكتار تقوم أمانة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنميتها. وحتى نهاية عام 1975 م فقد تم تمليك 1184 مزرعة وإنشاء حوالي 2661 مسكناً زراعياً، ثم ارتفع هذا العدد إلى 4395 مسكناً، وتم تعبيد 7096 كيلومتراً من الطرق، وبلغ عدد المزارع التي تم تمليكها حتى نهاية عام 1976 م حوالي 3193 مزرعة. وقامت أمانة الزراعة والإصلاح الزراعي بإنشاء 948 مسكناً للمزارعين، وحوالي 250 كيلومتراً من الطرق الزراعية وتمليك 2873 مزرعة، وبلغ مجموع ما أنجزته ثورة الفاتح من سبتمبر في حقل التعمير والمرافق الزراعية إنشاء 5443 مسكناً للمزارعين وحوالي 7346 كيلومتراً من الطرق وتمليك 6066 مزرعة وحتى نهاية عام 1980 م ينتظر أن يصل عدد مساكن المزارعين 16419 مسكناً وأطول الطرق الزراعية المعبدة حوالي 2469

كيلومتراً وسيصل عدد المزارع المملكة إلى 16662 مزرعة.

وهكذا استمر الكثير من المواطنين في المزارع التي ملكتها الدولة لهم ومنحوا القروض والاعانات بما يمكنهم من النهوض بالإنتاج الزراعي ومزاولة نشاطهم الانتاجي ويضمن لهم مستوى لائقاً من العيش الكريم. وقد بلغ عدد المقترضين من عام 1970 م وحتى عام 1976 م حوالي 175 ألف مقترض، وبلغ حجم القروض الممنوحة نحو 67,5 مليون د.ل. أما حجم الإعانات فقد بلغ 75 مليون د.ل. استفاد منها حوالي 221 ألف مواطن.

بجانب ما تقدم كانت هناك إنجازات هامة تخص قطاع الزراعة ألا وهي إقامة السدود لحجز مياه الأمطار. وغيرها من الإنجازات كلها تستهدف تحديث مهنة الزراعة وزيادة الانتاج الزراعي والحيواني للاقتراب من تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتدعيم الاستقلال الإقتصادي والتخفيف من الاعتماد على الخارج.

2 ـ المنجزات الصناعية:

كان الاقتصاد الليبي عند قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 م، بالرغم من كون ليبيا بلداً نفطياً، نموذجياً لاقتصاد البلدان المتخلفة يعتمد على النفط كمصدر وحيد، بكل ما يمثله هذا الاعتماد من خطر على الإقتصاد الوطني. وقد بقي النفط حتى عام 1969 م ينفرد بتزايد معدلات نموه، ونسبة مساهمته في الدخل القومي.

فقد تضاعف إيراد النفط حوالي اثنتي عشرة مرة في الفترة ما بين 1962 م إلى 1969 م، فبينما كانت عائدات النفط حوالي 48,7 مليون د.ل. عام 1962 م ارتفعت عام 1969 م إلى حوالي 619,2 مليون د.ل. أما قطاعا الزراعة والصناعة فلم يزد دخلهما إلا من 27,3 مليون د.ل. لعام 1962 م إلى 41,9 مليون د.ل. لعام 1969 م، وقد أدى ذلك إلى تقليل الدور الذي تلعبه الزراعة والصناعة في الوقت الذي كان يجب فيه التركيز على الصناعة بجانب الزراعة باعتبارهما أداة الخروج من التخلف.

ولتغيير هذه الصورة اختارت ثورة الفاتح من سبتمبر

التنمية الزراعية كمدخل للتنمية الشاملة. واستلزم ذلك إعطاء بعض الصناعات أولوية التنفيذ كصناعات مستلزمات الانتاج الزراعي من الأسمدة والكيماويات ومواد البناء والتشييد ومصادر الطاقة والطرق ووسائل التعبئة والتخزين وبعض الصناعات التحويلية التي تستخدم المنتجات الزراعية كمستلزمات للانتاج السلعي بالشكل الذي يعود على المزارع بالربح. وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية ضمن الخطة الثلاثية 73 - 1975 م للتنمية الاقتصادية والإجتماعية حوالي 74 مشروعا نفذ منها 9 مشاريع للصناعات الغذائية و6 مشاريع لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود والأحذية و7 مشاريع في صناعة الاسمنت ومواد البناء و4 مشاريع في الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية إلى جانب مشاريع صناعة تكرير النفط وغيرها.

لقد رأت الثورة أنه لا بد من وضع استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني بزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الدخل المحلي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والخامات الطبيعية والمادية المتوفرة في الجماهيرية.

وأخذت المصانع الحديثة الكبيرة ومنها المتوسطة تقام في

جدول مشاريع الصناعات النفطية [1]

المشروع	جملة الإلتزامات القائمة	الطاقة الإنتاجية	تاريخ التعاقد	تاريخ الإنتهاء	جملة الإنفاق حتى 76/12/31
1 ـ برنامج تكرير النفط	83432328	220 ألف برميل / اليوم	73/10/27		1013631
ا ـ مصفاة طبرق					
ب ـ مضاعفة حجم مصفاة الزاوية	31104344	60 ألف برميل / اليوم	74/6/17		26761509
مصنع الإسفلت	1459020	200 ألف برميل / اليوم	76/6/30	77/7/30	145902
2 ـ برنامج تصنيع الغاز	5958154	ألف طن / اليوم	73/10/18	77/1/15	50142291
أ ـ مصنع الأمونيا					
ب ـ مصنع الميثانول	23413590	ألف طن / اليوم	74/5/11	77/4/30	21537280
جـ ـ الإيثيلين	106043650	ألف طن / اليوم	74/4/10	78/3/24	4166016
د ـ توسيع مصنع الأمونيا	ـ	ألف طن			
هـ ـ مصنع اليوريا			76/11/6	76/11/6	
3 ـ برنامج صناعة الأسمدة					

4 ـ برنامج الألياف الصناعية					
5 ـ برنامج صناعة اللدائن					
6 ـ برنامج مستودعات المشتقات النفطية وخطوط الأنابيب	13764877		73/1/11		11245303
7 ـ المدينة السكنية بالبريقة	6116593	550 وحدة سكنية	74/11/15	76/12/31	3454820
8 ـ معهد شؤون بالغيران	4064485		74/9/1	76/10/5	2459307

1 ـ عن تقرير النمو الإقتصادي للفترة 75 - 1976م **قطاع النفط واستصلاح الغاز الطبيعي**

مختلف أنحاء الجماهيرية ومنها مصانع الاسمنت والآجر والجير ومصافي التكرير، ومصانع الأنابيب المعدنية والأسلاك الكهربائية ومصانع النضائض الجافة ومصانع تعليب الأسماك والفواكه ودبغ الجلود والنسيج والأحذية... الخ.

ففي مجال النفط وصناعته كانت من أكبر منجزات خطة التنمية الثلاثية السيطرة الوطنية على نشاط تعدين واستخراج النفط، وقد صاحب ذلك إقامة المشاريع الصناعية النفطية المتطورة.

والجدول السابق يوضح مشاريع قطاع النفط واستغلال الغاز الطبيعي.

ولما كان يعول على قطاع الصناعة أهمية خاصة في تنمية اقتصاد الجماهيرية العربية الليبية، وتحقيق الانعتاق من سيطرة قطاع النفط وإعادة التوازن إلى البنيان الإقتصادي، فقد اكتسب هذا القطاع اهتماماً متزايداً، حيث زاد نصيب التنمية الصناعية من مخصصات ميزانيات التنمية، وأقر عدد كبير من المشاريع الصناعية للدراية والتنفيذ. وحتى نهاية عام 1977 م، بلغ مجموع المشروعات الصناعية ـ بما فيها النفطية والكيماوية

- والتي تم تنفيذها ووصلت مرحلة الانتاج 53 مشروعاً صناعياً، بجانب نحو 42 مشروعاً، وهي قيد التنفيذ، ونحو 22 مشروعاً يجري التعاقد على بعضها، وتجري دراسة البعض الآخر.

قد بلغ الإنتاج الاجمالي للصناعات التحويلية لوحدها 60,1 مليون د. ل. لعام 1971 م، ارتفع بعدها إلى 87,0 مليون د. ل. عام 1972 م وإلى 127,4 لعام 1973 م، ووصل الإنتاج الإجمالي للصناعات التحويلية عام 1974 م حوالي 177,8 مليون د. ل. وبلغ الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي عام 1975 م حوالي 204,73 ملايين د. ل. ارتفع عام 1976 م إلى 275,110 مليون د. ل. تقريباً.

كذلك فقد تزايدت كمية الانتاج بصورة ملموسة، كما هو مبين في الجدول التالي:

بيان تطور الطاقات الانتاجية الصناعية [1]

الصناعة	وحدة الانتاج	1970	1976	1977	مستهدف 1980
صناعة الالبان	مليون ليتر/سنة	6	28,0	28,0	43
صناعة طحن الغلال	طن/سنة	120000	350000	350000	590000
صناعة الأعلاف	طن/سنة	–	60000	321000	441000
صناعة تعليب الأسماك	طن/سنة	20000	7100	8100	8100
تعبئة المياه المعدنية	مليون ليتر/سنة	14,0	38,0	38,0	38
تعليب الخضر والفواكه	طن/سنة		1230	21230	21230
صناعة النسيج	مليون متر/سنة		1,000000	21,02	21000000
غزل الصوف	طن/سنة		550	550	550
دباغة الجلود	قدم مربع/سنة	960000	3450000	3450000	3450000
صناعة الاحذية	زوج/سنة	455000	1775000	1775000	1755000
صناعة الملابس الجاهزة	بدلة/سنة		200000	200000	2000000
تكرير النفط	طن/سنة	500000	3500000	6500000	6500000
الصناعة النفطية (بتروكيماويات)	طن/سنة			660000	1190000000
صناعة الورق	كيس/سنة		20000000	20000000	20000000
صناعة الأسمنت	طن/سنة	100000	1040000	3440000	440000
صناعة الجير	طن/سنة		137500	137500	137500
صناعة الأنابيب	طن/سنة		18000	18000	36000
المنتجات الخزفية	طن/سنة			10100	10100
صناعة الزجاج	طن/سنة		12000	12000	3000
صناعة الأنابيب والكابلات	طن/سنة		4000	4000	4000
الأنابيب ولوازمها	طن/سنة			99000	99000
النضائض	طن/سنة			228000	228000
صناعة الحديد والصلب	طن/سنة		21000	21000	21000

1 ـ منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة 1970 -1977 م ـ أمانة التخطيط ـ اغسطس 1977 ص 28.

من خلال الجدول أعلاه تتضح معالم النهضة الصناعية التي تسير بخطوات حثيثة نحو تحقيق استراتيجية الاكتفاء الذاتي، فقد بلغ الانتاج الكمي لصناعة الألبان عام 1976 م حوالي 22 مليون ليتر ارتفع عام 1977 م إلى حوالي 23 مليون ليتر.

ومن المقدر أن يصبح عام 1980 م حوالي 28 مليون لتر والجدول التالي يبين تطور الانتاج الكمي لأهم المنتجات الصناعية، وما يمكن أن يتم تحقيقه عام 1980 م.

الصناعة	وحدة الانتاج	كميات الانتاج			مستهدف
		1970	1976	1977	1980
الألبان	مليون لتر/سنة	–	22,0	23,0	28,0
طحن الغلال	طن/سنة	50000	210000	290000	472000
الأعلاف	طن/سنة	–	57000	161000	391000
تعبئة المياه المعدنية	مليون لتر/سنة	5,6	10,5	12,0	18,090000
تعليب الخضر والفواكه	طن/سنة	–	860,2	1000	9000
النسيج	متر/سنة	–	11000000	14000000	16800000
غزل الصوف	طن/سنة	–	284,2	412,5	450
دباغة الجلود	قدم مربع/سنة	350000	2400000	2650000	2750000
صناعة الأحذية	زوج/سنة	2000000	550000	750000	1650000
الملابس الجاهزة	بدلة / سنة	–	75500	83000	150000
الصناعات النفطية	طن/سنة	–	–	–	881000
صناعة أكياس الورق	كيس/سنة	–	8000000	16000000	18000000
صناعة الاسمنت	طن/سنة	95000	670000	1560000	3330000
صناعة الجير	طن/سنة	–	400000	82500	124000
صناعة الزجاج	طن/سنة	–	3060	6600	216000
المنتجات الخزفية	طن/سنة	–	–	–	8270
الأسلاك والكابلات	طن/سنة	–	1360	2000	3000
الأنابيب ولوازمها	طن/سنة	–	–	18250	40000
النضائد السائلة	وحدة/سنة	–	–	–	205000
الحديد والصلب	طن/سنة	–	1684	6700	10800

1 ـ عن منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة 1970 - 1977 ـ اغسطس 1977 ـ امانة التخطيط ـ ص 30.

من خلال الجدول الآنف الذكر يظهر الدور الذي يلعبه الإنتاج الصناعي في سد حاجيات المجتمع العربي الليبي ومدى تخليصه من الاعتماد على الاستيراد الخارجي.

ومن خلال برنامج التصنيع وخطط التنمية الإقتصادية وما أعلنته ثورة الفاتح عن سياستها الصناعية يمكننا تلخيص سياسة التصنيع في ثلاث نقاط رئيسية هي:

1 ـ المشروعات الصناعية الكبيرة، وهذه تعتمد على تصنيع المواد الطبيعية الهامة كالمواد الخام المعدنية والغاز الطبيعي والنفط ويتكفل بها القطاع العام.

2 ـ المشروعات الصناعية المتوسطة ويشارك فيها القطاع العام بشكل رئيسي للمشاركة مع القطاع الخاص والهدف من ذلك تلبية متطلبات السوق المحلي قدر الامكان.

3 ـ المشروعات الصغيرة وهذه يتكفل بها القطاع الخاص بتشجيع من الدولة ولا يشارك القطاع العام فيها أو يقوم بتنفيذ مشروعاتها إلا عند الضرورة، وفي الحالات التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها.

أما الصناعات التقليدية وهذه تقوم الدولة بتشجيعها ورعايتها.

وبشكل عام يظهر مدى اهتمام ثورة الفاتح من سبتمبر بقطاع الصناعة من خلال مخصصات هذا القطاع في ميزانيات التنمية التي تم تنفيذها أو المزمع القيام بها.

فقد أخذ ارتفاع مخصصات قطاع الصناعة شكلاً تصاعدياً. فبينما بلغت مخصصات قطاع الصناعة للسنة المالية 70 / 1971 م حوالي 20,48 مليون د.ل. ارتفعت بعدها إلى 32 مليوناً للسنة المالية 71 / 1972 م ثم إلى 68,148 مليون د.ل. ثم إلى 79,747 مليون د.ل. وكانت عام 1976 م حوالي 199,395 مليون د.ل. صرف منها حوالي 159,1 مليون د.ل. تقريباً، وبلغت مخصصات ميزانية التحول لقطاع الصناعة عام 1977 م حوالي 188,268 مليون د.ل.

وإذا ما صحت المقارنة بين مخصصات الصناعة في السنوات السابقة على قيام الثورة بما خصص لها في عهد الثورة يتضح لنا الفارق العظيم بين الأمس واليوم.

ففي حين لم تتجاوز مخصصات قطاع الصناعة للست سنوات

التي سبقت قيام الثورة حدود 24,912 مليون د. ل. فقد تجاوزت مخصصات هذا القطاع في الست سنوات الأولى (1970 إلى 1975 م من عهد الثورة حوالي 451,034 مليون د. ل. أو ما يقارب عشرين ضعفاً.

أما بخصوص الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ بالنسبة للصناعات التحويلية عام 1971 م بتكلفة عوامل الدخل الجارية حوالي 25,1 مليون د. ل. اخذ فيها بعد شكلاً تصاعدياً، بلغ عام 1972 م حوالي 36,6 مليون د. ل. وارتفع عام 1973 م إلى 50,8 مليون د. ل.، ثم وصل عام 1974 م إلى 74,5 مليون د. ل. واستمر ارتفاعه فكان عام 1975 م حوالي 84,7 مليون د. ل.، وفي عام 1976 م حوالي 113,6 مليون د. ل.

ومن المتوقع ان يصل عام 1980 م في نهاية الخطة الخمسية الى 323,4 مليون د. ل.

لقد راعت ثورة الفاتح ضرورة انتشار وتوزيع مشاريع التنمية الصناعية ضمن حدود التلاؤم والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، إذ وزعت هذه المشاريع فعمت جميع مناطق

الجماهيرية، وذلك من أجل تحقيق مبدأ عدالة التوزيع لتستفيد منها جميع المناطق والمواطنين ليعايشوا الانتعاش الاقتصادي الذي يحدثه التطور الصناعي وتشغيل هذه المصانع.

إلى جانب ما تقدم من منجزات فقد عمدت ثورة الفاتح إلى تنمية قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. فقد تم تنفيذ برنامج استثماري ضخم في مجال توفير مصادر الطاقة الكهربائية بلغت قيمته 211 مليون د. ل انشئت بموجبه 6 محطات توليد كهرباء حديثة، وست محطات لتحلية مياه البحر وغيرها من محطات التحويل وشبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية للمدن والقرى، ويرجع هذا الاهتمام لوعي ثورة الفاتح من سبتمبر بأهمية الطاقة لعملية التنمية الصناعية المراد تحقيقها، لكون الطاقة الكهربائية بمثابة القلب من الجسم الصناعي، ولكون الكهرباء احد مظاهر المدنية الحديثة، وأحد مقاييس تقدم الأمم والشعوب، ولما للكهرباء من أهمية للأنشطة الاقتصادية الأخرى بجانب ضروريتها في مجال الاستهلاك المنزلي وقد شهدت أعوام ما بعد الثورة تطورات ضخمة في هذا المجال.

ففي السنوات ما بين عامي 1970 م إلى 1977 م زادت

القدرة الاجمالية المركبة لمحطات التوليد من 248 م. و. عام 1970 م إلى 1500 م. و، وزاد مجموع الانتاج من الطاقة 2900 مليون كيلوواط/ساعة عام 1977 م وزاد نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المنتجة من 335 كيلوواط /ساعة 1970 م. إلى 1050 كيلوواط/ساعة عام 1977 م.

ان مجرد مقارنة بسيطة بين مخصصات قطاع الكهرباء في اخر ست سنوات من العهد البائد، والست سنوات الأولى لعهد الثورة يظهر بجلاء ما حظى به هذا القطاع من عناية فائقة.

فلقد بلغت مخصصات التنمية لقطاع الكهرباء بين السنة المالية 1970 / 1971 م وحتى نهاية عام 1975 م حوالي 331,95 مليون د. ل، بينما لم تتجاوز مخصصات هذا القطاع في العهد البائد من عام 63 / 1946 م إلى 68 / 1969 م ما يعادل 35,989 مليون دينار ليبي، ووصلت مخصصات قطاع الكهرباء من ميزانية التنمية لعام 1976 م حوالي 135,285 مليون دينار ليبي، وكانت لعام 1977 م في حدود 140,9 مليون د. ل. ، وهذا يعني أن مجموع ما صرفه العهد البائد من مخصصات لقطاع الكهرباء ليس إلا ربع ما خصص لهذا القطاع في عام واحد.

أما المرفق الآخر الهام والضروري لعملية التنمية الاقتصادية التي تعايشها البلاد، فهو قطاع النقل والمواصلات، وقد بلغ ما أنجزته الخطة خلال الفترة الماضية حوالي 2008 كيلومترات من الطرق المعبدة. هذا بالاضافة إلى الجاري تنفيذها حاليا والمخطط لتنفيذها، وهي تعادل 2000 كيلومتر تقريباً.

يشمل هذا القطاع تعبيد الطرق، انشاء الموانىء والمطارات، ويتضمن حركة النقل كسيارات الركاب ونقل البضائع والطائرات والبواخر وخطوط شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والارصاد الجوية التي تخدم الاتصالات والنقل الجوي.

لقد أولت ثورة الفاتح من سبتمبر عناية كبيرة لقطاع النقل والمواصلات، فبينما كانت مخصصات هذا القطاع في العهد البائد تركز على برنامج الطرق، فقد شملت مخصصات ميزانيات قطاع النقل والمواصلات في عهد الثورة جميع مرافق هذا القطاع فعلى سبيل المثال بلغت مخصصات برنامج الطرق في الست سنوات بعد قيام الثورة (70 / 1971م إلى 1975 م)

حوالي 120,372 مليون د. ل. وبلغ برنامج المطارات لنفس الفترة حوالي 41,540 مليون د. ل. اما برنامج الموانىء فقد أستحوذ على 77,838 مليون د. ل، وصرف لبرنامج النقل البري في الفترة ذاتها حوالي 2,991 مليون د. ل ، وحصل برنامج النقل العـام للركاب عـلى مبلغ قدره 10,543 مليون د. ل. ، أما برنامج النقل الجوي فقد استحوذ على 23,747 مليون د. ل. ، وحصل برنامج المواصلات السلكية في الفترة نفسها حوالي 53,500 مليون د. ل. وبلغ نصيب برنامج المواصلات السلكية في الفترة نفسها حوالي 53,550 مليون د. ل.

أما برنامج الأرصاد الجوية فقد بلغت مخصصاته حوالي 1,681 مليون د. ل. وكان مجموع مخصصات قطاع النقل والمواصلات في عهد الثورة (70 / 1971 إلى 1975 م) حوالي 398,407 مليون د. ل. ، بينما لم يتجاوز مجموع ما صرفه العهد المباد في قطاع النقل والمواصلات في الفترة ما بين السنة المـالـيـة 63 / 1964 م إلى 68 / 1969 م حـوالي 94,099 مليون د. ل، حصل برنامج الطرق منها على أكثر من النصف، أو ما يعادل 50,860 مليون د. ل.

أما برنامج المطارات فلم تتجاوز حصته حدود 17.241 مليون د. ل. ، وبلغت مخصصات برنامج الموانىء حوالي 12,725 مليون د. ل. ، أما برنامج النقل البري فلم يحصل إلا على 2,22 مليون د. ل. ، وخرجت برامج النقل العام للركاب والنقل الجوي والنقل البحري صفر اليدين.

بالطبع لم يقتصر الاهتمام على تخصيص الأموال فحسب بل تعدى ذلك كما سبقت الإشارة إليه - إلى الإهتمام بالطرق وبالنقل البري والبحري كأحد الخدمات الهامة التي يجب أن تصبح أكثر كفاءة وقدرة وإقامة شبكة مترابطة من الطرق وغير ذلك من وسائل النقل والمواصلات لتعم كافة أرجاء الجماهيرية.

فبينما كان طول شبكة الطرق المرصوفة عند قيام الثورة حوالي 5800 كيلومتر، دعمت ثورة الفاتح من سبتمبر هذا الشريان الحيوي، فأضافت في الفترة من 1970 م إلى 1977 م نحو 3000 كيلومتر من الطرق المرصوفة، إذ أصبح طول هذه الشبكة حوالي 8800 كيلومتر، وكان من أهم الطرق التي تم تنفيذها بعد قيام الثورة: استكمال الطريق الساحلي، وطريق

نالوت/غدامس، وطريق اجدابيا/جالو، وطريق سبها/غدوة /تراغن، وطريق براك/ادري.

ويجري الآن تنفيذ حوالي 40 مشروعاً للطرق يبلغ مجموع أطوالها 2914 كيلومتراً منها: طريق العزيزية/بئر عياد/الجوش، وطريق ابو قرين/ودان، وطريق المكنوسة/وادي عتبه/مرزق، وطريق تراغن/ام الارانب، وطريق اوباري/غات، وازدواج طريق تاجوراء/الخمس /مصراته، واصلاح الطريق الساحلي/تاجوراء/مصراته/ابو قرين.

ومن المقدر ان يصل طول الشبكة العامة للطرق حوالي 10000 كيلومتر عام 1980 م. كما ان هناك عدداً من المشروعات قيد الدراسة يزيد عددها على 27 مشروعاً بالاضافة إلى مشروع إقامة خطوط سكك حديدية.

أما بالنسبة للمطارات فقد تم انجاز مطار طرابلس العالمي، وتم إفتتاحه بتاريخ 10/8/1978 م وقد بلغت تكاليفه حوالي 40 مليون د. ل. وتبلغ طاقة خدمته حوالي 1000 راكب في الساعة، ومن المنتظر تنفيذ مطارات كل من سبها ومطار غدامس ومطار غات خلال عام 1978 م.

وقد ارتفع عدد الطائرات من طائرتين عام 1970 م إلى 14 طائرة حديثة عام 1977 م، وارتفع عدد الركاب المنقولين على طائرات الاسطول العربي الليبي الجوي من 190208 ركاب عام 1970 م إلى 700 ألف راكب عام 1977 م، ومن المتوقع ان يصل هذا الرقم إلى مليون عام 1980 م.

أما الطاقة الاستيعابية لموانىء الجماهيرية فكانت عام 1970 عند قيام الثورة لا تتعدى 3,6 ملايين طن في السنة، ارتفعت عام 1971 م إلى 3,829 ملايين طن، ووصلت عام 1975 م 9,701 ملايين طن. أما في عام 1977 م فكانت الطاقة الاستيعابية حوالي 10,7 ملايين طن ومن المتوقع ان ترتفع لتصل عام 1980 م إلى حوالي 18 مليون طن في السنة.

والجدول التالي يوضح ما وصل إليه قطاع النقل والمواصلات والنقل البحري في عهد الثورة.

قطاع النقل والمواصلات والنقل البحري
في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر 1970 - 1977 . [1]

البند	البيان	الوحدة	1970	1977	1980
أ -	الطرق	كيلومترات	5800	8800	10,000
ب -	النقل الجوي				
	1) عدد الطائرات	طائرة	2	14	20
	2) عدد الركاب	راكب	190208	700000	1000000
ج -	النقل العام للركاب				
	اجمالي عدد الحافلات	عدد	407	1430	2000
د -	المواصلات السلكية واللاسلكية				
	عدد الهواتف	هاتف	15000	100000	190500
	معدل الخدمة	لكل (100) من السكان	0,8	3,4	6,8
هـ -	الموانىء				
	الطاقة الاستيعابية	مليون طن	3,6	10,7	18,0
و -	الاسطول النفطي				
	1 - عدد الناقلات	ناقلة	—	13	15
	2 - اجمالي الحمولة	ألف طن	—	1183	1500
ن -	الأسطول التجاري				
	1 - عدد البواخر	باخرة	—	8	12
	2 - اجمالي الحمولة	الف طن	—	35,4	50
ق -	أسطول نقل الركاب				
	1 - عدد البواخر	باخرة	—	2	4
	2 - اجمالي الحمولة	راكب	—	1870	3300

1 - نفس المصدر ص 37.

وفي قطاع الاسكان الذي أولته الدولة أهمية كبيرة لكونه يأتي في المرتبة الثالثة بعد المأكل والملبس في إشباع حاجة الفرد، اعتبرت ثورة الفاتح توفير المسكن الصحي اللائق لكل اسرة في المجتمع العربي الليبي ضرورة اجتماعية.

وتتضح مجهودات الثورة في هذا المجال من خلال مخصصات هذا القطاع من ميزانيات التنمية. فقد بلغت مخصصات قطاع الاسكان المالية 70 / 1971 م 37,215 مليون دينار ليبي، ارتفعت 71 / 1972 م إلى 38,450 ، ثم الى 69,002 مليون د. ل. ، عام 72 / 1973 م، ثم وصلت عام 1974 م إلى 139,250 مليون د. ل. ، ثم بلغت عام 1975 م حوالي 141,400 مليون د. ل. ، وارتفعت عام 1976 م الى 150,500 مليون د. ل. ، بينما لم تتجاوز مخصصات هـذا القطاع خلال الفترة من 63 / 1964 م الى 68 / 1969 م حدود 73,708 مليون د. ل. ، أي ان مجموع ما خصص لقطاع الاسكان في الست السنوات الاخيرة من العهد البائد أقل مما خصصته حكومـة الثورة لعـام 1973 ، وأقل من نصف مخصصات قطاع الاسكان لعام 1976 م.

لقد كان الوضع الاسكاني قبل قيام الثورة سيئاً، وقد قدر

النقص في عدد المساكن عن عدد الأسر القائمة عام 1969 م بنحو 65 ألف مسكن. وتظهر حدة المشكلة بشكل سافر إذا علمنا أن ما نفذ من برامج الإسكان التي وضعتها الدولة في السنوات 1964 - 1966 م لم ينفذ منها خلال السنوات الخمس 64 - 1969 م سوى 12 ألف مسكن من الإسكان الشعبي والمتوسط، وإذا اضيف الى ذلك عدد المساكن التي بنيت بقروض من المصرف العقاري خلال نفس الفترة، كان مجموع عدد المساكن التي أقيمت لا يزيد عن 3780 مسكناً.

ومنذ قيام الثورة اتخذت عدة إجراءات وتدابير لمواجهة مشكلة الاسكان بشكل جدي، فقد تم خلال الفترة من بداية عام 1970 م الى نهاية عام 1976 م التعاقد على إنشاء حوالي 160781 وحدة سكنية، إرتفع هذا العدد عام 1977 م إلى نحو 189781 وحدة سكنية، وبلغ عدد الوحدات التي تم إنجازها خلال الفترة من بداية عام 1970 م وحتى نهاية عام 1976 م حوالي 103830 وحدة سكنية واستكمل خلال عام 1977 م بناء حوالي 21800 وحدة سكنية.

وبذلك أصبح إجمالي عدد المساكن الجاهزة بنهاية عام 1977 م نحو 124630 وحدة سكنية، أما الوحدات التي

كانت تحت الانجاز بنهاية عام 1977 م فكان عددها نحو 64951 وحدة سكنية . ومن المستهدف أنشاء 117678 وحدة سكنية خلال الفترة 77 / 1980 م، وبهذا يبلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية المتوقع إنشاؤها حتى عام 1980 حوالي 307457 وحدة سكنية .

والجدول التالي يوضح إنجازات ثورة الفاتح في مجال الاسكان .

تطور الانجازات في قطاع الاسكان

خلال الفترة من 70 - 1977 م والمستهدف في عام 1980 م[1]

المجموع	التعاقدات			الانجازات	
	1976/70	تقديري 77	1976/70 الجملة	1976/70	1977 تقديري
الاسكان العام	47420	12000	59420	35710	5000
الاسكان الصناعي	6000	—	6000	—	3000
اسكان سبها	8846	1154	10000	2097	2500
الاسكان الزراعي	10839	5846	16685	6197	1000
انشاء القرى	2500	1500	4001	—	—
الاسكان الاستثماري	3336	—	3336	1569	500
القروض العقارية	43391	4500	47891	33441	50000
القروض التجارية	38448	4000	42448	24816	5000
الجملة	160781	29000	189781	103830	22000

المجموع	الجملة	الجاري التنفيذ	المستهدف 1980 م
الاسكان العام	40710	18710	86287
الاسكان الصناعي	3000	3000	15700
اسكان سبها	4597	6403	18444
الاسكان الزراعي	7197	9488	18893
انشاء القرى	—	4001	9000
الاسكان الاستثماري	2069	1267	7844
القروض العقارية	38441	9450	—
القروض التجارية	29816	12632	15289
الجملة	125830	63951	307457

ولما كان الإنسان هو الاساس والدعامة الاساسية في تطوير المجتمع، وإيماناً بالاهمية التي يجب ان توليها الدوله للخدمات الرئيسية للمواطن كالتعليم والصحة، ولأن نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد بالدرجة الأولى على الانسان، فقد اهتمت ثورة الفاتح من سبتمبر بالانسان لعلمها

---

1 ـ نفس المصدر ص 39.

اليقين بان الانسان السليم والمتعلم بمقدوره تنفيذ مشروعات التنمية، وتولي تشغيلها وإدارارتها بشكل أفضل من غيره كما أنه وهو الذي يدفع بتحقيق التنمية والتقدم إلى الامام، لذلك فإن مستوى هذا الانسان كمواطن اجتماعياً واقتصادياً كان من أوليات اهتمامات الثورة، لهذه الاسباب وغيرها استحوذت الخدمات التعليمية والصحية على جزء كبير من مخصصات الميزانيات السنوية منذ السنوات الأولى من عهد الثورة. ففي مجال الخدمات التعليمية، تم انجاز 10800 فصلٍ دراسي منها. هذا بالإضافة إلى التوسع في التعليم الفني والمهني والاهتمام بتوسيع وتنويع مجالات التخصص في التعليم الجامعي.

ولم يعط التعليم في العهد البائد الاهتمام الذي يستحقه، وبقي التركيز محصوراً على التوسع في التعليم داخل المدن ولأنواع معينة من التعليم لا تخدم إلا فئات معينة من أفراد المجتمع، وبقي الريف مهملاً وبعد قيام الثورة، صدر الإعلان الدستوري الذي يقول بحق وواجب التعليم على جميع الليبيين والزاميته في المرحلة الابتدائية والاعدادية، وقامت الدولة بمقتضى هذا الاعلان بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات

والمؤسسات الثقافية والتربوية. كما نص هذا الاعلان على مجانية التعليم وقد انعكس ذلك على مخصصات ميزانية التنمية لقطاع التعليم. وإذا ما قارنا هذه المخصصات في ست سنوات ما قبل الثورة بمخصصات هذا القطاع في عهد الثورة، لاحظنا الفرق الشاسع، ففي حين لم يزد مجموع هذه المخصصات في السنوات الست لما قبل الثورة عن 44,960 مليون د. ل.، نرى أن هذه المخصصات بلغت في الست سنوات الأولى من عهد الثورة حوالي 299,446 مليون د. ل

ففي السنة الدراسية 62/1963 م كان هناك 100 مدرسة قرآنية بها 311 مدرساً، أما عدد الطلاب فكان حوالي 4522 منهم 171 طالبة، اما المدارس الابتدائية فقد بلغ عددها 694 مدرسة بما فيها 31 مدرسة خاصة يعمل فيها حوالي 5085 مدرساً وعدد الطلاب فيها 149788 طالباً بمن فيهم 31567 طالبة أما المدارس الاعدادية فكان عددها 102 مدرسة منها مدرستان خاصتان، ويدرس فيها جميعها حوالي 518 مدرساً، وبلغ عدد الطلاب فيها حوالي 15522 منهم 220 طالبة.

أما المدارس الثانوية فلم يتجاوز عددها في جميع أنحاء ليبيا 15 مدرسة منها مدرسة خاصة، وبلغ عدد المدرسين

العـاملين في هـذه المـدارس 220 مـدرسـاً وبلغ عـدد الطلاب 2799 منهم 200 طالبة.

وفي السنة الدراسية 69 / 1970 م بلغ عدد طلاب الابتدائية حوالي 310846 منهم 203799 طالباً وحوالي 107047 طالبة، وما لبث أن ارتفع هذا العدد حتى اصبح في العام الدراسي 76 / 1977 م حوالي 561088 طالباً منهم 263208 طـالبـات، وقـد بلغ عـدد المدرسين للعـام 1969 / 1970 م نحو 11122 مدرساً ومدرسة، وارتفع هذا العدد للعام الدراسي 76 / 1977 م إلى 26046 ، وبلغ عدد الفصول الدراسية لعام 69 / 1970 م نحو 10027 ارتفع بعدها إلى 21229 فصلاً، وبزيادة قدرها 111,7 في المئة.

أما مرحلـة الاعدادي فقد بلغ عدد طلابهـا للعام الدراسي 69 / 1970 م حوالي 32316 طالباً وطالبة منهم 5707 طـالبات ارتفـع هذا العـدد في العـام الـدراسي 76 / 1977 م إلى 151695 منهم 53261 طالبة، وبلغت نسبة الزيادة في اجمالي عدد الطلبة والطالبات 317,7% . اما عدد الفصول الاعدادية فقد بلغ للعام الدراسي 69 / 1970 م نحو 1100 فصل، ارتفع في العام الدراسي 76 / 1977 م إلى

4942 فصلاً، وبلغ عدد مدرسي الاعدادي لعام 69 / 1970 م، نحو 2447 مدرساً ومدرسة ارتفع هذا العدد لعام 76 / 1977 م إلى نحو 9912 مدرساً ومدرسة.

أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد بلغ عدد طلابها للعام الدراسي 69 / 1970 م نحو 8304 منهم 1071 طالبة ارتفع عدد الطلاب فكان للعام الدراسي 76 / 1977 م نحو 20561 منهم 4807 طالبات، وقدرت الزيادة في إجمالي عدد الطلبة والطالبات بنحو 147,6% ونحو 117,8% في عدد الذكور وحوالي 348,8% في عدد الاناث.

وقد بلغ عدد الفصول الثانوية لعام 1969 / 1970 م نحو 276 فصلاً، ارتفع عددها في العام الدراسي 76 / 1977 م، فكان 726 فصلاً، وبلغ عدد المدرسين نحو 803 مدرسين ومدرسات في العام الدراسي 69 / 1970 م ارتفع بعدها إلى 2113 مدرساً ومدرسة.

أما معاهد المعلمين والمعلمات فقد بلغ عدد فصولها عام 69 / 1970 م حوالي 96 فصلاً ارتفع عام 76 / 1977 م إلى 834 فصلاً، وبلغ عدد الطلبة ذكوراً واناثاً لعام 76 / 1977 م نحو 22521 طالباً وطالبة وبزيادة قدرها 20036 طالباً

وطالبة، وبلغت نسبة الزيادة 806,3% ، أما التعليم الفني فقد بلغ عدد فصوله للسنة الدراسية 76 / 1977 م حوالي 151 فصلاً استوعبت 4919 طالباً وطالبة اشرف على تدريبهم نحو 436 مدرساً ومدرسة.

أما تطور قطاع التعليم في الاعوام الدراسية 74 / 75 م و75 / 1976 م فنورده من خلال جدول المقارنة التالي:

تطور عدد الطلاب وعدد الفصول وعدد المدرسين في مراحل التعليم المختلفة للعام الدراسي 74 / 75 م مقارناً بالعام 1975 / 1976 [1]

المراحل	بنين	بنات	جملة	نسبة الزيادة	عدد الفصول
التعليم الابتدائي					
1975/74 م	2811521	234360	515881		18989
75 / 1976 م	294627	252130	546757	%6	20131
التعليم الاعدادي					
1975/74 م	65062	25401	90463		2996
1976/75 م	82675	39188	121763	%34,5	3896
التعليم الثانوي					
1975/74 م	11729	2951	14680		550
1976/75 م	13848	3981	17829	%21,4	620
التعليم الفني					
1975/74 م	2883	—	2883		116
1976/75 م	3285	106	3391	%17,6	133
معاهد المعلمين والمعلمات					
1975/74 م	8580	10966	19546		716
1976/75 م	8490	12258	20748	%6,0	873
التعليم الجامعي					
1975/74 م	10105	1892	11997		—
1976/75 م	11059	2358	13417	%12	—

المراحل	نسبة الزيادة	عدد المدرسين	نسبة الزيادة
التعليم الابتدائي			
1975/74 م	%6	22460	
1976/75 م	%6	24851	%6,1
التعليم الاعدادي			
1975/1974 م		6183	
1976/75 م	%3,0	7739	%25,1
التعليم الثانوي			
1975/74 م		1571	
1976/75 م	%1,3	1709	%8,7
التعليم الفني			
1975/74 م		265	
1976/75 م	%1,5	397	%49,8
معاهد المعلمين والمعلمات			
1975/74 م		514	
1976/75 م	%1	1832	%21
التعليم الجامعي			
1975/74 م	—	—	—
1976/75 م	—	—	—

1 ـ عن: النمو الاقتصادي في الفترة 75 / 1976 م.
قطاع التعليم والتربية: منجزات أمانة التعليم والتربية.

وفي قطاع الخدمات الصحية اهتمت ثورة الفاتح من سبتمبر بتوفير الخدمات الصحية وتطويرها كهدف من أهداف التغير الاجتماعي والإقتصادي، والتزمت بوجوب المحافظة على صحة المواطنين وتوفير الخدمات الطبية لأفراد الشعب العلاجية والوقائية، اعترافاً بأن توفير الخدمات الصحية ضرورة من ضـــرورة التنمية، ولأن من شأن ذلك تحقيق الخير للمجتمع، والعمل على النهوض به وعلى تقدمه.

فكلما تحسنت صحة المواطنين الجسمية والنفسية، كلما ارتفعت قدرتهم على العمل والانتاج.

وبعد حرمان طويل للجماهير العربية الليبية من العناية والخدمات الصحية عملت الثورة على تعويض المواطن فأنفقت على الخدمات الصحية بسخاء، وأعلنت الثورة منذ أيامها الأولى حق العلاج المجاني لجميع المواطنين. وبالمقارنة مع الست سنوات الأخيرة لعهد ما قبل الثورة، نلاحظ أن ما خصص لإقامة المرافق الصحية من مستشفيات ومراكز صحية علاجية في عهد الثورة، قد بلغ أضعاف أضعاف ما خصص لقطاع الخدمات الصحية قبل عهد الثورة. فعلى سبيل المثال بلغ مجموع المخصصات السنوية للخدمـات الصحية للست سنـوات

63/64 م إلى 68/1969 م حوالي 18,09 مليون د.ل. خصص منها 12,153 مليون د.ل لمشروعات المستشفيات والمراكز الصحية الاخرى، وفي السنوات الست الأولى من عهد الثورة بلغت مخصصات قطاع الخدمات الصحية حوالي 112,037 مليون د.ل. وزعت كالتالي: 98,082 مليون د.ل. لمشروعات المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات، وحوالي 24,426 مليون د.ل. لمشروعات مكافحة الأمراض السارية، وبلغ ما خصص لمشروعات الخدمات الصحية الأخرى للفترة ذاتها حوالي 9,529 مليون د.ل.، لقد رفع التوسع في انشاء المستشفيات والمراكز الصحية ومستوصفات العلاج من معدل عدد الأسِّرة، وعدد الأطباء والممرضين بالنسبة لكل ألف من السكان، فقد زاد عدد الأسِّرة بالمستشفيات ودور العلاج من 6421 سريراً عام 1969 م إلى 7589 سريراً عام 1970 م ثم وصل إلى 8830 سريراً عام 1972 م، وارتفع إلى 12241 سريراً عام 1975 م، وبلغت نسبة الزيادة 61,3% عما كانت عليه عام 1970 م وحوالي 38,6% عما كانت عليه عام 1972 م، وبذلك ارتفع معدل الأسرة لكل ألف من السكان عن 3,5 أسرة لكل ألف في عام 1974 م، ووصل إلى سبعة أسرة لكل ألف من السكان عام 1975 م، وزاد عدد

المستشفيات المتخصصة من عشرة مستشفيات في عام 1969 م إلى 18 مستشفى عام 1972 م، وارتفع المعدل الى 21 مستشفى عام 1974 م وارتفع هذا العدد إلى 52 مستشفى عام 1975 م، ثم وصل إلى 55 مستشفى عام 1976 م. وزاد عدد عيادات علاج الأسنان من 23 عيادة عام 1969 م إلى 58 عيادة عام 1972 م، ووصل إلى 64 عيادة أسنان عام 1974 م، ارتفع عام 1975 م إلى 70 عيادة، وكان عدد عيادات الأسنان عام 1976 م نحو 80 عيادة.

أما عدد المستوصفات العلاجية فقد ارتفع من 401 مستوصف عام 1969 م إلى 439 مستوصفاً عام 1972 م، وإلى 461 مستوصفاً عام 1974 م وإلى 564 مستوصفاً عام 1975 م، ووصل عدد المستوصفات عام 1976 م إلى 678 مستوصفاً. وزاد عدد الأطباء من 795 طبيباً في عام 1969 م إلى 1525 طبيباً عام 1972 م، ثم إلى 1736 طبيباً عام 1974 م، وبلغ عدد الاطباء عام 1975 م نحو 2377 طبيباً.

وزاد عدد الصيادلة والكيميائيين من 170 في عام 1969 م إلى 198 في عام 1974 م إلى 220 عام 1975 م، ووصل هذا العدد عام 1967 م إلى 510.

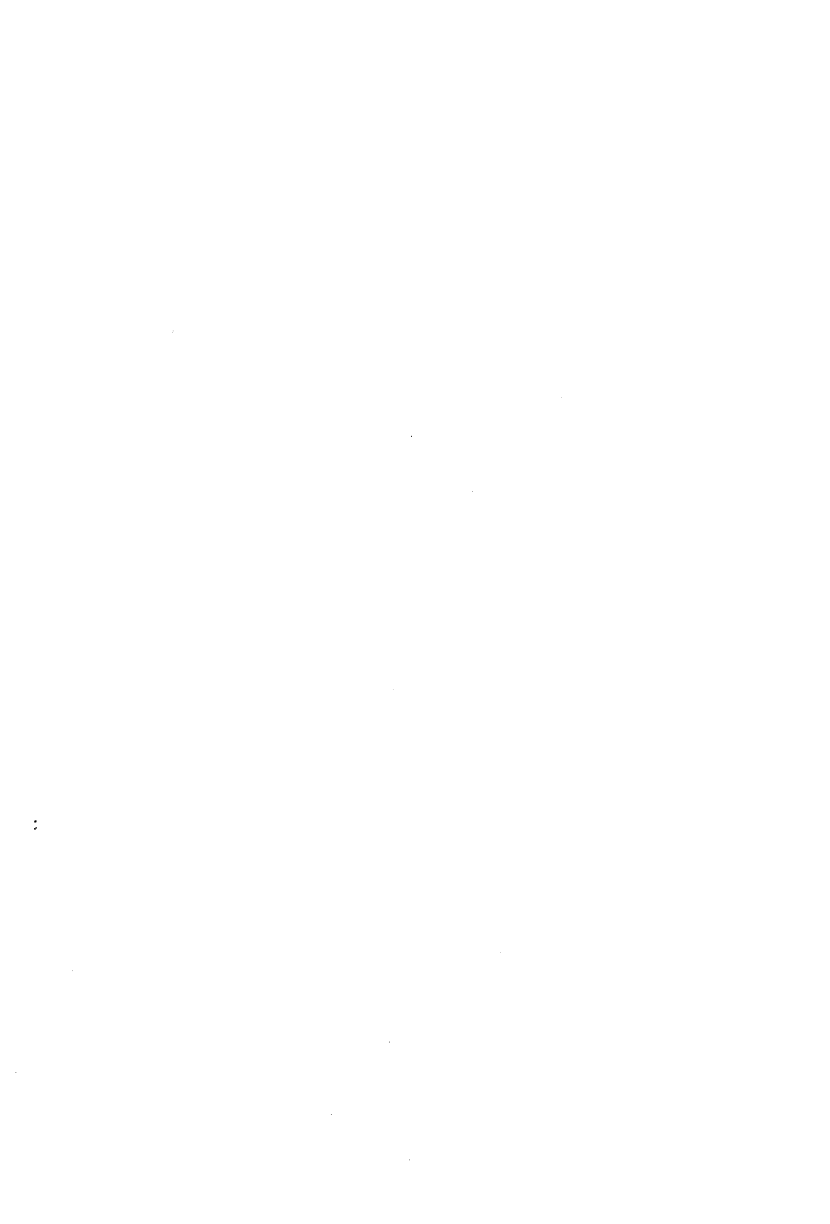
وكان عدد هيئة التمريض عام 1969 م في حدود 2612 ارتفع هذا العدد الى 3073 عام 1970 م ووصل الى 4315 عام 1972 م ثم ارتفع إلى 4535 ممرضاً وممرضةعام 1974 م، ثم واصل ارتفاعه فكان عام 1975 نحو 7987 ممرضاً وممرضة، ثم وصل عام 1976 م الى نحو 9931 ممرضاً وممرضة.

أما عدد الفنيين والمساعدين في معامل التحليل فقد ارتفع من 418 فنياً ومساعداً في عام 1969 م الى 857 فنياً ومساعداً عام 1972 م، ووصل عددهم عام 1975 م الى 1296 ، وبلغ عدد الفنيين والمساعدين عام 1976 م حوالي 1485 .

بالاضافة إلى ما تقدم من انجازات فهناك العديد من الانجازات التي لم نتطرق إليها. كما أن هناك قطاعات بالكامل لم نتطرق إليها هنا بالرغم من أهميتها وضخامة انجازاتها.

المستَهدف تحقيقه مِن خِلال الخطّة الخمسيَّة

1976 م - 1980 م



باستعراض سـريع لحـركة بنـاء التقدم في المجـال الاجتماعي والاقتصادي وخاصةً ما يخص تنفيذ خطة التحول، يلاحظ أن اعتمادات مشـــاريع التنمية في ميزانية التحول لسنة 1976 م بلغت نحو 1285 مليون د.ل.، ارتفعت بعـد تعديلها إلى 1407,7 ملايين د.ل.، وقد تمثلت أغلب هذه الزيادات في دعم قطاع الزراعة إذ زيدت مخصصات قطاع الزراعة بحوالي 61 مليون د.ل.، وزيد قطاع الصناعة والثروة المعدنية بمبلغ 48,5 مليون د.ل.

ومن المقدر ان تزيد مخصصات خطة التحول الخمسية 76 - 1980 م عن نحو 7452,764 مليون د.ل.، وبلغت مخصصـــات ميـزانيـة التنميـه لعــام 1977 م حـــوالي 1475 مليون د.ل.

ويجري تفصيل الاعمال التنموية وبرامجها وسياستها في صورة مشـاريع واعمال وتنظيمات وإجراءات تنفيذية مستمرة

ينظمها وينسق ما بينها التخطيط الاقتصادي المرحلي ضمن توقيت يؤدي إلى التوازن بين الموارد والاهداف والعمل.

وباستعراض الاطار العام لخطة التنمية الخمسية (76 - 1980 م) نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي مثلاً كمقياس لدرجة التقدم والرفاهية وتحقيق أهداف خطة التنمية الثلاثية قد ارتفع عام 1973 م إلى 1071,8 مليون د.ل، وبزيادة قدرها 17% عما كانت عليه لعام 1972 م، ووصل النمو في عوامل الدخل المحلي بالاسعار الجارية لعام 1971 م حوالي 1486,7 مليون د.ل ارتفع هذا الرقم لعام 1972 م فكان 1642,1 مليون د.ل، وبلغ عام 1973 م نحو 2004,2 ملايين د.ل، وكانت معدلات النمو للسنتين 1972 م و 1973م حوالي 10,5% و 22% على التوالي. أما لعام 1974 م فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي نحو 2250 ، وبمعدل زيادة قدرها 10%، عما كان عليه عام 1973 م، ثم واصل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعه فكان عام 1975 م حوالي 3633,5 ، ارتفع عام 1976 م الى 4301,7 مليون د.ل.، وبمعدل زيادة قدرها 18,4% عما كان عليه لعام 1975 م. وبلغ تطور الناتج المحلي الاجمالي عام 1977 م نحو 5487 مليون

د.ل.، وبهذا بلغ معدل النمو السنوي من عام 1970 م الى 1977 م نحو 23%.

ومن المتوقع ان يصل الناتج المحلي الاجمالي بنهاية الخطة الخمسية 76 - 1980 م إلى حدود 6692 مليون د.ل وبمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 10,7%.

- أما معدل نمو قطاع النفط فسيكون ـ حسب تقديرات الخطة الخمسية ـ في حدود 7,8%.

من خلال ما تقدم تعطي المؤشرات دلالة واضحة على أن خطة التحول الخمسية من حيث النهج والاهداف تعتبر امتداداً لخطة التنمية الثلاثية (1973 - 1975 م) وتنهج استراتيجية تنويع الانتاج وزيادة نصيب الانشطة الاقتصادية المختلفة وخاصة الزراعية والصناعية منها من البيان الهيكلي للاقتصاد الوطني العام إذ من المقرر ان يساهم قطاع الصناعة في هيكل الاقتصاد الوطني حتى عام 1980 م بنسبة قدرها 4,8% وان يساهم قطاع الزراعة بنحو 2,6% لنفس العام.

- والأهم من ذلك فإن التطور في البنيان الاقتصادي قد انعكس على مجموع الانشطة الاقتصادية، فبينما كان نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي يشكل نحو 63,1% من الناتج

المحلي الاجمالي لعام 1970 م انخفضت هذه النسبة عام 1977 م إلى 54,3%.

بينما ارتفعت نسبة حصة الانشطة الاقتصادية الاخرى من 36,9% لعام 1970 م إلى حوالي 45,7% لعام 1977 م.

ولما كانت الخطة الخمسية امتداداً لخطة التنمية الثلاثية 73 - 1975 م فان استراتيجيتها تتلخص فيما يلي:

1 ـ تنويع مصادر الدخل وتخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط كمصدر أساسي في تمويل مشاريع التنمية. فرغم ما أحرز من تقدم ما زال الاقتصاد الوطني يعتمد على مصدر واحد لتمويل مشروعات التنمية ومواجهة احتياجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطة.

2 ـ تنويع الانتاج وخلق قوى إنتاجية في الانشطة الاقتصادية غير النفطية وتنويع الصادرات وسد حاجات السوق المحلية من الانتاج المحلي والسير في الطريق نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

3 ـ الولوج إلى ميدان التصنيع لكونه أقدر على دفع عجلة التنمية وأكثر استجابة للتقدم العلمي.

4 ـ الاهتمام بقطاع الزراعة لكونه يشكل مصدراً لكثير من السلع الضرورية للاستهلاك والمواد الخام أو الوسيطة للصناعة وخلق تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً.

5 ـ التركيز على العنصر البشري لكونه الأساسي والتوسع في مجالات التدريب المختلفة.

لقد بلغ حجم ما رصد لميزانية التحول الخمسية حوالي 7452,764 مليون د. ل خصص للزراعة والإصلاح الزراعي حوالي 417,875 مليون د. ل وللتنمية الزراعية المتكاملة حوالي 852.100 مليون د. ل. ، وبلغ ما خصص للسدود والموارد المائية حوالي 68,694 مليون د. ل.

أما الصناعة والثروة المعدنية فقد بلغ حجم مخصصاتها نحو 1137,143 مليون د. ل. أما مخصصات ميزانية التحول لعام 1976 م فقد بلغت بعد التعديل حوالي 1407,7 ملايين د. ل، وبلغت ميزانية التنمية لعام 1977 م في حدود 1475 مليون د. ل وبلغت قيمة المصروفات على قطاعات التنمية حتى أول يوليو 1978 م حوالي 755 مليون د. ل من اجمالي ميزانية التنمية البالغة نحو 1785 مليون د. ل ويقدر ان تكون معدلات النمو الاقتصادي السنوية في حدود 10,7%

الناتج (الدخل) المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي من 1970 - 1980 م بتكلفة عوامل الدخل الجارية بمليون دينار ليبي [1]

الأنشطة الاقتصادية	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1980	معدلات النمو			المركب
										1976	1977	1980	hgsk,d
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	33,1	33,0	43,6	60,0	69,0	82,0	100,4	156,5	1703	22,4	25,0	107,0	15,7
استخراج النفط والغاز	812,6	922,1	916,0	1071,8	2250	2237,2	2671,4	2981,0	3217,8	19,4	21,0	43,8	7,5
التعدين والمحاجر	2,7	7,6	9,4	12,0	16,0	19,0	21,0	27,5	31,0	10,5	39,5	63,2	10,3
الصناعات التحويلية	22,5	25,1	36,6	50,8	70,5	84,7	113,6	154,0	323,4	34,1	31,5	281,8	30,7
الكهرباء والغاز والمياه	6,2	7,3	9,4	10,8	14,0	13,9	18,4	29,5	39,6	32,4	25,0	184,9	23,3
التشييد	87,7	116,8	182,8	261,2	370,0	395,5	475,0	643,5	691,0	20,3	33,0	74,9	11,8
التجارة	47,0	75,6	95,8	134,8	162,5	180,0	200,0	306,5	303,0	11,0	30,5	68,3	11,0
النقل والتخزين والمواصلات	43,2	87,2	100,5	129,3	170,0	210,6	259,1	314,5	555,5	23,0	32,5	163,8	21,4

المال والتأمين	14,1	29,4	32,2	51,6	59,0	66	74,0	120,0	[illegible]	12,0	35,5	76,5	12,5
ملكية المساكن	59,6	69,0	76,1	84,3	101,0	126,2	143,0	158,0	211,6	13,3	15,0	67,7	10,9
الخدمات العامة	98,1	135,4	147,8	158,0	220	284,7	312,5	353,0	434,8	209,8	20,0	52,7	8,8
التعليم	39,7	46,6	60,7	71,8	97,5	111,5	131,9	160,0	255,7	18,3	22,0	129,3	18,1
الصحة	15,8	22,0	26,9	31,7	44,0	47,9	56,3	65,0	104,9	17,5	23,5	119,0	18,0
الخدمات الأخرى	6	9,4	10,2	11,2	12,5	13,8	15,2	18,0	22,2	10,0	17,0	60,9	10,0
المجموع يوزع بين	1288,3	1586,5	1753,0	2129,3	3636	3872,5	4591,8	5487,0	6477,3	18,6	23,0	67,3	10,8
الأنشطة غير النفطية	475,7	664,4	837,0	1057,5	1386	1635,3	1920,4	2506,0	3259,5	17,4	27,0	99,3	14,8
استخراج النفط	812,6	922,1	916,0	1071,8	2250	2237,2	2671,4	2981	3217,8	19,4	21,0	43,8	7,5

1 ـ الجدول أخذت ارقامه عن مجموعة مصادر منها: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التخطيط الشامل. الخطة الثلاثية 73 / 1975 م. الخطة الخمسية 76 / 1980. ص 14، وعن منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر 1970 / 1977م اغسطس 1977 ص 14، وعن تقرير النمو الاقتصادي للفترة 71 ـ 1973م.

وليزداد الناتج المحلي الاجمالي من 4024 مليون د.ل لعام 1975 م إلى 6692 مليون د.ل عام 1980 .

ومن الأهداف الأساسية لخطة التنمية الخمسية تحقيق زيادة مستمرة لدخل الفرد لتحسين مستواه المعيشي وزيادة نمو الدخل القومي.

وللتعرف على مدى نجاح الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1976 - 1980 م) في تحقيق أهدافها لا بد لنا من تحديد هذه الأهداف.

فالخطة تستهدف وبلا شك زيادة الانتاج وتحديد معدل لنمو الدخل القومي الحقيقي الكلي، نحو 10,8% سنوياً، وان يكون معدل النمو للدخل في القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنحو 14,8% سنوياً، بينما حدد المعدل بالنسبة للنفط بنحو 7,5% سنوياً.

والآن يبقى السؤال، هل احتمالات نجاح الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ميسورة؟ من خلال أرقام الجدول يمكننا قراءة بعض هذه الاحتمالات ومدى توفرها.

وإذا ما تتبعنا معدلات النمو بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي لاحظنا ان معدل نمو الانتاج الإجمالي لعام 1972 م بلغ نحو 10,5% وكان حوالي 26% بالنسبة للانشطة الاقتصادية غير النفطية، أما بالنسبة لاستخراج النفط والغاز الطبيعي فكان معدل نموه سالباً إذ بلغ 0,7% .

وفي عام 1973 م ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي فكانت 21,5% لمجموع الأنشطة الاقتصادية، وبلغت بخصوص الأنشطة الاقتصادية غير النفطية حوالي 26,3% وكانت بالنسبة للنفط 17,0%، وقد شكلت الانشطة الاقتصادية غير النفطية نحو 49,7% من البنيان الاقتصادي العام، بينما لم تتجاوز هذه النسبة لعام 1971 م حدود 41,9% من الهيكل الاقتصادي العام.

أما معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لعام 1974 م فكانت 70,5% وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لقطاع النفط بشكل كبير، فكانت 110% أما القطاعات الاخرى، فبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لها حوالي 31%، ويرجع تطور الناتج المحلي من النفط إلى تعديل أسعار النفط الخام.

وفي عام 1976 م بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

حوالي 18,4% لمجموع الانشطة الاقتصادية. وبلغ معدل نمو الانشطة غير النفطية نحو 13,5%.

وكان معدل نمو الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز الطبيعي نحو 22,9%، وفي عام 1977م كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حوالي 23,0% موزعة بنسبة 37% للأنشطة الاقتصادية غير النفطية وحوالي 21% لقطاع النفط.

من خلال هذه النسبة يمكننا القول بأن هدف خطة التنمية الاقتصادية الخمسية لتحقيق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لجميع القطاعات الاقتصادية مجتمعة 10,8%، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للانشطة الاقتصادية غير النفطية بنسبة 14,8% وبالنسبة للنفط نحو 7,5% لا بد وان يكون ناجحاً بالتأكيد.

أما بالنسبة لتنويع مصادر الدخل وزيادة الانتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة فهذا هدف نجحت خطط التنمية في تحقيقه ويظهر ذلك بوضوح من خلال الجداول والارقام الآنفة واللاحقة الذكر.

والجدول التالي يبين العلاقة بين متغيرات الانتاج والدخل في الاقتصاد الوطنى مقدرة بملايين د.ل[1].

بيان المتغيرات	1971	1972	1973	1974	1975
1 ـ الانتاج الاجمالي	2000,3	2234,2	2836,0	5024,9	5151,6
2 ـ قيمة الاستهلاك الوسيط	413,8	481,2	653,7	1146,6	
3 ـ الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	1626,8	1798,1	2246,2	4005,8	
4 ـ الضرائب غير المباشرة اعانات	40,3	45,5	63,9	97,5	
5 ـ الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج 1،2،3،4	1586,5	1753,0	2182,3	3875,5	3785
6 ـ استهلاك رأس المال	99,8	110,9	112,4	155,3	
7ـ عوامل الدخل المحلي 5 - 6 ويقسم إلى	1486,7	518,2	2069,9	3753,0	
أ ـ تعويضات العاملين	415,5	518,2	625,9	928,9	
ب ـ فائض التشغيل	1071,2	1123,9	1444,0	2824,1	
8 ـ عوائد الدخل إلى الخارج صافي تتكون من :	210,9	474,4	318,2	478,6	
أ ـ صافي تعويضات العاملين	54,9	94,6	78,3	110,9	
ب ـ صافي دخل الملكية والتنظيم إلى الخارج	156,0	179,8	239,9	367,7	
9 ـ الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق 3 - 8	1415,9	1524,1	1928,0	3533,9	346,9
10 ـ الدخل القومي الصافي بتكلفة عومل الانتاج 7 - 8	1275,8	1367,7	1751,7	3274,4	
11 ـ صافي التحويلات الى الخارج	35,6	40,7	105,2	21,8	
12 ـ الدخل القومي الصافي بسعر السوق 10 ا 4 9 6	1316,1	1413,2	1815,6	3371,9	
13 ـ الدخل القومي الممكن التصرف به 10 ا 4 11	1280,5	1372,5	1710,4	3350,1	

1 ـ النمو الاقتصادي في الفترة: 1971 - 1975م عن امانة التخطيط (الادارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي) مايو 1976م ص 10.

دخل الفرد في الفترة 71 - 1977 م

البيان	وحدة العد	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الناتج المحلي الاجمالي	مليون د.ل.	1486,7	1642,1	2069,9	3721,7	3623,7	4841,8	5487,0
الدخل القومي الاجمالي	مليون د.ل.	1275,8	1367,7	1751,7	3282,6	3224,1	4337,2	5072,0
الدخل القومي بسعر السوق	مليون د.ل.	1316,1	1413,2	1815,6	3380,1	3335,6		—
الدخل الممكن التصرف فيه	مليون د.ل.	1280,5	1372,5	1710,4	3358,3	3285,3	2841,9	2993,0
عدد السكان	بالألف نسمة	2100	2203	2349	2513	2683		
نصيب الفرد من الدخل المحلي	د.ل.	708	745,4	881,2	1481,0	1350,6	1678,9	1833,0
نصيب الفرد من الدخل القومي	د.ل.	607,5	620,8	745,7	1306,2	1201,7	1526,2	1695
نصيب الفرد من الدخل القومي بسعر السوق	د.ل.	626,7	641,5	772,9	1345,0	1243,2	—	—
نصيب دخل الفرد الممكن التصرف به	د.ل.	609,8	623,0	728,1	1336,4	1224,5	—	—

الجدول مأخوذ عن:

أ - النمو الاقتصادي في الفترة: 1971 ـ1975م ص 31.

ب - النمو الاقتصادي خلال فترة الخطة الثلاثية 73-1975 م اتجاهات النمو في السنة الاولى من خطة التحول 1976 يونيو 1977م ص 21

جـ - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 76 / 1980.

وَضع القوىٰ العَامِلة وَإمكانيات تنميتهَا



ولما كان مفهوم التنمية باختصار شديد هو العملية التي تتم بها تنمية القوى المنتجة في أي مجتمع فإنه من الطبيعي أن تقوم كل المجتمعات على اختلاف نظمها وأنواعها بعملية تنمية قواها الانتاجية لتحمي نفسها من الانهيار وتحذو بذلك من خلال مسيرتها نحو التقدم والرقي. ولما كان نهج الجماهيرية اشتراكياً بطبيعة الحال فإن الهدف التنموي لا بد ان يستقطب الجهود للسعي من أجل تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لجميع المواطنين.

وبدون إسهاب نستطيع القول بأن مفهوم الجماهيرية للتنمية الاقتصادية توضحه أطروحتها الجديدة (السلطة والثروة والسلاح في يد الشعب) وهذا المفهوم الحديث ظهر من خلال (النظرية العالمية الثالثة) كتعبير عن إمكانية تقدم البلدان النامية من خلال التطور المستقل الذي يرفض التبعية دون ان يلغي وجود البلد المستقل في إطار السوق العالمية مع التأكيد على تعميق جذور التحولات الاقتصادية والاجتماعية الاشتراكية المصاحبة

لعملية التحرر الاقتصادي ورفض المفهوم الرأسمالي للتنمية الاقتصادية المحلية نظرياً وعملياً وذلك بترسيخ الأسس الاشتراكية لوسائل الانتاج الرئيسية من خلال مقولات الفصل الثاني من الكتاب الأخضر وأهمها في هذا المجال (شركاء لا أجراء). بهذا المنهج يمكن ضمان كفاءة استخدام القوى المنتجة وزيادة انتاجها ورفع مستوى معيشة الشعب بوجه عام وخاصةً في ظل تسليم السلطة بالكامل للشعب واشتراكه ككل في ملكية وسائل الانتاج.

لقد أكدت ثورة الفاتح منذ اللحظة الأولى ان عملية التنمية التي تسعى إلى تحقيقها ليست عملية اقتصادية بحتة بل هي عملية تنمية اقتصادية واجتماعية أخذت الشروط الإجتماعية فيها بمحمل الجد والاهتمام وعرفت ان اهداف الإنسان هي إلى حد كبير أهداف حضارية بحيث أعطت التنمية معناها الدقيق وهي لا تتحقق إلا بتوجيه العلاقات والهيكل الاجتماعي اتجاهاً جديداً يفرض تغييرات اجتماعية وجذرية، ولما كان للتنمية علاقة وطيدة بالإنسان ضمن الأطر والاجهزة السياسية والادارية، لأن هذه تقدم لعملية التنمية ضماناً أساسياً وتخضع لإشراف هذه الاجهزة والاطر فان ادارة التنمية ونجاحها مرتبط بتنمية هذه الاجهزة بشكل عام وبالتنمية

السياسية بشكل خاص لأنها تقوم على تهيئة المناخ السياسي الملائم لعملية التنمية الذي يحقق بالضرورة التطور المستمر في مشاركة الأفراد في صنع القرارات والرقابة على تنفيذها. ولكي لا تقع عملية التنمية فريسة للمكتبية فقد عالجت ثورة الفاتح هذه المشكلات باعلان (الثورة الادارية) وكان الغرض من ذلك تحجيم معوقات التنمية ضمن الجهاز الاداري وعمدت الى الاسلوب العلمي الذي يتطلب صنع القرارات بالسرعة المطلوبة، وهذا يتطلب بالطبع ملاكات مؤمنة وكفاءات قادرة على العمل والابداع.

لهذا ركزت ثورة الفاتح ـ من خلال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤمنة بضرورة التحول الاقتصادي والاجتماعي ونقل المجتمع من التخلف إلى دائرة الانتاج والسيطرة على مقدراته الاقتصادية مستهدفة بالإضافة إلى ذلك الاكتفاء الذاتي وخلق قاعدة فنية بشرية مدربة قادرة فيما بعد للإنطلاق لتحقيق آفاق الاستقلال والتقدم والحياة الكريمة لأفراد هذا المجتمع. بهذا ومن أجل الإنسان وإنجاح الاستراتيجية الاقتصادية بالكامل ـ ركزت على ضروريات منها:

1 ـ خلق الانسان حيث كان وبناؤه والعمل لمصلحته وبقيادته.

2 ـ خلق قوة روحية.

3 ـ خلق قوة تقنية.
4 ـ خلق قوة اقتصادية.
5 ـ خلق قوة عسكرية لحماية مكاسب الانسان العربي الليبي مرتكزة في ذلك على أهداف واستراتيجية خطط تنميتها المعلنة والتي سبق أن أشرنا إلى أهمها في الفصول السابقة.

لقد عمدت ثورة الفاتح منذ انطلاقتها التنموية إلى توفير خدمات التدريب للمواطنين على مختلف المهن وتوفير فرص العمل المنتج أمامهم، وصدرت التشريعات لصالح العامل وتخليصه من ربق الاجر اثر تطبيق مقولة (شركاء لا أجراء). وإذا ما حاولنا توضيح وضع القوى العاملة في ليبيا قبل الثورة فإننا نلاحظ أنه بالرغم من وجود موارد طبيعية متوفرة إلا انها لم تستغل، وساعد اكتشاف النفط وتصديره وعدم اكتراث العهد البائد بالزراعة على تزايد هجرة المواطنين من المناطق الزراعية تاركين العمل الزراعي فجاءت ثورة الفاتح لتطبق مبدأ عدالة التوزيع وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين لحمل المواطن على العمل في قريته ومزرعته لتحقيق الاستفادة الكاملة من جميع المواد المحلية المتاحة. أما حالة القطاع الصناعي قبل الثورة فتشير البيانات إلى ان عدد المنشآت الصناعية بلغ 1997 منشأة كان يعمل فيها 14 ألف عامل كان أكثر من ثلاثة أرباعها

منشآت صغيرة يعمل فيها في المتوسط 2,6 عامل للمنشأة. وحسب احصائية عباس بدر الدين في كتابه (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية) ص 117 فقد بلغ المجموع الكلي للمنشآت التي يعمل فيها 20 أو أكثر من العمال حوالي 175 منشأة يعمل فيها حوالي 7102 عامل وبلغ المجموع الكلي للمنشآت التي يعمل فيها ما بين 5 - 19 مشتغلاً حوالي 281 منشأة يعمل فيها 2916 مشتغلاً أما المجموع الكلي للمنشآت التي يعمل فيها ما لا يزيد عن خمسة مشتغلين فقد بلغ 1541 يعمل فيها جميعها حوالي 4078 مشتغلاً.

وإذا ما تتبعنا تطور عدد العاملين من عام 64 إلى عام 1971م لاحظنا أن المجموع الكلي للمشتغلين في مختلف القطاعات بلغ عام 1964م حوالي 365,3 ألف مشتغل ارتفع عام 1965م فوصل 382,6 ألف مشتغل، ولم يتعد عام 1969م حدود 415,8 ألف مشتغل، بلغ عدد الليبيين منهم 45,6 ألف مشتغل. وكما هو مبين في الجدول التالي فقد استحوذت أنشطة السلع على النصيب الأكبر. فبينما كان ما يقارب الثلثين عام 1964م انخفضت النسبة لتصل إلى حدود النصف تقريباً. والجدول التالي يوضح تطور عدد المشتغلين في مجموعات الانشطة الاقتصادية المختلفة.

الأنشطة الاقتصادية	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	المتوسط السنوي المركب
مجموع أنشطة السلع •	225,2	232,6	239,6	246,0	251,1	216,2	261,0	271,8	2,7
مجموع أنشطة التوزيع	51,3	54,6	58,3	62,4	67,4	72,1	76,6	80,8	6,7
مجموع أنشطة الخدمات	88,8	95,4	102,9	111,3	121,4	133,1	146,4	155,9	8,3
المجموع الكلي يوزع بين	365,3	382,6	400,8	419,7	439,9	461,4	484,0	508,5	4,8
ليبيين	348,2	359,1	370,4	382,1	394,3	415,8	438,4	462,8	4,2
غير ليبيين	17,1	23,5	30,4	37,6	45,6	45,6	45,6	45,7	15,1

1 ـ عن: النمو الاقتصادي للفترة 1964-1971م. الفصل الرابع هيكل العمالة جدول: تطور عدد المشتغلين بالالف مشتغل.

من خلال الجدول يتضح أعلاه ان عدد العاملين في مجموع الانشطة الاقتصادية السلعية كان عام 1964 م حوالي 225,2 ألفاً تطور فوصل عام 1971 م حوالي 271,8 ألف عامل أي أن نسبة النمو في اليد العاملة ضمن هذه المجموعة من الانشطة الاقتصادية لم يتجاوز 2,7% لفترة ثماني سنوات أما مجموع أنشطة التوزيع فقد بلغ عدد العاملين فيها لعام 1964 م حوالي 51,3 ألف عامل تطور فكان لعام 1971 م في حدود 80,8 ألف عامل وبلغت نسبة النمو في مجموع هذه الانشطة التوزيعية حدود 6,7% أما تطور نمو اليد العاملة في مجموع أنشطة الخدمات فكانت لعام 1964 م حوالي 88,8 ألف عامل ارتفعت حتى 155,9 ألف عامل عام 1971 م وبنسبة نمو سنوية تعادل 8,3% إذا ما قارنا نسبة النمو في مجموع اليد العاملة الليبية ضمن الاقتصاد الوطني ككل نلاحظ أن نسبة نمو عدد العاملين الاجانب (غير الليبيين) قد بلغت خلال ثماني سنوات 15,1% بينما كانت نسبة نمو عدد العاملين الليبيين في حدود 4,2% وكان عدد العاملين الاجانب (غير الليبيين) عام 1964 م حوالي 17,1 ألف عامل ارتفع بعدها فوصل عام 1971م حوالي 54,7 ألف عامل وهذا التطور كان مرده اكتشاف وارتفاع عائدات الدولة من جهة، وانخفاض نسب

اليد العاملة الفنية بين الليبيين، وعدم توفر المهارات اللازمة لتغطية متطلبات النشاط الاقتصادي العام، مما دفع البلاد نحو استجلاب هذه المهارات واليد العاملة الفنية من الخارج. وإذا ما أردنا التعرض لهيكل العمالة التي حصلت فيه في الفترة ما بين 1964 م و 1971 م لاحظنا ان هيكل العمالة في قطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك انخفض من 39,8% لعام 1964 م إلى 30,1% عام 1971 م أما قطاعات الانشطة السلعية الاخرى فبقيت شبه ثابتة، فكانت نسبة العمالة فيها من الهيكل الكلي تعادل 61,7% عام 1964 م انخفضت عام 1965 م إلى 60,8% ووصلت عام 1971 م إلى 53,5% أما مجموع أنشطة التوزيع فقد شكلت عام 1964 م حوالي 14% من المجموع الكلي ووصلت عام 1971 م إلى حوالي 15,9% وبلغت نسبة العاملين في مجموع أنشطة الخدمات حوالي 24,3% عام 1964 م تدحرجت فكانت عام 1971 م في حدود 30,6% من المجموع الكلي لهيكل العمالة في ليبيا شكل الليبيون منه 95,3% عام 1964 م و93,8% عام 1965 م واستمرت هذه النسبة في الانخفاض فكانت عام 1971 م في حدود 91% وكان هيكل العمالة عام 1971 م في الانشطة الاقتصادية المختلفة يتصف بعدم الاتزان مع هيكل الناتج لمختلف الأنشطة

الاقتصادية كما هو واضح من خلال الجدول التالي:[1]

الانشطة الاقتصادية	هيكل العمالة	هيكل الناتج
استخراج النفط والغاز	2,3	62,2
الانشطة غير النفطية	97,7	37,8
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	30,1	2,2
الصناعات التحويلية	7,6	1,7
التشييد	11,2	6,8
تجارة الجملة والتجزئة	6,7	4,1
النقل والتخزين والمواصلات	9,2	4,3

1 ـ النمو الاقتصادي للفترة 64-1971 م الفصل الرابع هيكل العمالة 1971.

وباستعراض وضع القوى العاملة خلال عام 1972 م يلاحظ ان هذا العام قد شهد نمواً سريعاً في مستوى العمالة فقد ارتفع عدد العاملين من 508,5 الآف عام 1971 م إلى 557 ألفاً عام 1972 م وبنسبة زيادة قدرها 9,6% لقد أدى تنفيذ برامج خطة التنمية إلى هذه الزيادة، فقد استدعى ذلك زيادة الطلب على اليد العاملة الاجنبية لكونها شكلت ضعف الزيادة في القوى العاملة الوطنية وبذلك زاد عدد الأجانب العاملين في الجماهيرية العربية الليبية من 45,7 ألفاً عام 1971 م إلى حوالي 91 ألفاً في نهاية عام 1972 م في الوقت الذي استمر فيه العجز الحاد في فئات المهنيين والعمال المهرة من الليبيين وقد كانت الزيادة الكبيرة حصيلة التوسع الكبير في مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة مجالات التعليم والتشييد.

لهذا عمدت ثورة الفاتح إلى بذل جهود كبيرة من أجل تنظيم سوق الاستخدام.وفي سبيل القضاء على النقص الملحوظ في مجال العمال المهرة والخبرات الفنية عمدت ثورة الفاتح إلى تشييد المعاهد التعليمية ومراكز التدريب واتخاذ الإجراءات الفعالة لتنمية الموارد البشرية والاستفادة من المتاح منها بالكامل ومن خلال الدراسة الموضوعية لوضع القوى العاملة فقد

استخلصت مخططات التنمية الاقتصادية ان القوى العاملة هي عماد التنمية وهي العامل الرئيسي في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. لهذا عمدت ثورة الفاتح الى الاهتمام الجدي لتصحيح هذا الوضع وذلك بالعمل على تدريب أكبر عدد من الشباب وتحسين الكفاءة الانتاجية باستخدام التقنية الحديثة في الانتاج وتحسين نظم العمل في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ومكننة الزراعة و. . . . . إلخ.

وحسب احصائيات الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بلغ مجموع القوى العاملة في الجماهيرية العربية الليبية عام 1972 م حوالي 495 ألفاً ارتفع هذا العدد عام 1973 م فكان في حدود 516 ألفاً ووصل عام 1974 م حوالي 528 ألفاً أما في عام 1975 م فبلغ مجموع القوى العاملة حوالى 561 ألف عامل، بلغ عدد الاناث منهم لهذه الأعوام على التوالي كالتالي: 31 ألفاً لعام 1972 م وحوالي 34 ألفا عام 1973 م وحوالي 37 ألفا عام 1974 م وكان العدد لعام 1975م حوالي 40 ألفاً من الإناث. لقد كان للتطور الاستثماري الذي أحدثته خطة التحول الثلاثية أثر كبير في زيادة الطلب على الأيدي العاملة، فقد ارتفع عدد العاملين في مجموع قطاعات

الاقتصاد الوطني من 488 ألف عامل عام 1972 م إلى حوالي 677 ألف عامل عام 1975 م وبلغ متوسط الزيادة السنوية حوالي 12,9% ولما كانت الحاجة ماسة لشغل الاماكن الشاغرة التي إحدثها الاستثمار الكبير لخطة التحول وخاصة الأيدي العاملة المدربة والفنية والمهارات فقد إزداد عدد العاملين الاجانب من نحو 80 ألف عامل عام 1972 م إلى حوالي 223 ألف عامل عام 1975 م وبمعدل سنوي في المتوسط نحو 59,6% بينما زاد عدد الليبيين العاملين من 407 الآف إلى حوالي 454,1 ألف عامل خلال نفس الفترة وبمعدل سنوي في المتوسط 3,9% ونتج عن ذلك ان ارتفعت نسبة العمالة الاجنبية الى مجموع العمالة في الاقتصاد الوطني من 16,4% عام 1972 م إلى حوالي 32,9% لعام 1975 م. هذا وتستهدف الخطة الخمسية ضمن استراتيجيتها زيادة كفاءة المواطن الليبي حتى تقل الحاجة إلى الاجانب وذلك عن طريق ترشيد الاستخدام ورفع درجات المهارة عن طريق التعليم والتدريب وتشجيع المرأة للعمل في ميادين الأنشطة الاقتصادية إذ يتوقع ان تزيد الاحتياجات في القوى العاملة بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو 6,5% وقد يصل عدد العاملين إلى ما يزيد عن 928,8 ألف عامل قبل نهاية فترة الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية المعمول بها حاليا في الجماهيرية العربية الليبية وحتى عام 1980 م. فمن المقدر ان تبلغ الزيادة في الاحتياجات من غير الليبيين 160,6 ألف مشتغل إذ تصل نسبة الأجانب إلى المجموع الكلي عام 1980 م في حدود 41,3%.

الجدول التالي يبين توزيع المشتغلين من وطنيين حسب الفئات المهنية المختلفة في كل من عامي 1975 م و 1980م..

الفئة المهنية الرئيسية	1975 م				المجموع الكلي	1980 م		
	المجموع الكلي	الليبيون	غير الليبيون			ليبيون	غير ليبيين	
			العدد	٪ للمجموع			العدد	٪ للمجموع
1 ـ المهنيون والاداريون	27670	11620	16050	58,0	44900	19940	24960	55,6
2 ـ الفنيون	58120	37650	20470	35,2	94970	63710	31260	32,9
3 ـ المشتغلون بالأعمال المكتبية	37560	31410	6150	16,4	15190	44650	6940	13,4
4 ـ العمال المهرة وأشباه المهرة	346590	25365	95225	27,5	475180	307160	168020	35,4
5 ـ العمال العاديين	217160	122155	85105	42,2	262169	109740	152420	58,0
المجموع	677100	454100	223000	32,9	928800	454200	383600	41,3ء

1 ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التخطيط الشامل: الخطة الثلاثية 1973 / 1975 م، الخطة الخمسية 1976 / 1980م عن أمانة التخطيط ديسمبر 1975 م ص 25.

جدول: يبين توزيع المشتغلين بين وطنيين وغير وطنيين حسب الفئات المهنية في كل من عامي 1975 - 1980 م.

وإذا ما أخذت القطاعات المختلفة كل على حدة فإنه يلاحظ ان عدد العاملين في قطاع الزراعة قد بلغ عام 1975 م نحو 133 ألف عامل أو ما يشكل نسبة 19,6% من مجموع القوى العاملة في الجماهيرية. وهكذا يظهر بوضوح انخفاض عدد العاملين في قطاع الزراعة نسبياً وعددياً عن أعوام ما قبل ثورة الفاتح حيث كانت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك عام 1964 م نحو 39,8% انخفض تدريجياً فوصل عام 1971 م نحو 30,1% من القوى العاملة في الجماهيرية، اما العمالة في مجال الزراعة والغابات لعام 1972 م فكانت في حدود 172,0 ألف عامل وبنسبة تعادل 30,3% وقد بلغ حجم القوى العاملة ضمن الاقتصاد الوطني حوالي 587 ألفاً منهم 507 الآف عامل ليبي وحوالي 80 ألف عامل أجنبي وكانت الزيادة لدى العمال الليبيين والأجانب متساوية وبلغت في مجموعها 40 ألف عامل وفي حين استحوذ استخراج النفط والغاز الطبيعي على 2,0% من مجموع القوى العاملة فقد أعطت هذه النسبة حوالي 52,9% من هيكل عوامل الدخل المحلي. أما الزراعة والغابات وصيد الاسماك التي بلغت نسبة القوى العاملة فيها الى المجموع الكلي حوالي 30,3% فلم تعط إلا حوالي 2,5% من هيكل عوامل الدخل المحلي وكان هيكل

العمالة لمجموع الانشطة الاقتصادية ما عدا النفط 98% من مجموع القوى العاملة إلا ان مردودها من هيكل عوامل الدخل لم يتجاوز 47% من مجموع عوامل الدخل المحلي. أما التوظيف حسب نوع النشاط الاقتصادي في السنوات من 1971 م إلى 1974 م وبالآلاف فيوضحه الجدول المرفق:

ان أية مقارنة بين هيكل الاستخدام وهيكل عوامل الدخل المحلي لعام 1974 م تشير الى ما هو موضح في الجدول التالي [1].

الانشطة الاقتصادية	هيكل القوى العاملة	هيكل عوامل الدخل المحلي
استخراج النفط	1,7	61,9
الانشطة غير النفطية	98,3	38,1
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	21,6	1,6
الصناعات التحويلية	4,8	1,7
التشييد	19,5	10,0
التجارة	7,2	4,8
النقل	8,0	4,5
البقية من الانشطة الاقتصادية غير النفطية	37,2	16,5

1 ـ نفس المصدر ص 36.

لقد بلغ مجموع المشتغلين في الجماهيرية العربية الليبية لعام 1975 م نحو 677100 منهم 454100 ليبيون. ويقدر أن يصل عدد المشتغلين لعام 1980 م نحو 928800 مشتغل منهم 545200 ليبي ونحو 383600 غير ليبين وبينما كان عدد سكان ليبيا عام 1970م نحو 1,938 مليون نسمة ارتفع خلال سبع سنوات فكان لعام 1977م نحو 2,993 مليون نسمة وإذا ما ألقيت نظرة عامة على الهيكل السكاني للجماهيرية العربية الليبية لاحظ المرء أن نسبة الاطفال ما دون الخامسة عشرة لعام 1975 م قد بلغت نحو 52,6% وهي نسبة عالية جداً علماً ان هذه النسبة في العديد من دول العالم الثالث تتراوح ما بين 42 إلى 45% ولا تتجاوز في الدول الأوروبية 25% أما تقديرات نمو السكان في الجماهيرية فتشير الى انخفاض تدريجي إذ قد تصل عام 1980 م إلى 51,9% وعام 1990 م الى نحو 49,6% وعام 2000 م الى نحو 47,6% أما نسبة البالغين في المجتمع الليبي (ما بين 15 - 64 سنة) فتقدر بنحو 44% وهذا يعني ان نسبة غير العاملين تعادل 56% وهذه الظاهرة عامة في البلدان النامية ولها آثارها السلبية على الانتاج أما نسبة الفئة (25 - 44) وهي الفئة الاكثر إنتاجاً فتقدر بنحو 13,5% من مجموع السكان وحوالي 40% من مجموع اليد القادرة على العمل وهذه النسبة ضئيلة إذا

ما قورنت بنظيرتها في البلدان الصناعية.

ان المشكلة تكمن في حجم القوى العاملة بالنسبة لعدد السكان ففي عام 1976 م مثلاً بلغ عدد سكان الجماهيرية العربية الليبية نحو 2,8396 مليون نسمة منهم 2,406 مليون ليبيون وهذا يعادل 84,7% بينما هناك نحو 433600 أجنبي تعادل نسبتهم الى المجموع نحو 15,3% أما نسبة الإناث فتعادل 48,7% من مجموع سكان الجماهيرية وقد بلغ عدد القوى العاملة الليبية نحو 482400 منهم نحو 444800 من الذكور ونحو 37600 من الاناث وعليه بلغت نسبة القوى العاملة نحو 20% وهذه النسبة منخفضة جداً. وقد بلغ عدد الاناث عام 1975 م نحو 680415 منهن نحو 35385 إلى 5,3% عاملات ونحو 64,8% من الاناث في سن العمل لم يعملن ولم يدخلن ميدان الانتاج. وتقدر التقارير ان نسبة العاملات ستصبح عام 1980 م نحو 5,7 ترتفع ببطء لتصل عام 1985 م نحو 7,3% والسبب في انخفاض نسبة المرأة العاملة يرجع إلى معوقات منها.

1 ـ العادات والتقاليد.

2 ـ نمو السكان الكبير تطلب أو أدى إلى التزام المرأة بالبيت

الأنشطة الاقتصادية	1971	1972	1973	1974					
					1972	1973	1974	1971	1974
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	127,0	127,7	139,0	131,4	0,6	1,0	1,9	27,7	21,6
استخراج النفط	10,0	10,0	10,2	10,4	0,0	2,0	2,0	2,2	1,7
التعدين والمحاجة	4,2	4,4	5,1	5,9	4,8	16,0	15,7	11,9	1,0
الصناعات التحويلية	21,4	22,9	25,9	29,3	7,0	13,1	4,7	4,8	
الكهرباء والنار والمياه	8,7	9,1	10,2	11,5	4,6	12,1	12,7	1,9	1,9
التبيد	56,7	66,6	87,4	118,1	17,5	31,2	35,1	12,3	19,5
	32,5	35,7	39,3	044,0	9,8	10,1	12,0	7,1	7,2
النقل والتخزين والمواصلات	38,4	41,7	45,0	48,8	8,6	7,9	8,4	8,4	8,0
المال والتأمين والعقارات	6,0	6,1	6,5	7,0	1,7	6,6	7,7	1,3	1,2
وخدمات الأعمال									
ملكية المساكن	2,8	2,9	3,0	3,5	3,6	3,4	16,7	0,6	1,6
الخدمات العامة	57,3	59,4	63,6	68,1	3,7	7,1	7,1	12,5	11,2
التعليم	38,0	40,9	45,8	51,5	7,6	12,0	12,4	8,3	8,5
الصحة	20,1	21,0	23,5	26,5	4,5	11,9	12,8	4,3	4,4
الخدمات الأخرى	35,9	39,6	43,6	511,2	10,3	10,1	17,4	7,8	8,4

التوطين - يوزع بين :	459,0	488,0	538,1	607,2	6,3	10,3	12,8	100	100
الوطنيون	395,0	407,0	419,7	437,4	3,0	3,1	4,2	86,1	72,0
غير الوطنيين	64,0	81,0	118,4	169,8	26,6	46,2	43,4	13,9	28,0
القوى العاملة متوزع بين	478	507,0	558,4	624,1	6,1	10,1	11,8	110	100
الوطنيون	412,0	424,0	437,0	450,9	2,9	3,1	3,2	86,2	72,2
غير الوطنيين	66	83,0	121,4	173,2	25,8	46,3	42,7	13,8	27,8
نسبة للتوطين بين الوطنيين	59,9	96,0	96,0	97	00	00	00	00	00
نسبة البطالة بين المواطنين	4,1	4,0	4,0	3	00	00	00	00	00

لتربية أطفالها وقد بلغ عدد المواليد لعام 1975 م نحو 109820.

3 - ارتفاع نسبة الأمية بين النساء.

إلا انه تمشيا مع سياسة التوسع في التنمية الصناعية والزراعية فقد أولت الجماهيرية التعليم بشكل عام والفني منه بشكل خاص عناية كبيرة لتخريج المهارات والأيدي العاملة الفنية التي تحتاجها خطط التنمية فوسعت قاعدة التعليم الفني، فبينما بلغ عدد الطلاب لعام 69 / 1970 م نحو 1457 طالباً ارتفع فوصل عام 76 / 1977 م الى نحو 4919 وكانت الزيادة نحو 3462 أو ما يعادل 237,6% وينتظر ان يصل عدد طلاب التعليم الفني عام 1980 / 1981 م نحو 8150 طالباً بالمقابل ارتفع عدد المدرسين في الفترة نفسها من 220 إلى 436 وارتفع عدد الفصول من 53 إلى 151 فصلاً وينتظر ان يصبح عدد المدرسين عام 80 / 81 م نحو 1002 وقد يصل عدد الفصول إلى نحو 300 فصل. كما ان التعليم الجامعي أحرز تطوراً كبيراً، فارتفع عدد الطلاب من 4138 طالباً لعام 69 / 1970 م إلى نحو 16187 طالباً لعام 76 / 1977 م.

وينتظر ان يصل عدد الطلاب الجامعيين عام

80 / 1981 م نحو 25470 طالباً، وقد بلغ مجموع عدد طلاب المراحل التعليمية المختلفة لعام 69 / 1970 م نحو 363546 طالباً، تضاعف عام 76 / 1977 م فوصل نحو 776971، وينتظر ان يبلغ عدد الطلاب في الجماهيرية لعام 80 / 1981 م نحو 880042 طالباً وطالبة.

وقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لعام 1970 م بنحو 1862 دولاراً أمريكياً ارتفع بعدها فكان عام 1977 م نحو 6192 دولاراً أمريكياً.

أما دخل الفرد من الناتج القومي الاجتماعي فكان عام 1970 م نحو 1608,00 دولارات أمريكية تصاعد فكان عام 1977 م نحو 5725 دولاراً أمريكياً، وبهذه القيم المرتفعة فإن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكيـة تقع ضمن المجموعة المرتفعة من ناحية دخل الفرد سواء قيس على أساس الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج القومي الاجمالي.



حَجمُ الطَاقة الإنتَاجيّة وَالإستِهلاكية



لقد عكست الانجازات التي حققتها خطة التنمية كثيراً من التغييرات الهامة في بنيان الإقتصاد الوطني، انطوت على زيادة معدل نمو الانتاج الاجمالي، لأنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة بالقياس، إلى ما كان عليه هذا المعدل في الماضي. كما يلاحظ ان معدل نمو نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي قد انخفض عما كان عليه، ونتيجة لذلك فإن النسبة بين معدل نمو الأنشطة الاخرى ومعدل نمو نشاط استخراج النفط قد تحسنت وأصبحت أفضل مما كانت عليه في الماضي.

وعملاً بقاعدة تنويع الانتاج الوطني فقد زاد انتاج الانشطة الاقتصادية غير النفطية بالنسبة للزراعة والغابات وصيد الاسماك حيث كان عام 1971 م نحو 50,5 مليون د. ل ارتفع عام 1972 م إلى نحو 60,8 مليون د. ل وبلغ معدل النمو نحو 20,4% ثم واصل الانتاج ارتفاعاً في زيادته فكان لعام 1973 م لقطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك نحو

86,8% وبزيادة قدرها 42,8% . هذا وبلغ حجم الانتاج الصناعي عام 1971 م نحو 40,1 مليون د.ل ارتفع عام 1972 م إلى نحو 87,1 مليون د. ل. ، وكان عام 1973 م نحو 127,4 مليون د.ل وبزيادة قدرها 44,8% لعام 1972 م و 46,4% لعام 1973 م عن العام الذي سبقه. وقد بلغ الانتاج الاجمالي لعام 1971 م نحو 2000,3 مليون د.ل ارتفع بعدها إلى 2234,2 مليون د.ل عام 1972 م ثم إلى نحو 2836,0 عام 1973 م وكان لعام 1974 م في حدود 5054,9 مليون د.ل وبلغ الانتاج الاجمالي في قطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك عام 1974 م نحو 99,2 مليون د.ل وبزيادة قدرها 14,3% عن عام 1973 م. أما قطاع الصناعات التحويلية فقد ارتفع عام 1974 م إلى 177,8 مليون د.ل وبزيادة قدرها 39,6% عما كان عليه في العام الذي سبقه، وبلغ اجمالي الانتاج للقطاع الصناعي لعام 1975 م نحو 204,731 ملايين د.ل، وفي عام 1976 م نحو 275,107 مليون د.ل وينتظر ان يصل عام 1980 م نحو 323,436 مليون د.ل (بالاسعار الثابتة لعام 1974 م). أما الانتاج الزراعي والغابات وصيد الاسماك فقد بلغ عام 1975 م نحو 138,6 مليون د.ل. ارتفع عام 1976 م الى نحو 165,9 مليون د.ل

وبلغ المجموع الكلي للانتاج المحلي الاجمالي لمختلف القطاعات الاقتصادية لعام 1975 م نحو 5273,1 مليون د. ل منها 2356,7 استحوذ عليها قطاع النفط والغاز الطبيعي، وارتفع المجموع الكلي للانتاج المحلي الاجمالي للاقتصاد الوطني عام 1976 م إلى 6174,1 مليون د. ل منها 2829,1 مليون د. ل لقطاع النفط، وينتظر ان يصل المجموع الكلي للانتاج المحلي الاجمالي إلى نحو 8873,0 مليون د. ل عام 1980 م منها 3416,2 مليون د. ل. لقطاع النفط، أما قطاع الزراعة فينتظر ان يصل الانتاج المحلي الاجمالي له نحو 280,9 مليون د. ل ونحو 700,7 مليون د. ل لقطاع الصناعات التحويلية ولنفس العام.

هذا ملخص بسيط عن وضع الإنتاج وحجم الطاقة الانتاجية في الجماهيرية العربية الليبية.

وبالمقابل فهناك تطور في حجم الاستهلاك لما أحدثته الزيادة في نصيب دخل الفرد، والدخل القومي، فقد ارتفع الدخل (الناتج المحلي الاجمالي) من 364,6 مليون د. ل عام 1964 م إلى 947,2 مليون د. ل عام 1969 م، ووصل إلى 5487,0 مليون د. ل عام 1977 م.

أما الدخل القومي فكان عام 1964 م نحو 252,5

مليون د.ل ولم يتجاوز حتى عام 1969 م حدود 688,3 مليون د.ل في حين ارتفع الدخل القومي حتى عام 1973 م فوصل نحو 1686,0 مليون د.ل، وبلغ نصيب الفرد نحو 717,8 د.ل، وبلغ الدخل القومي الصافي بسعر السوق نحو 3371,9 مليون د.ل.

بالمقابل بلغ استهلاك الفرد لعام 1964 م نحو 159,0 د.ل. ولم يتجاوز الاستهلاك العام حدود 45,0 د.ل. وكان حجم الاستهلاك النهائي 204,0 د.ل. للفرد، وبلغ معدل الاستهلاك لنفس العام نحو 66,5 د.ل. تدرج في الانخفاض فأصبح عام 1969 م نحو 58,4 د.ل. للفرد.

أما استهلاك الافراد فقد بلغ 300,4 د.ل. ولم يتجاوز الاستهلاك العام حدود 177,7 د.ل. وبلغ الاستهلاك النهائي نحو 893,6 مليون د.ل وكانت نسبة استهلاك الافراد لعام 1964 م تشكل 77,9% بينما لم يتجاوز الاستهلاك العام نسبة 22,0% ارتفعت الى 34,5% عام 1969 م، وفيما بين عامي 1973 م و 1976 م ارتفع الاستهلاك الحكومي النهائي من 318,4 إلى 465,4 وبزيادة قدرها 29,6% . أما الاستهلاك

الخاص فكان على النحو التالي 468,6 مليون د.ل لعام 1971 م و 543,4 مليون د.ل لعام 1972 م ونحو 649,8 مليون د.ل لعام 1973 م وبزيادة قدرها 16% لعام 1972 م عن 1971 م ونحو 29,6% لعام 1973 م عن 1972 م وبلغ حجم الاستهلاك النهائي الكلي لعام 1971 م نحو 787,0 مليون د.ل ارتفع بعدها الى 902,5 مليون د.ل عام 1972 م ووصل عام 1973 م نحو 1115,2 مليون د.ل وبذلك كان الاستهلاك النهائي للفرد نحو 409,7 د.ل عام 1971 م ارتفع الى ٤٠٩,٧ د.ل لعام 1972 م ووصل الى نحو 494,7 د.ل عام 1977 م تصاعد خلال عام 1974 م فكان 801,0 د.ل وبينما بلغ الانتاج القومي الاجمالي لعام 1975 م نحو 3650 مليون د.ل بلغ الاستهلاك الكلي نحو 2112,3 مليون د.ل ارتفع بعدها فكان لعام 1976 م نحو 1289,2 مليون د.ل ويتوقع له ان يصبح عام 1980 م نحو 3326,4 مليون د.ل وبلغت نسبة الاستهلاك النهائي الى الناتج القومي الاجمالي عام 1975 م نحو 57,9% وكانت لعام 1976 م نحو 52,8% وينتظر ان تكون عام 1980 م في حدود 53,9%

وحسب الخطة الخمسية فإن الاستهلاك الخاص يوزع بين المجموعات السلعية كما هو موضح في الجدول التالي.[1].

المجموعة السلعية	1975 م	%	1976 م	%	1980 م	%
1 ـ الأغذية والمشروبات والتبغ	450,1	39,4	489,9	39,5	710,1	39,7
2 ـ الملبوسات والأحذية	116,5	10,2	127,8	10,3	186,0	10,4
3 ـ ايجار وقود وكهرباء	127,2	19,0	235,6	19,0	338,1	18,9
4 ـ الأثاث والمعدات المنزلية	51,4	4,5	55,8	4,5	78,7	4,4
5 ـ نفقات العناية الطبية والصحية	35,4	3,1	38,4	3,1	57,2	3,2
6 ـ النقل والمواصلات	150,8	13,2	163,7	13,2	236,1	13,2
7 ـ الخدمات الترفيهية والتعليمية والثقافية	43,4	3,8	47,1	3,8	68,0	3,8
8 ـ سلع وخدمات متنوعة	76,5	6,7	81,9	6,6	114,5	6,4
الجملة	1142,3	100	1240,2	100	1788,7	100

1 ـ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1396 / 1400 هـ 1976 / 1980 م أمانة التخطيط: جدول توزيع الاستهلاك الخاص بين المجموعات السلعية بمليون دينار ص 103.

حجم الصادرات والواردات
(الميزان التجاري)



للتجارة دور هام في ترويج السلع المنتجة وتأثير كبير على مستوى معيشة المواطن فهي التي توفر السلع اللازمة لاستهلاك الفرد وللإنتاج بكافة انواعه.لهذا ولأمور عدة اهتمت ثورة الفاتح بتنظيم التجارة بما يخدم الاقتصاد الوطني وأصدرت عدة قوانين بهذا الشأن وقد ترتب على إعادة تنظيم التجارة في عهد الثورة وعلى عمليات التنمية الطموحة تزايد في النشاط التجاري فارتفع حجم الواردات من 230,2 مليون د. ل عام 1968 م إلى نحو 817,843 مليون د. ل عام 1976 م ارتفع بعدها فبلغ حجم الواردات لعام 1975 م نحو 1048,701 مليون د. ل وكان عام 1976 م نحو 950,835 مليون د. ل. أما خلال عامي 1972 م 1973 م فكان حجم الواردات نحو 343,203 و 539,939 مليون د. ل على التوالي وزادت الصادرات من 665,1 مليون د. ل لعام 1968 م إلى نحـو 966,307 مليون د. ل لعام 1972 م ثم وصلت عـام 1973 م نحو 1196,393 مليون د. ل وبلغ حجم الصادرات لعام 1974 م

نحو 2446,179 مليون د. ل وكان حجم صادرات الجماهيرية لعام 1975 م نحو 2023,191 مليون د. ل ارتفعت عام 1976 م فوصلت الى نحو 2828,477 مليون د. ل. . هذا ومن المنتظر ان يصل حجم الصادرات لعام 1980 م نحو 3505 مليون د. ل أما الواردات فينتظر ان تتجاوز حدود 1716,3 مليون د. ل وحسب احصائية أمانة التجارة فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الجماهيرية وكل من المناطق المبينة في الجدول التالي كما هو موضح في الجدول. [1].

---

1 ـ احصائية عن أمانة التجارة.

المنطقة	1972		1973		1974		1975		1976	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
مجموعة السوق الأوروبية	703813	193985	870997	303327	884681	463556	1045987	589903	1438392	54799
المجموعة الشرقية	27955	29873	42603	47865	17778	72078	25525	56186	85391	68602
مجموعة الدول الأوروبية الأخرى	55349	27119	78488	49856	154094	85593	165856	113918	032835	129944
الولايات المتحدة وكندا	90094	21925	108529	31691	15462	32523	459762	43900	749538	39403
الأمريكيتين	84783	1916	68680	1907	227041	10828	206132	3455	31112	18972
مجموعة الدول العربية	1686	22311	15111	37070	6833	46723	1902	48027	5630	12899
مجموعة الدول الافريقية	19	1995	9	3258	15700	3649	19431	1444	2346	2962
مجموعة الدول الآسيوية	2810	41318	13251	63014	125615	99267	71037	131601	80942	126079
المجموع الكلي	966307	343203	1196393	539939	2446179	817843	2023191	1048701	2828477	950835

وإذا ما رجعنا الى أرقام الخطة الخمسية تبين لنا ان تقديراتها تشير إلى ان الصادرات سوف تنمو بمعدل 7,9% سنوياً بينما تنمو الواردات بمعدل 4,5% فقط. وتشير أرقام تقديرات الخطة الخمسية كذلك إلى ان فائض المدفوعات الجاري سوف ينمو من 393,8 في سنة 1975 م إلى 385,5 مليون د. ل بمعدل نمو يبلغ نحو 14,8% ولما كان من أهداف خطة التنمية التقليل للأهمية النسبية للنفط بين الصادرات السلعية مع زيادة أهمية القطاعات الاخرى فقد ارتفع حجم الصادرات من السلع غير النفطية من 1,0 مليون د. ل عام 1975 م إلى 2,3 مليون د. ل عام 1976 م وينتظر ان يصل حجم الصادرات غير النفطية نحو 80,0 مليون د. ل وقد دخل عنصر فعال في عملية الصادرات ألا وهو منتجات تكرير النفط التي بلغ حجم صادراتها عام 1975 م نحو 67,7 مليون د. ل ارتفع عام 1976 م الى نحو 86,7 مليون د. ل ويتوقع ان يصل عام، 1980 م نحو 316,6 مليون د. ل وبمعدل نمو يعادل 36,2% ولما كانت ـ حسب الأرقام الموضحة في الخطة الخمسية ـ نسبة صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي عام 1975 م تشكل نحو 97,14% من مجمل الصادرات وانخفضت الى 96,90% عام 1976 م فانه يتوقع لها ان لا تتجاوز 88,70% عام 1980 م بينما

ترتفع أهمية منتجات تكرير النفط من 2,8% لعام 1975 م إلى 9% لعام 1980 م والصادرات الاخرى من 0,5% إلى 2,3% لنفس الفترة.

وإذا ما اخذت الواردات على حدة لوحظ ان ارتفاع مستوى الحياة بعد قيام الثورة اثر بطبيعة الحال على الاستهلاك إذ ازداد الإستهلاك بوجه عام فبالرغم من زيادة إنتاج المنتجات الزراعية فقد ارتفعت الاحتياجات لها فعلى سبيل المثال بلغ الإنتاج المحلي للقمح عام 1975 م نحو 100 ألف طن إلا ان الاحتياجات قد وصلت الى نحو 351 ألف طن مما أدى الى استيراد نحو 215 ألف طن أو ما يعادل 72% من الاحتياجات اما عام 1976 م فبلغ الانتاج المحلي من القمح نحو 149 ألف طن أي بمعدل زيادة قدرها 49% وبلغ حجم الواردات من القمح نحو 227 ألف طن وينتظر ان يصل الانتاج المحلي من القمح لعام 1980م نحو 303 الاف طن وينخفض حجم الاستيراد إلى نحو 107 الاف طن أما الخضروات كمثل آخر فكان حجم المستورد منها نحو 10 الاف طن عام 1975 م وحققت الجماهيرية عام 1976 م اكتفاء ذاتياً فكان الانتاج 670 ألف طن والاحتياجات كذلك في نفس المستوى ومنذ هذا

التاريخ لم تعد الجماهيرية في حاجة إلى استيراد الخضروات وكذلك محصول الشعير الذي أصبح الانتاج المحلي كافياً لاحتياجات المواطنين وهكذا بالنسبة للمواد الغذائية بشكل عام فإن الإنتاج في ازدياد والاحتياجات تزداد أيضاً فبالنسبة للبيض والحليب تم تحقيق الاكتفاء الذاتي أما بالنسبة للحوم فبالرغم من زيادة حجم الإنتاج فإن الإستهلاك آخذ في ازدياد فبينما بلغت الاحتياجات من اللحوم لعام 1975 م نحو 75 ألف طن أنتج منها محلياً 46 ألف طن فقد ارتفع الاستهلاك لعام 1976 م إلى 82 ألف طن وزاد حجم الانتاج الى نحو 52 ألف طن ويتوقع ان يبقى حجم الاستيراد ثابتاً حتى عام 1980 م بالرغم من أنه ينتظر أن يصبح حجم الاحتياجات في ذلك الحين نحو 128 ألف طن. لقد كان للسياسة التي اتبعت في التجارة الخارجية أثرها في التخفيف من درجة تركيز التجارة الخارجية في عدد قليل من الدول فكان أن حققت صادرات وواردات الجماهيرية تعاملًا واسعاً وشاملًا لمختلف الدول والمناطق في العالم. وهذا ما يوضحه الجدول الآنف الذكر الذي صدر عن أمانة التجارة للفترة ما بين 1972 م وحتى 1976م وقد بلغ فائض الميزان التجاري لعام 1972 م نحو 623,0 مليون د.ل ارتفع بعدها كان عام 1973 م نحو 575,5 مليون د.ل. ولعام 1975 م

نحو 1025,2 مليون د. ل. ولعام 1976 م نحو 1424,7 مليون د. ل. ، وينتظر ان يصل فائض الميزان التجاري لعام 1980 م نحو 1730,9 مليون د. ل إذ سيكون حجم الصادرات نحو 3505,0 ملايين د. ل والواردات نحو 1774,1 مليون د. ل لنفس السنة. أما فائض ميزان المدفوعات التجاري فكان عام 1972 م 220 مليون د. ل ثم وصل عام 1975 م إلى نحو 393,8 مليون د. ل ارتفع عام 1976 م فوصل نحو 636,6 مليون د. ل وينتظر له ان يحقق نحو 737,7 مليون د. ل لعام 1980 م. وبينما بلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات لعام 1971 م نحو 15 مليون د. ل ارتفعت عام 1972 م لتصبح نحو 38,3 مليون د. ل ومعدل زيادة قدرها 155,3% وقد بلغت قيمة الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية لعام 1971 م نحو 47,6 مليون د. ل ثم ارتفعت عام 1972 م فكانت نحو 53,1 مليون د. ل بلغت قيمة الواردات من الآلات والمعدات لعام 71 م نحو 73 مليون د. ل ولعام 72 م نحو 117,8 مليون د. ل. ، وشكل معدل الزيادة الكلية للواردات لعام 1972 م نحو 37,1% عما كان عليه عام 1971 م إذ بلغت قيمة مجموع الواردات لعام 1971 م نحو 250,4 مليون د. ل. أما

مجمـوع الواردات السلعيـة لعـام 1973 م فكـانت نحـو 539,9 مليون د. ل وبمعدل زيادة قدره 57,3% عما كان عليه عـام 1972م حصلت الآلات والمعـدات عـلى نحـو 183,6 مليون د. ل أو بمعدل زيادة قدرها 55,9% عن السنة التي سبقتها. أما الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية فقد ارتفعت عام 1973 م بنسبـة 60,3% وكانت نحـو 85,1 مليون د. ل وقد بلغت قيمة مجموع الواردات من السلع والخدمات لعام 1972 م حسب احصائيات أمانة التخطيط 552,4 مليون د. ل بينما كانت قيمة الصادرات من السلع والخدمات نحو 997,8 مليون د. ل ارتفعت بعدها فكانت الصادرات من السلع والخدمات للاعوام 73 - 74 - 1975 م على النحو التالي 1240,3 و 2489 و 2051,9 مليون د. ل على التوالي وبلغت الواردات لنفس الفترة وعلى التوالي كالتالي 826,5 و 1519,4 و 1774,4 مليون د. ل وكانت نسبة الصادرات من النفط الخام إلى المجموع الكلي تعادل 97,9% لعام 1972 م ونحو 97% لعام 1973 م وانخفضت عام 1975 فكانت نحو 94,1% وهذا مؤشر ودليل على تقدم نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية. اما الواردات السلعية فكانت الزيادة فيها راجعة لمتطلبات واحتياجات التنمية من مختلف السلع

الاستثمارية والوسيطة، فقد زادت هذه الواردات حسب احصائيات أمانة التخطيط من 343,2 مليون د.ل في عام 1972 م إلى 539,9 مليون د.ل وبمعدل زيادة 57,3% في عام 1974 م وإلى 817,8 مليون د.ل وبمعدل زيادة 51,5% لعام 1974 م ثم زادت الى 1048,7 مليون د.ل وبمعدل 28,2% في عام 1975 م وبينما بلغت قيمة الواردات من الآلات والمعدات عام 1972 م نحو 11,8 مليون د.ل وصلت عام 1975 م إلى نحو 359,4 مليون د.ل.

والجدول التالي يبين تطور الواردات السلعية في الفترة 1972م - 1975م بالاسعار الجارية بالمليون د.ل.[1].

حسن يوسف الحوشي

القسم والفصل	1972	1973	1974	1975	معدلات الزيادة 1973	1974	1975
مواد غذائية وحيوانات حية	53,1	85,1	129,8	161,9	60,3	52,5	24,7
مشروبات وتبغ	1,2	1,8	3,0	3,5	50,0	66,7	16,7
مواد خام صالحة للأكل باستثناء الوقود	10,0	24,5	32,3	28,2	145,0	31,8	12,7
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	7,4	10,6	13,3	20,4	43,2	25,5	53,4
زيوت ولحوم حيوانية ونباتية	2,8	9,5	9,0	14,2	239,3	5,3	57,8
مواد كيماوية	16,6	21,2	29,9	39,0	27,7	41,0	30,4
مصنوعات صنفت في الطلب على أساس المواد التي صنفت منها	81,2	137,3	230,7	306,1	69,1	68,0	32,6
الآلات ومعدات النقل	117,8	183,5	273,9	359,4	55,9	59,6	31,2
مصنوعات مختلفة	53,1	66,4	95,8	116,0	25,0	44,3	21,1
مصنوعات مختلفة لم تذكر في مكان آخر	11,5	13,0	19,3	25,3	13,0	48,5	31,1
المجموع الكلي	343,2	539,9	817,8	1048,7	57,3	51,5	28,2

1 - النمو الاقتصادي خلال فترة الخطة الثلاثية 1973 / 1975 واتجاهات النمو في السنة الأولى من خطة التحول 1976 عن أمانة التخطيط يونيو 1977
جدول 20 تطور الواردات السلعية في الفترة 1972 - 1975
(بالاسعار الجارية بالمليون دينار) ص 47 ، 48 ، 49 ، 50.

لقد حقق الميزان التجاري فائضاً كبيراً، ويرجع الفضل في ذلك الى الصادرات النفطية بشكل رئيسي فمنذ عام 1965 م والميزان التجاري ايجابي لصالح ليبيا وقد بلغ فائض الميزان التجاري لعام 1969 م نحو 352,108 مليون د. ل ارتفع عام 1970 م فكان نحو 646,874 مليون د. ل وبلغ حجم الفائض في الميزان التجاري لعام 1974 م نحو 1628,093 مليون د. ل وحقق الميزان التجاري الليبي لعام 1975 م فائضاً قدره نحو 161,659 مليون د. ل.

وحسب النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (مارس/ابريل 1977 م) فقد بلغ اجمالي الفوائد للسنة المالية 68 / 1969 م نحو 358,9 مليون د. ل ارتفع عام 69 / 1970 م الى نحو 447,1 وواصلت الفوائد ارتفاعها فكانت عام 70 / 1971 م نحو 535,9 مليون د. ل وبلغت لعامي 71 / 1972 م 72 / 1973 م نحو 738,2 و 753,9 مليون د. ل على التوالي.

أما المصروفات الفعلية فكانت كالتالي: ٢٢٦,١ و 379,0 و 405,0 و ٤٣٤و٥ و 609,5 و 834,4 مليون د. ل. على التوالي وللفترة ذاتها (للسنوات المالية 67 / 1968 م - 72 / 1973 م)

«الفهرس»

صدر من سلسلة
«كتاب الشعب»

ر/م	عنوان الكتاب	المؤلف/ المترجم
1	أغانى العَلَم	عياد موسى العوامى
2	يقظة الضمير	عبد الحميد المجراب
3	عرس الثورة	جمعه المهدى الفزانى
4	فلسطين والكتاب المقدس	ترجمة د. عمر التومى الشيبانى
5	الأمثال الشعبية فى ليبيا	محمد حقيق
6	(14) قصة من مدينتى	كامل حسن المقهور
7	هوامش على تذكرة سفر	محمد أحمد الزوّى
8	معارك الغد	أحمد إبراهيم الفقيه
9	تاريخ المسرح فى الجماهيرية	المهدى أبو قرين
10	أحزان اليوم الواحد	محمد على الشويهدى
11	قراءات فى الأدب	د. صالح أبو اصبع
12	كليلة ودمنة ومقتل عبد الله بن المقفع	محمد أحمد وريّث

30	الاتجاهات الحديثة فى مفهوم التربيه	د. محمد التومى الشيبانى
31	من وحى رمضان	عبد النبى الربانى
32	التحوّل الاقتصادى فى الجماهيريه	محمد زيد
33	الفاتح ثورة الإنسان والحريه	جمعه المهدى الفزانى
34	الغد والغضب	خناتة بنونه
35	ذاكرة الكلمات	خليفه حسين مصطفى
36	خلجات إنسان	عيسى أيوب البارونى
37	كلمة فى قضايا الوطن والأمه	سالم والى
38	الاقليمية وغطاءاتها	تحسين عبد الحى
39	الإسلام ثورة مستمرّة	عبد العزيز كحلوت
40	إيقاعات على الغربة	على محمد عوده
41	الجماهيرية وانتصار عصر الجماهير	عبد الله بلال
42	ثورة صاحب العباءه	عبد الباسط القذافى
43	الصيام فى القرآن	محمد السيد دسوقى
44	دور التربية فى الوحدة العربيه	د. عمر التومى الشيبانى
45	المكتبة وجماهيرية الثقافه	مصطفى بديوى
46	الشعب المسلح	رياض سيف النصر
47	قراءات وتأملات فى الثقافة الشعبية	عمر المزوغى
48	الانفصال الحضارى	جمعه المهدى الفزانى
49	الغربان وجوقة الجياع	البوصيرى عبد الله
50	المسرح الذى نريده	محسن الخيّاط

51	أسرار القواعد البريطانية فى ليبيا	على شعيب
52	رموز الهزيمة فى الثقافة العربيه	فوزى الطاهر البشتى
53	صور من جهاد الليبيين بفلسطين	السنوسى شلّوف
54	الارهاب الامبريالى	محمد المصرى
55	فصائل الدم بين الطب والقضاء	د. ممدوح يوسف الجاسم
56	عرب البرازيل	عبد اللطيف بوكر
57	أواكس طروادة	فارس قويدر
58	تطور التعليم العالى فى ظل الحضارة الإسلامية	د. عمر التومى الشيبانى
59	الكيمياء والدواء	محمد فهمى زعتر
60	عبقرية العرب فى لغتهم الجميلة	د. محمد التونجى
61	الفجر فى عيون الشهداء	فوزى الطاهر البشتى
62	عروس الريف	عمر بلعيد المزوغى
63	أسس التنظيم السياسى فى النظرية العالمية الثالثة	د. أحمدعبد الحميد الخالدى
64	قصيدة البيت الواحد	خليفه محمد التليسى
65	أثر بعد عين	محمد أحمد وريّث
66	الخمر بين الطب والقضاء	د. ممدوح يوسف الجاسم
67	القرود	صادق النيهوم
68	دور التربية فى بناء الفرد والمجتمع	د. عمر التومى الشيبانى
69	ثورة الفلاحين	عبد الباسط عبد الصمد

70	وريقات مطوية	محمد الأسطى
71	القصة فى أدب عبد الله القويرى	أمين مازن
72	دراسات فى الرواية الليبيه	سمر روحى الفيصل
73	زمن القصه	خليفه حسين مصطفى
74	الثمن	عبد السلام أبو رقيبه
75	الشعر شهادة	أمين مازن
76	الحب/الموت. رجل وامرأة	سليمان كشلاف
77	الهنود البرازيليون	عبد اللطيف بوكر
78	مسرحيات بين النقد والتحليل	أحمد بشير عزيز
79	مبادىء التنمية والتخطيط الاجتماعى	د. على الحوات
80	كتابات على جدار الفن فى زمن الثورة	البوصيرى عبد الله
81	تعليم البنت فى الجماهيريه	أحمد محمد القماطى
82	مرُّ السحاب	د. على فهمى خشيم
83	الفرد فى دائرة المغامرة	رمضان سليم
84	أعندكم نبأ	محمد أحمد ورِّيث
85	كلام فى القصة	أمين مازن
86	التربية والتنمية الريفية	د. عمر التومى الشيبانى
87	الرقابة الادارية كأداة للرقابة الشعبية	محمد عبد الله الفلاح
88	ملك يبيع أنفه (مسرحية)	عبد الباسط عبد الصمد

89	الصوم	على مفتاح سيدر
90	جحا فى ليبيا	على مصطفى المصراتى
91	الإبل والخيل فى التاريخ والحضارة	عياد موسى العوامى
92	أبناء النار وأبناء الماء	أحمد وابراهيم الفقيه
93	آفاق مسرحية	عبد الله هويدى
94	ضفاف الذاكرة	فوزى البشتى
95	القصة فى الوطن العربى	محسن يوسف
96	علي صدقي عبد القادر شاعر الشباب	نجم الدين غالب الكيب
97	الضوء والظل	خليفة حسين مصطفى
98	معارك الأمس الثقافية	كامل الهادي عراب
99	عاشق	سليمان سالم كشلاف
100	العددالذهبي	مجموعة كتاب
101	النموذج الثوري في القصة الليبية	عبدالله القويري
102	تأملات في نقوش المعبد	خليفة محمد التليسي
103	القضاء الشعبى	عمر محمد المحمودى
104	الحيوانات فى الأمثال العربية	عياد العوامى
105	الشعب المسلح (الحركة والتنظيم)	مصطفى بديوى
106	الخيالة أفق وواقع	رمضان سليم
107	شوق الأجنحة إلى الرحيل خواطر في الأدب والفن والحياة	د. أحمد إبراهيم الفقيه
108	المضمون الثورى فى القصة الليبية القصيرة	فوزى الطاهر البشتى

التحوّل الاقتصادي في الجماهيرية

إن مفهوم التنمية باختصار شديد هو العملية التي تتم بها تنمية القوى المنتجة في أي مجتمع فإنه من الطبيعي أن تقوم كل المجتمعات على اختلاف نظمها وأنواعها بعملية تنمية قواها الإنتاجية لتحمي نفسها من الإنهيار وتحذو بذلك من خلال مسيرتها نحو التقدم والرقي .

لقد أكدت ثورة الفاتح منذ اللحظة الأولى أن عملية التنمية التي تسعى إلى تحقيقها ليست عملية اقتصادية بحتة بل هي عملية تنمية اقتصادية واجتماعية أخذت الشروط الاجتماعية فيها بمحمل الجد والاهتمام وعرفت أن أهداف الإنسان هي إلى حد كبير أهداف حضارية بحيث أعطت التنمية معناها الدقيق .



الثمن

300 درهم داخل الجماهيرية